

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير

تخصص - تخصص اقتصاد قياسي

بعنوان:

تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

خلال الفترة (2000-2024) - باستخدام نموذج ARDL

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور ساطور رشيد

من إعداد الطالب:

محمد رضا عبدلي

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
أ.د. دحماني فاطمة	أستاذ	رئيسا	جامعة الجزائر 3
أ.د. ساطور رشيد	أستاذ	مقررا	جامعة الجزائر 3
د. صفا محمد	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة الجزائر 3
د. شحات وهيبية	أستاذ محاضر ب	عضوا	جامعة الجزائر 3
د. لفضل سليمة	أستاذ محاضر ب	عضوا	جامعة الجزائر 3

السنة الجامعية: 2025-2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير

تخصص - تخصص اقتصاد قياسي

بعنوان:

تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

خلال الفترة (2000-2024) – باستخدام نموذج ARDL

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور ساطور رشيد

من إعداد الطالب:

محمد رضا عبدلي

السنة الجامعية: 2025-2026

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

✓ أمي أطال الله في عمرها

✓ روح أبي رحمة الله عليه

✓ أخوتي وأخواتي

✓ زوجتي ورفيقة دربي

✓ أبنائي: إيمان، رضوان، ياسين، كاميليا ورقية.

الشكر والتقدير

✓ أتقدم بالشكر الخالص إلى الله عز وجل على أن منحني القوة والعون لإتمام هذا العمل المتواضع.

✓ كما أتقدم بالشكر الخاص للأستاذ الدكتور رشيد ساطور على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمه من نصائح وإرشادات لإتمام هذا العمل.

✓ كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه المذكرة.

✓ كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب لإنجاز وإنجاح هذا العمل.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري الجزائري، في ظل سياسة تعديل قيمة الدينار التي انتهجتها الجزائر، مع مراعاة خصوصية قطاع التجارة الخارجية الذي يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي.

لتحقيق ذلك، تم اعتماد منهجية التكامل المشترك لدراسة العلاقة بين تذبذبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري الجزائري، إضافة إلى نمذجة هذه العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة (ARDL).

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، مع تأثير محدود نسبيًا لسعر الصرف مقارنة بالنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري. ويعكس ذلك طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على المحروقات، مما يبرز أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية بهدف تحسين الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، رصيد الميزان التجاري، الاقتصاد الجزائري، التكامل المشترك، نموذج

ARDL

Abstract

This study examines the impact of exchange rate fluctuations on the Algerian trade balance within the framework of the dinar devaluation policy adopted in Algeria. It takes into account the structural characteristics of the foreign trade sector, which is heavily reliant on hydrocarbon exports, predominantly denominated in US dollars. The empirical analysis is based on the cointegration approach to explore the long-run relationship between the US dollar/Algerian dinar exchange rate and the trade balance. In addition, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model is employed to estimate this relationship.

The findings indicate the existence of a long-run equilibrium relationship between the exchange rate and the trade balance in Algeria. However, the impact of exchange rate fluctuations remains relatively limited compared to the effects of economic growth and trade openness. These results reflect the hydrocarbon-dependent structure of the Algerian economy and highlight the necessity of diversifying the production base to enhance the trade balance.

Keywords: Exchange rate, Trade balance, Algerian economy, Cointegration, ARDL model

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف والميزان التجاري	
02	تمهيد
02	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أسعار الصرف
03	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف
03	المطلب الثاني: أنواع أسعار الصرف
07	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
10	المطلب الرابع: سعر الصرف والاقتصاد
15	المبحث الثاني: أهمية سعر الصرف في الاقتصاد الوطني
15	المطلب الأول: أثر سعر الصرف على المدخلات
16	المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بأسعار الصرف
17	المطلب الثالث: التوجهات المستقبلية لأسعار الصرف
23	المطلب الرابع: الاختيارات في سياسات أسعار الصرف
28	المبحث الثالث: تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بالميزان التجاري
28	المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري
30	المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري
38	المطلب الثالث: توقعات سعر الصرف وتأثيرها على الميزان التجاري
41	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدولار الأمريكي وتحديات اليورو	
43	تمهيد
44	المبحث الأول: التطور التاريخي للدولار الأمريكي
44	المطلب الأول: نشأة الدولار
45	المطلب الثاني: تأسيس الدولار كعملة رئيسية

45	المطلب الثالث: تطور الدولار عبر العقود
46	المبحث الثاني: اليورو كعملة أوروبية
46	المطلب الاول: تاريخ اليورو
47	المطلب الثاني: نشأة اليورو ومراحل تطوره
48	المطلب الثالث: تحديات اليورو منذ نشأته
49	المبحث الثالث: تأثير الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي
49	المطلب الاول: الدولار كعملة دولية
50	المطلب الثاني: الدور الريادي للدولار الأمريكي في التجارة العالمية
51	المطلب الثالث: الدولار كعملة احتياطية
52	المبحث الرابع: الدولار واليورو: التنافس والتحدي
52	المطلب الاول: الاقتصاد الأوروبي ودور اليورو في النظام النقدي الدولي
58	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الدولار الأمريكي والتنافس بينه وبين اليورو
66	المطلب الثالث: التوقعات المستقبلية لليورو والدولار الأمريكي في ظل التحولات العالمية
69	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: الميزان التجاري الجزائري بين تغيرات الدولار وتخفيضات الدينار	
	تمهيد
71	المبحث الاول: خصائص الاقتصاد الجزائري بعد الألفية الثانية
71	المطلب الأول: محطات تطور الاقتصاد الجزائر
72	المطلب الثاني: تطور احتياطات الصرف الأجنبي
73	المطلب الثالث: أهم البرامج التنموية بعد الألفية الثانية
73	المطلب الرابع: خصائص التجارة الخارجية الجزائرية
76	المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري
76	المطلب الاول: مسار الميزان التجاري الجزائري
77	المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري منذ الاستقلال
73	المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري منذ الاستقلال
78	المطلب الثالث: الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الميزان التجاري
78	المطلب الرابع: تأثير الدولار على الميزان التجاري
79	المبحث الثالث: نظام الصرف في الجزائر وتطورات
79	المطلب الاول: تحولات نظام الصرف في الجزائر

80	المطلب الثاني: نظام سعر الصرف الثابت
81	المطلب الثالث: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف
82	المطلب الرابع: مرحلة تعويم سعر صرف الدينار الجزائري
82	المبحث الرابع: تقلبات أسعار الصرف وأثرها على الميزان التجاري
83	المطلب الأول: سعر صرف الدولار وتأثيره على الواردات
83	المطلب الثاني: تأثير سعر صرف الدولار على الصادرات
84	المطلب الثالث: سعر صرف اليورو وتأثيره على الواردات والصادرات
86	المطلب الرابع: أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري
89	المبحث الخامس: التحليل الإحصائي للميزان التجاري الجزائري
89	المطلب الأول: البيانات والإحصائيات المتعلقة بالصادرات الجزائرية
90	المطلب الثاني: البيانات والإحصائيات المتعلقة بالواردات الجزائرية
91	المبحث السادس: السياسات الحكومية والميزان التجاري
91	المطلب الأول: السياسات الاقتصادية وتأثيرها على الميزان التجاري
94	المطلب الثاني: التحديات المستقبلية للميزان التجاري الجزائري
96	المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية لتحسين الميزان التجاري
97	المطلب الرابع: أهمية التنوع الاقتصادي في تعزيز الميزان التجاري
98	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: الدراسة القياسية: نمذجة تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	
100	تمهيد
100	المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية
100	المطلب الأول: استخدام نماذج المدى الطويل
101	المطلب الثاني: دراسة استقرار السلاسل الزمنية
103	المطلب الثالث: اختبار سكون واستقرار السلسلة الزمنية
105	المطلب الرابع: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL
108	المبحث الثاني: متغيرات الدراسة واختبار استقرارها
108	المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة ووصف النموذج

115	المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة
116	المبحث الثالث: قياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري
117	المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود
118	المطلب الثاني: التوازن في المدى الطويل والقصير الأجل
120	المطلب الثالث: تحليل النتائج
121	خلاصة الفصل الرابع
124	الخاتمة
129	قائمة المراجع
135	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
115	نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات	01
116	نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات	02
117	تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة	03
118	مقدرات معلمات الاجل الطويل والقصير	04

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
109	تطور رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	01
110	تطور معدل سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	02
111	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	03
112	تطور نسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	04
113	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	05
119	نتيجة استقرار معادلة النموذج (Cusum)	06
120	نتيجة استقرار بواقي تقدير النموذج (CusumQ)	07

مقدمة

مقدمة

يعتبر الميزان التجاري من بين المؤشرات الأساسية لتقييم صحة وأداء اقتصاد أي دولة. والتنافس بين الاقتصاديات يحدده رصيد الميزان التجاري (سالب أو موجب)، الذي بدوره يخضع لمحددات عدّة اقتصادية قد تختلف في طبيعتها وعددها من اقتصاد لآخر. ورغم تعدد هذه المحددات إلا أنه يمكن حصر أهمها في محددتين رئيسيتين:

أولاً: القيد الميزاني كإطار عام للمتغيرات المعبرة عن ذلك (مثل الدخل الوطني، الناتج الداخلي الخام، الثروة الدخل الدائم،.....)

ثانياً: سعر الصرف، والذي يعبر عن السعر النسبي لعملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى، تعبيراً عن الأفضلية في تبادل السلع والخدمات بين بلدين. وبما أن السعر النسبي للسلع والخدمات بين البلدان لا يخضع لتقلبات ذات معنى في المدى القصير على عكس التناسب النقدي (سعر الصرف) الذي يخضع لتقلبات آنية باستمرار (فورية).

وتُعد الجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، خاصة في قطاع المحروقات، مما يجعل ميزانها التجاري حساساً للتغيرات في أسعار الصرف، لا سيما تقلبات الدولار الأمريكي واليورو، باعتبارهما من أهم العملات المستخدمة في المبادلات التجارية الدولية.

وعليه ووفق الطرح السابق وبعض الدراسات السابقة، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: إلى أي مدى تؤثر تقلبات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة فيما يلي:

1. ما هي المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من سعر الصرف والميزان التجاري؟
2. ما هو تأثير الدولار الأمريكي ومنافسه الاورو على المعاملات التجارية الدولية للجزائر؟
3. ماهي اهم مراحل الميزان التجاري الجزائري من خلال تغيرات صرف الدولار وتخفيضات الدينار؟
4. هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري؟

وانطلاقاً من هذه التساؤلات، تم صياغة الفرضيات التالية:

1. نظرياً تقلبات أسعار الصرف لها انعكاسات على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية وبصفة مباشرة على قطاع التجارة الخارجية.
2. يتأثر سعر الصرف بجملة من المتغيرات الموضوعية وغير الموضوعية وعلى هذا الأساس تجتهد الحكومات في اختيار نظام سعر صرف يتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.
3. توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين تغيرات سعر الصرف الدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. تحليل العلاقة النظرية بين سعر الصرف والميزان التجاري .
 2. دراسة تأثير الدولار الأمريكي ومنافسه الأورو على المعاملات التجارية الدولية للجزائر .
 3. قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري باستخدام نموذج ARDL
 4. تقديم توصيات تدعم صناع القرار في مجال السياسة الاقتصادية .
- وتكمن أهمية هذه الدراسة في مساهمتها في فهم طبيعة العلاقة بين أحد أهم متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف) والتوازن الخارجي، خاصة في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على قطاع واحد. كما تساعد نتائجها في توجيه السياسات الاقتصادية، لا سيما ما يتعلق بإدارة سعر الصرف وتحقيق الاستقرار التجاري.

أما من الناحية المنهجية، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج الاستدلالي في الجانب التطبيقي، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لما يتميز به من قدرة على تحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل، حتى في حالة اختلاف درجات تكامل المتغيرات. وقد تم تطبيق هذا النموذج على بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2024)، باستخدام مجموعة من الاختبارات القياسية، مثل اختبار الاستقرار واختبار الحدود (Bounds Test)، اختبار استقرار معادلة النموذج وبواقي تقدير النموذج (CusumQ،Cusum).

وتتحصّر حدود هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، مع التركيز على المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة، وهو ما يشكل الإطار الزمني والموضوعي للدراسة.

الفصل الاول

عموميات حول سعر الصرف والميزان التجاري

الفصل الاول

عموميات حول سعر الصرف والميزان التجاري

تمهيد

سعر الصرف هو مصطلح يشير إلى القيمة النسبية للعملة الوطنية مقابل عملة أخرى. يعد الفهم العميق لسعر الصرف أمراً حيوياً لأي اقتصاد، حيث إنه يؤثر على التبادلات التجارية والاستثمار والسياحة وتحركات رأس المال. يتحدد سعر الصرف بواسطة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية، ويتغير باستمرار طبقاً للعرض والطلب على العملات المختلفة. في هذا السياق، تلعب أسعار الفائدة والتضخم والظروف الاقتصادية العامة دوراً بارزاً في تحديد الاتجاهات الخاصة بأسعار صرف العملات.

توجد عدة أنظمة لتحديد سعر الصرف، بما فيها النظام الثابت والنظام العائم، حيث يعتمد كل نظام على آليات مختلفة للتحكم في قيمة العملة. النظام الثابت يحدد فيه سعر الصرف مسبقاً ويظل ثابتاً لفترة زمنية معينة، في حين يتأرجح النظام العائم بناءً على قوى السوق. تتطلب الأنظمة المختلفة دراسة دقيقة للبيانات الاقتصادية وتحليل الاتجاهات لضمان استقرار الأسعار والكفاءة الاقتصادية.

بجانب العوامل الاقتصادية، تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تحديد سعر الصرف. وتعد البنوك المركزية هي الجهات الرئيسية المسؤولة عن إدارة الكتلة النقدية والتأثير على أسعار الفائدة، مما ينعكس إيجاباً أو سلباً على سعر الصرف. كما أن الأحداث السياسية والتغيرات في السوق العالمية يمكن أن تؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار العملات. لهذا السبب، يعد شراء وبيع العملات جزءاً حيوياً من الاستراتيجيات الاستثمارية التي تتبعها مجموعة متنوعة من الكيانات، من الحكومات إلى المستثمرين الأفراد. تقدم هذه الدراسة نظرة معمقة حول العوامل المرتبطة بتحديد سعر الصرف وتحليل استراتيجيات الاستثمار المتبعة في هذا المجال.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أسعار الصرف

قبل الخوض في مسألة سعر الصرف وجب تعريفه ومعرفة أنواعه وماهية عوامل تحديده والدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني وكذا علاقته بالمتغيرات الكلية دون ان ننسى أثره عليها.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

سعر الصرف هو القيمة التي يتم بها تحويل عملة إلى أخرى، ويعكس السعر النسبي للعملتين في السوق. يعتبر سعر الصرف عنصرًا محوريًا في الاقتصاد العالمي، حيث يلعب دورًا حاسمًا في تحديد التبادلات التجارية والاستثمار الأجنبي. يقوم سعر الصرف بتحديد تكلفة السلع والخدمات عندما يتم إعدادها للدخول إلى الأسواق العالمية، مما يؤثر بدوره على توازن المدفوعات وأداء الميزان التجاري للدول.

تتفاوت أسعار الصرف اعتمادًا على عدة عوامل تشمل معدلات الفائدة، التدفقات النقدية، ونمو الاقتصاد. علاوة على ذلك، يمكن تصنيف أسعار الصرف إلى نوعين رئيسيين: أسعار الصرف الثابتة التي تحددها الحكومات أو الهيئات النقدية، وأسعار الصرف المرنة التي تُحدد بواسطة قوى السوق. في الأنظمة الثابتة، تسعى السلطات إلى الحفاظ على قيمة معينة من العملة مقابل عملة أخرى، بينما في الأنظمة المرنة، يتم تحديد القيمة بواسطة العرض والطلب.

إن فهم سعر الصرف يتطلب أيضًا إدراك الفوارق في نشاط السوق الانفعالي، حيث يمكن أن تتأثر الأسعار بالتغيرات السياسية والاقتصادية. تتدخل البنوك المركزية أحيانًا في السوق لتعديل سعر الصرف من خلال السياسات النقدية. تلك التدخلات تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي، سواء للحفاظ على تنافسية الصادرات أو للحد من آثار التضخم. على الرغم من وجود العديد من الآليات والتحويلات التي قد تؤثر على سعر الصرف، فإنه يبقى بمثابة المقياس الذي يعكس الحالة الاقتصادية والاستثماري لكل دولة، ويساهم في تشكيل العلاقة الاقتصادية بينها وبين العالم الخارجي.

المطلب الثاني: أنواع أسعار الصرف

تشكل أسعار الصرف جزءًا أساسيًا من النظام الاقتصادي العالمي، حيث تعكس العلاقات التجارية والمالية بين الدول. يمكن تصنيف أسعار الصرف إلى عدة أنواع، تعتمد بشكل رئيسي على كيفية تحديدها ومدى تدخل الحكومات والبنوك المركزية في ذلك. من بين الأنواع الأكثر شيوعًا، يُشار إلى "سعر الصرف الثابت" حيث تتبنى الحكومة أو البنك المركزي سعر صرف محدد بالنسبة لعملة أخرى، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحد من التقلبات الحادة. يتطلب هذا النموذج احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية لدعم سعر صرف العملة الوطنية، كما يتطلب إدارة نشطة من قبل الهيئة النقدية لتحسين توازن المدفوعات.

على النقيض، يوجد "سعر الصرف المرن" الذي يعبر عن نظام يقوم فيه السوق بتحديد السعر بناءً على قوى العرض والطلب. في هذا النوع، تتحرك الأسعار بحرية، مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات، مما يسمح بعكس الظروف الاقتصادية الأساسية بشكل أفضل. بينما يمكن أن يوفر هذا النظام مرونة اقتصادية، إلا أنه قد يؤدي أيضًا إلى عدم الاستقرار في بعض الأحيان، مما يجعل الحكومات مضطرة للتدخل عند حدوث تقلبات كبيرة.

أما النوع الثالث من أسعار الصرف، فيتمثل في "سعر الصرف المدار" أو الموجه، حيث يُسمح لسعر الصرف بأن يتحرك ضمن نطاق محدد مسبقًا، مما يتيح للبنك المركزي التدخل عند الحاجة للحفاظ على استقرار العملة. يجمع هذا النموذج بين مزايا النوعين السابقين، حيث يحتفظ ببعض المرونة مع توفير الحماية ضد التقلبات المفرطة، مما يمنح الدول القدرة على إدارة تقلبات العملة بشكل أكثر فاعلية.

باختصار، يعتبر فهم أنواع أسعار الصرف أمرًا حيويًا لتحليل التدفقات النقدية الدولية والسياسات المالية، مما يتيح للدول اتخاذ قرارات مستنيرة حول إدارة اقتصادها وتوجيه استثماراتها لتحقيق أقصى منفعة.

1/ سعر الصرف الثابت

سعر الصرف الثابت¹ هو نظام يحدد فيه سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأخرى، حيث يتم تثبيت هذا السعر عند مستوى معين بواسطة السلطات المالية، وعادة ما يكون ذلك من خلال تدخل البنك المركزي في الأسواق المالية. يعكس هذا النظام رغبة الحكومة أو البنك المركزي في تحقيق استقرار اقتصادي من خلال التحكم في تقلبات أسعار الصرف التي قد تؤثر على التجارة والاستثمار. من بين الدوافع الرئيسية لتنفيذ سعر صرف ثابت هو تعزيز الثقة في العملة المحلية، والذي يمكن أن يكون محددًا رئيسيًا في تقليل مخاطر عدم اليقين التي يوجهها المستثمرون والتجار.

تحدد الحكومة السعر الثابت بناءً على عدة عوامل تتضمن معدلات التضخم وموازن المدفوعات، وقد يتم ضبط هذا السعر بحيث يعكس أوضاع الاقتصاد الكلي للبلاد. إذا حدث أي تغيير في الظروف الاقتصادية، مثل ارتفاع الأسعار أو تدهور الأوضاع الاقتصادية المحلية، قد يجد المركزي نفسه مضطراً لتعديل السعر

¹ بول كروغمان وموريس أوبستفيلد، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة للمؤلفين، Pearson Education، 2012، ص 486.

الثابت لإعادة التوازن. مع ذلك، تتطلب الأنظمة المبنية على أسعار صرف ثابتة إدارات مكثفة للمخاطر المالية، حيث يمكن أن تؤدي الضغوط الناتجة عن الاختلاف بين الطلب والعرض في السوق المالية إلى اختلالات قد تؤثر على استقرار العملة.

من أبرز مزايا نظام سعر الصرف الثابت هو استقراره النسبي الذي يسهل التخطيط التجاري ويساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، يترافق مع هذا النظام عدد من العيوب، مثل فقدان القدرة على تعديل قيمة العملة بشكل طفيف في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية أو المحلية، مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى عجز الميزان التجاري أو الاختلالات الهيكلية. لذلك، يعتمد نجاح هذا النظام على قدرة البنك المركزي على إدارة الاحتياطات الأجنبية لضمان التدخل الفعال في الأسواق عند الحاجة، بالإضافة إلى الحاجة الكامنة إلى وجود سياسات مستدامة تحافظ على توازن اقتصادي شامل.

2/ سعر الصرف العائم

سعر الصرف العائم² هو نظام يتم فيه تحديد قيمة العملة بناءً على آليات العرض والطلب في السوق، مما يعني أن السعر يمكن أن يتقلب بحرية دون تدخل حكومي مباشر. في هذا النظام، لا تتدخل البنوك المركزية عادة في تحديد سعر الصرف إلا في حالات استثنائية تهدف إلى استقرار العملة. يُعتبر سعر الصرف العائم جزءًا من النظام المالي العالمي، حيث يمكن للعملة أن تتأثر بعوامل اقتصادية متعددة، مثل التغيرات في السياسة النقدية، أو التضخم، أو معدلات النمو الاقتصادي.

تتسم العملات التي تتبع نظام سعر الصرف العائم بقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية. يمكن أن يتسبب تراجع الطلب العالمي على السلع أو تغييرات غير متوقعة في السياسة الاقتصادية لبعض الدول في تقلبات ملحوظة في أسعار الصرف. على سبيل المثال، عندما يكون الاقتصاد قويًا، قد تزداد جاذبية العملة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها. في المقابل، تؤدي الأزمات الاقتصادية أو التوترات السياسية إلى تراجع العائدات وتعزيز مخاطر الاستثمار، مما يؤثر سلبًا على قيمة العملة. يتأثر سعر الصرف العائم أيضًا بعوامل مثل أسعار الفائدة، حيث تسعى الاستثمارات إلى تحقيق أقصى عائد يمكن أن تقدمه الأدوات المالية المرتبطة به.

² روبرت فينستر وألان تايلور، الاقتصاد الكلي الدولي، 2017، Publishers Worth، ص 340.

يتميز النظام العائم بمرونته وقدرته على الاستجابة السريعة لتغيرات السوق، إلا أنه يحمل بعض المخاطر. قد تحدث تقلبات كبيرة تؤدي إلى عدم الاستقرار، وهو ما يمكن أن يؤثر سلباً على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية. ويعتبر التنبؤ بسعر الصرف العائم من أكثر العمليات تعقيداً في الاقتصاد، نظراً لتداخل العامل النفسي وتجاذبات السوق. ولذا، يقوم المستثمرون والمحللون باستخدام نماذج اقتصادية متنوعة بالإضافة إلى البيانات الحالية لتوقع اتجاهات الأسعار المستقبلية. مع ذلك، فإن الفوائد المحتملة من الاقتصاد القائم على سعر صرف عائم تتمثل في تعزيز القدرة التنافسية للدولة على المستوى الدولي، مما يساهم في نماء الاقتصاد وانعكاس ذلك على المستوى المعيشي للأفراد.

3/ سعر الصرف المرن

سعر الصرف المرن³ هو نظام تتحدد فيه قيمة العملة بناءً على قوى السوق من العرض والطلب، مما يعني أن سعر العملة يمكن أن يتغير بحرية دون تدخل مباشر من البنك المركزي أو الحكومة. يتميز هذا النظام بأنه يوفر قدرة أكبر على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، كما يعكس بشكل أكثر دقة الظروف الاقتصادية والمالية للدولة. في الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد سعر الصرف المرن، يمكن أن يؤدي ارتفاع الطلب على الصادرات إلى زيادة قيمة العملة، في حين أن زيادة الطلب على الواردات أو انخفاض الطلب على الصادرات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمتها.

تُعتبر فوائد سعر الصرف المرن متعددة، حيث يساعد على تخفيض الفجوات في الحسابات الجارية. على سبيل المثال، عند وجود عجز في الحساب الجاري، قد يؤدي انخفاض العملة إلى زيادة تنافسية الصادرات، مما يساعد البلاد على تقليل العجز وتحسين وضعها المالي. كما يعزز سعر الصرف المرن ضبط التضخم، حيث تعمل أسعار الصرف على التفاعلية مع الظروف الاقتصادية، مما يعطي للسياسات النقدية مزيداً من الفعالية في تحقيق استقرار الأسعار. ومع ذلك، يواجه هذا النظام بعض التحديات، مثل التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف، التي قد تؤثر سلباً على الاستثمارات والتجارة الدولية. وقد تأتي هذه التقلبات بسبب عوامل تشمل التغيرات في السياسة الاقتصادية، والأزمات المالية، والتوترات الجغرافية.

³ محمد دويدار، السياسات النقدية والمالية، دار الجامعة الجديدة - مصر، 2004، ص 245.

على الرغم من أن سعر الصرف المرن يسمح بدرجة من المرونة، إلا أنه يمكن أن يشكل تحديات للبلدان النامية التي غالبًا ما تعاني من نقص في الاستقرار الاقتصادي واهتزازات العملة. لذلك، تسعى بعض الدول إلى تحقيق توازن بين سعر الصرف المرن وأساليب التدخل عند الضرورة، مزودين الاقتصاد المحلي بأدوات للحد من أثر التقلبات السلبية. وقد يؤدي ذلك إلى مزيج من السياسات النقدية والمالية التي تتكيف مع الظروف المتغيرة، مما يشكل حجر الأساس لنجاح الاقتصاد في بيئة عالمية متقلبة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتعدد العوامل التي تؤثر على سعر الصرف، مما يجعله ظاهرة معقدة تتأثر بالعديد من العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن أهم تلك العوامل هو العرض والطلب على العملات⁴. يعتمد سعر الصرف على مستوى الطلب على عملة معينة مقابل مستوى المعروض منها. فعلى سبيل المثال، إذا زاد الطلب على عملة ما بسبب ارتفاع صادرات بلد ما، فسوف يؤثر ذلك على سعر تلك العملة ويؤدي إلى رفع قيمتها. في المقابل، يمكن أن يؤدي انخفاض الطلب إلى انخفاض سعر الصرف للعملة.

كذلك، تلعب الفوائد النقدية دورًا حاسمًا في تحديد سعر الصرف. عندما يكون معدل الفائدة في دولة ما أعلى من نظيره في دول أخرى، فإن ذلك يجذب المستثمرين إلى تلك العملة سعياً لتحقيق عائدات أعلى، مما يزيد من الطلب عليها ويرفع قيمتها. وهذا ما يعرف بتأثير الفائدة على تحويلات رأس المال. أما عن العوامل الاقتصادية الأوسع، فإن مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم تؤثر أيضًا على سعر الصرف. البلدان ذات الاقتصاد القوي والنمو المستدام تميل إلى جذب الاستثمارات وزيادة الطلب على عملاتها، مما يعزز قيمتها.

علاوة على ذلك، تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية دورًا محوريًا في تحديد سعر الصرف. يمكن أن تؤدي الإجراءات مثل التدخل المباشر في السوق أو التعديلات في معدلات الفائدة إلى تغييرات كبيرة في سعر الصرف. سياسة النقد الكمي، مثلاً، تُفضي أحيانًا إلى زيادة المعروض من النقود مما يضع ضغوطًا على العملة المحلية، بينما تهدف سياسات التضييق النقدي إلى دعم العملة من خلال الحد من المعروض

⁴ لوسيو سارنو ومارك تايلور، اقتصاديات أسعار الصرف، Presse université Cambridge، 2002، ص 98.

النقدي. ويكمل ذلك الطابع الجيوسياسي للدولة، حيث إن الأحداث والتغيرات السياسية قد تُحدث تقلبات متسارعة في قيمة العملة، مما يعكس انعدام الاستقرار.

كل هذه العوامل تتفاعل لتشكيل ديناميكية سعر الصرف، مما يجعل من الضروري فهمها لمراقبة وتحليل التغيرات في الأسواق المالية العالمية، وبالتالي اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة.

1/ العوامل الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية من المحددات الأساسية التي تؤثر على سعر الصرف، حيث تعكس تأثيرات العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية على قيمة العملات المختلفة. من أبرز هذه العوامل، النمو الاقتصادي الذي يقاس عادةً بمعدل الناتج المحلي الإجمالي. فارتفاع معدل النمو في بلد معين يمكن أن يؤدي إلى زيادة طلب المستثمرين على عملته، مما يدفع سعر الصرف نحو الارتفاع. بالمقابل، تعاني البلدان ذات معدلات النمو المنخفضة أو انكماش الاقتصاد من تراجع العملات المحلية أمام العملات الأجنبية.

إلى جانب النمو الاقتصادي، تلعب معدلات التضخم دورًا حاسمًا في تشكيل سعر الصرف. فمتى ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير، تصبح القوة الشرائية للعملة المحلية أقل، مما يؤدي بشركات وأفراد إلى تفضيل العملات الأكثر استقرارًا. النتائج المباشرة للتضخم العالي تشمل تآكل مدخرات المواطنين، وضغوط اقتصادية عامة تتطلب التدخل بما يعزز ثقة المستثمرين. يتجلى ذلك في حالة الدول التي شهدت تضخمًا مفرطًا، حيث تأثرت عملاتها بشكل كبير.

عوامل أخرى مثل أسعار الفائدة، والسياسات النقدية، والتجارة الخارجية تعتبر أيضًا مهمة في تحديد أسعار الصرف. عادةً ما تشجع أسعار الفائدة المرتفعة على جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يزيد من الطلب على العملة الوطنية. في حالات ما تعرف بعجز الميزان التجاري، يزداد الضغط على العملة الوطنية، حيث يُضطر البلد إلى استيراد كميات أكبر من السلع والخدمات مقارنةً بصادراته. هذه العوامل، مجتمعة، تؤثر على الثقة العامة في العملة وتساهم في تحديد مستوياتها بالسوق.

ختامًا، يتداخل تأثير العوامل الاقتصادية بشكل معقد، مما يجعل دراسة سعر الصرف عملية شاملة تتطلب فهماً دقيقاً للبيانات الاقتصادية ولتوجهاتها. إن تحليل هذه العوامل يوفر رؤية معمقة لكيفية تأثير سعر الصرف بالتغيرات المستمرة في المناخ الاقتصادي وعوامل السوق العالمية.

2/ العوامل السياسية

تعد العوامل السياسية من العناصر الأساسية المؤثرة في سعر الصرف، حيث تشكل البيئة السياسية الناشطة في أي دولة عاملاً حيوياً يساهم في تحديد قيمة عملتها. تؤثر الاستقرار السياسي، السياسات الحكومية، والعلاقات الخارجية بشكل مباشر على الثقة في العملة الوطنية. على سبيل المثال، في البلدان التي تتمتع بحكومة مستقرة وموثوقة، يميل المستثمرون إلى تعزيز استثماراتهم، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي تعزيز قيمتها. في المقابل، ترفع الأزمات السياسية أو النزاعات الداخلية من مستويات عدم اليقين، مما سيؤدي في الأغلب إلى انخفاض سعر صرف العملة.

تعد السياسات النقدية والمالية التي تتبناها الحكومات أو البنوك المركزية أيضاً من العوامل السياسية الرئيسية التي تؤثر على سعر الصرف. يتمثل هذا التأثير في أدوات مثل برمجة أسعار الفائدة، التوجهات نحو تخفيض أو زيادة الطباعة النقدية، والسعي لأهداف التضخم. هذه المتغيرات تعتمد بشكل كبير على المواقف السياسية وقدرتها على التأثير في الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، سياسة رفع أسعار الفائدة بإمكانها جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يزيد قيمة عملة الدولة. في حين أن التخفيضات المفاجئة في أسعار الفائدة يمكن أن تؤدي إلى هروب رأس المال وزيادة ضغوط التضخم.

علاوة على ذلك، تعد العلاقات الدولية والتوترات الجيوسياسية عوامل حاسمة في تحديد سعر الصرف. تؤثر الحروب التجارية، العقوبات الاقتصادية، والاتفاقيات السياسية بشكل مباشر على القوة الشرائية للعملة. فالتوترات في منطقة معينة قد تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، نظراً للتأثير السلبي على الأنشطة التجارية والتجارة الخارجية. كما يمكن للعلاقات الوثيقة مع الدول الكبرى أن تعزز العملة المحلية من خلال تدفق الاستثمارات والدعم الاقتصادي. في هذا السياق، يتضح أن العوامل السياسية تعمل بشكل تكاملي لتؤثر على سعر الصرف، وتتطلب فهماً عميقاً لترابطها مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأوسع.

3/ العوامل الاجتماعية

تُعتبر العوامل الاجتماعية من العناصر الأساسية التي تؤثر على سعر الصرف، حيث تتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والنفسية لتشكيل سياسات العملة وأسواقها. تشمل هذه العوامل مجموعة واسعة من العناصر مثل التغيرات الديموغرافية، والثقافة، والتوجهات الاجتماعية، بالإضافة إلى التأثيرات السياسية. تلعب الأعداد

المتزايدة للنمو السكاني في بعض الدول دورًا هامًا في تحديد الطلب على العملة، حيث إن زيادة عدد الأفراد قد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات وبالتالي على سعر الصرف.

علاوة على ذلك، فإن الثقافة والقيم الاجتماعية تؤثر بشكل كبير على استقرار العملات وأسواق الصرف. على سبيل المثال، البلدان التي تتسم بثقافة الادخار والاستثمار قد تشهد تدفقًا أكبر لرؤوس الأموال مقارنة بتلك التي تدعو إلى الاستهلاك الفوري. يُظهر التاريخ أن الأزمات الاجتماعية والسياسية، مثل الحروب أو الاضطرابات الداخلية، تُسهم بشكل مباشر في هبوط قيمة العملة المحلية، حيث تؤدي هذه الأزمات إلى فقدان الثقة في الحكومة والاقتصاد. وفي هذا السياق، ينشأ ارتباط وثيق بين الحالة الاجتماعية للبلد وسعر صرف عملته.

تتجلى أيضًا العوامل الاجتماعية في تأثيرها المباشر على القرارات الاستهلاكية، حيث تُعتبر تصورات الناس عن المستقبل ومعدلات الثقة في الاقتصاد أداة تقييم حيوية. إذا كانت المجتمعات تعيش حالة من عدم اليقين أو عدم الاستقرار، فإنها تميل إلى تحويل أموالها إلى عملات أكثر استقرارًا، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية. على العكس، إذا كانت الأجواء الاجتماعية مستقرة ومتفائلة، فقد تزداد الاستثمارات، مما يعزز من قيمة العملة. يُظهر هذا بوضوح كيف يؤثر الرأي العام والمزاج الاجتماعي على حركات أسعار الصرف، مما يبرز أهمية الدراسة العميقة للعوامل الاجتماعية في فهم الأنماط الاقتصادية والنقدية.

المطلب الرابع: سعر الصرف والاقتصاد

1/ سعر الصرف والتضخم

سعر الصرف والتضخم هما عنصران حيويان يؤثران على الاقتصاد العالمي والمحلي بشكل متداخل⁵. يعتبر سعر الصرف هو معدل تبادل عملتين، ويؤثر على القدرة التنافسية للسلع والخدمات بين الدول. في كثير من الأحيان، يشير ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى إلى ضعف القوة الشرائية،

⁵ جيفري فرانكل، توقعات سعر الصرف وديناميكيته، Press MIT معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا - كامبريدج، الولايات المتحدة،

مما قد يدفع المستهلكين إلى استبدال منتجاتهم بجملة ونوعيات مختلفة، بينما انخفاض سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات، لكن قد يرفع من تكلفة الواردات، مما يساهم في زيادة التضخم.

التضخم، من جهة أخرى، هو زيادة مستمرة في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة. هناك عدة عوامل تؤدي إلى التضخم، مثل الزيادة في تكاليف الإنتاج، الطلب المتزايد، أو حتى السياسات النقدية الميسرة. عندما يتعرض الاقتصاد لارتفاع مستوى التضخم، يستجيب سعر الصرف عادةً بشكل متقلب؛ فالعملة المعرضة للتضخم غالبًا ما تتعرض لتقلبات سلبية في قيمتها، إذا كان التضخم مرتفعًا في بلد ما مقارنةً ببلد آخر، فقد يخفف المستثمرون من تعاملاتهم بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى تدهور قيمتها أمام العملات الأجنبية.

إن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تعكس التحديات التي تواجهها الحكومات والسلطات النقدية. عندما تعاني بلد ما من تضخم مرتفع، تحتاج السلطات الاقتصادية إلى اتخاذ إجراءات تحفيزية عبر رفع أسعار الفائدة واحتواء التوسع النقدي. لذا، فإن الحفاظ على توازن بين سعر الصرف والتضخم يعد جزءًا أساسيًا من السياسات النقدية الرشيدة، مما يساهم في الاستقرار الاقتصادي والنمو على المدى الطويل. من خلال الفهم الجيد لهذه العلاقة، يمكن صياغة استراتيجيات فعالة تدعم الاقتصاد وتحد من تأثيرات التضخم على المستوى العام.

2/ آليات تدخل الحكومة في سعر الصرف

تعتبر آليات تدخل الحكومة في سعر الصرف من المسائل الجوهرية التي تؤثر بشكل عميق على استقرار الاقتصاد الوطني. تشكل الحكومة والسلطات النقدية، مثل البنك المركزي، المحور الأساسي في تحديد وتنظيم أسعار الصرف من خلال عدة آليات. أولى هذه الآليات الوجود المباشر في سوق الصرف، حيث يمكن للحكومة أن تتدخل بعمليات شراء وبيع العملات الأجنبية لضبط قيمة العملة المحلية. على هذا النحو، يمكن لتدخل الحكومة تعزيز قيمة العملة في الأوقات التي قد تواجه فيها ضغوطات نقدية تضعف العملة، مثل الانخفاض الحاد في الاحتياطات النقدية أو ارتفاع معدلات التضخم.

بالإضافة إلى التدخل المباشر، تُستخدم السياسة النقدية كأداة فعالة لتحقيق استقرار سعر الصرف. يشمل ذلك تعديل أسعار الفائدة، حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يزيد

الطلب على العملة المحلية ويعزز قيمتها. كما تهدف الحكومة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال استراتيجيات تحفيزية، مثل تقليل العجز الجاري وتحسين الميزان التجاري، حيث تسهم تلك السياسات في تحسين الطلب على العملة المحلية وتعزيز الثقة فيها.

علاوة على ذلك، فإن إحدى آليات تدخل الحكومة تتمثل في استخدام سعر الصرف الثابت أو المرن بحسب الاحتياجات الاقتصادية. في حال اعتماد سعر صرف ثابت، تلتزم الحكومة بتحديد سعر الصرف بناءً على مستوى معين، بينما يُعتمد النظام المرن على قوى السوق. ومع ذلك، يتطلب التحول بين هذين النظامين دراسة دقيقة للوضع الاقتصادي المحلي والدولي، حيث يمكن أن تؤدي التغيرات المفاجئة في أسعار الصرف إلى تأثيرات بعيدة المدى على الاستثمارات والتجارة بالإضافة إلى الاقتصاد بشكل عام. لذا، فإن تقييم تكاليف وفوائد آليات التدخل يظل أمراً محورياً، مما يتطلب تنسيق سياسات الحكومة مع الأهداف الاقتصادية الوطنية.

1.2 / التدخل المباشر

التدخل المباشر في سوق الصرف هو استراتيجية تتبناها البنوك المركزية بهدف التأثير على سعر الصرف الوطني. يتمثل هذا التدخل في شراء أو بيع العملات الأجنبية مباشرة، مما يؤدي إلى تغيير قيمتها بالنسبة للعملة المحلية. يُعتبر هذا الشكل من التدخل أداة فعالة لتحقيق أهداف اقتصادية متنوعة، مثل استقرار الأسعار، تعزيز النمو الاقتصادي، أو حماية الاقتصاد من تقلبات الأسواق العالمية. يعد التدخل المباشر أداة قوية، ولكن استخدامه يتطلب دقة عالية وفهم عميق للسوق.

هناك نوعان رئيسيان من التدخل المباشر: التدخل النشط والتدخل الوقائي. التدخل النشط يتضمن عمليات بيع وشراء العملات من قبل البنك المركزي في ظروف محددة تؤثر سلباً على الاقتصاد، بينما التدخل الوقائي يشير إلى الاستعداد لاتخاذ إجراءات تدخلية مسبقاً قبل حدوث تقلبات حادة. غالباً ما يتم ذلك باستخدام الاحتياطات النقدية للدولة، والتي تُشكل أداة رئيسية لضمان القدرة على التدخل بشكل فعال. يحتاج أي تدخل مباشر إلى دراسة شاملة لتأثيراته على الاقتصاد وتحليل ردود أفعال السوق، حيث قد تُعتبر هذه التدخلات بمثابة إشارات مضللة تؤدي إلى نتائج غير مرجوة في بعض الأحيان.

النجاح في استخدام التدخل المباشر يعتمد بشكل كبير على توافر المعلومات الدقيقة والتوقيت المناسب. في حالات الفورة أو الانخفاض المفاجئ في عملة معينة، يمكن أن يؤدي التدخل السريع إلى تثبيت الوضع وتحقيق الاستقرار. ومع ذلك، ينبغي للبنك المركزي مراعاة المخاطر المرتبطة بالتدخل المستمر، حيث يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على هذه الاستراتيجيات إلى تقلبات دورية أو حتى فقدان الثقة في العملة. من هنا، ينبغي أن تُعتبر تدخلات السوق جزءاً من إطار أوسع تتضمن السياسات النقدية والمالية، لضمان فعالية العملة الوطنية أمام التحديات الاقتصادية المتزايدة.

2.2 / التدخل غير المباشر

يشير "التدخل غير المباشر" في سياق سعر الصرف إلى مجموعة من الاستراتيجيات التي تعتمد على الحكومات والبنوك المركزية للتأثير على قيمة العملة الوطنية دون تدخل مباشر في سوق الصرف. تتجلى هذه الاستراتيجيات في صوغ السياسات النقدية والمالية، إلى جانب استخدام الأدوات المالية الأخرى، كوسيلة للتأثير غير المباشر على تدفقات رأس المال وأسعار الفائدة، مما يؤثر بدوره على سعر الصرف. نرى أن التدخل غير المباشر يعد ملاذاً أكثر دقة، حيث يتجنب المفاضلة المتزايدة في معاملات العملات، محققاً التوازن بين العوامل الاقتصادية المحلية والعالمية.

تتضمن أدوات التدخل غير المباشر تعزيز الأوضاع المالية من خلال تعديل أسعار الفائدة. على سبيل المثال، حينما يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظة، مما يرفع الطلب على العملة الوطنية. في ذات الوقت، تحاول السياسات الحكومية تنظيم السلوك الاقتصادي عبر فرض ضوابط للاستيراد والتصدير، أو من خلال توفير حوافز للأعمال المحلية. كل ذلك يساهم في تشكيل مشهد اقتصادي شامل، يساهم فيه التوجه نحو التعافي من ضغوط الاقتصاد العالمي.

من المهم أيضاً ملاحظة أن طبيعة التدخل غير المباشر تستهدف تحقيق الاستقرار في السوق المالي على المدى الطويل بدلاً من المعالجة الفورية لإغلاقات السوق. حيث قد تؤدي مثل هذه السياسات إلى تقلبات قصيرة الأمد، والتأثيرية على المدى البعيد قد تكون أكثر استدامة وثباتاً. بالنظر إلى ذلك، يجب على السياسات النقدية أن توافق بين تحقيق أهداف النمو الاقتصادي ومراعاة التغييرات المحتملة في سعر الصرف

الناجمة عن التقلبات الاقتصادية الخارجية. إن هذا التكامل بين الأدوات والسياسات يعكس الفهم العميق لقوى السوق وديناميكياتها، مما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة في الساحة العالمية.

3/ تأثير أسعار الصرف على الاستثمارات الأجنبية

تعتبر أسعار الصرف من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى الاستثمارات الأجنبية. حيث إن التغيرات في سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى تقلبات كبيرة في العوائد المحتملة على تلك الاستثمارات، مما يجعله عاملاً حاسماً بالنسبة للمستثمرين الأجانب عند اتخاذ قراراتهم المالية. عندما يكون سعر صرف العملة المحلية رخيصاً مقارنة بالعملات الأجنبية، فإن المستثمرين قد يجدون فرصاً مغرية للاستثمار في السوق المحلية، حيث تكون تكلفة الدخول أقل، ويمكن أن تنمو العوائد بسرعة أكبر.

من ناحية أخرى، قد تؤدي أسعار الصرف المرتفعة إلى تقليل جاذبية السوق المحلية⁶، حيث أن العائدات المتوقعة على الاستثمارات قد تتناقص عند تحويلها إلى عملات أجنبية. وهذا يقلل من تدفق الاستثمارات ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتأثر الاستثمارات الأجنبية أيضاً بتغيرات سعر الصرف بسبب المخاطر المالية التي تنجم عن تقلبات العملة. على سبيل المثال، إذا انخفضت قيمة العملة المحلية فجأة، فإن الشركات الأجنبية التي قد خططت لظهورها قد تجد نفسها تحت ضغط لتحقيق الربحية، مما قد يثنيها عن التوسع أو الاستثمارات المستقبلية.

بعض الدول تعمل على خلق بيئات جاذبة للاستثمارات الأجنبية من خلال تثبيت أسعار صرف عملاتها أو استخدام آليات مالية للحد من التقلبات، مما يساعد في دعم الاستقرار الاقتصادي ويعطي المستثمرين الثقة في السوق. في مثل هذه الحالات، يمكن للمستثمرين الأجانب أن يراهنوا على نمو الاقتصاد المحلي، بفضل العوامل المتعلقة بالنمو المستدام وزيادة القدرة التنافسية. بناءً على ذلك، يتضح أن تأثير أسعار الصرف على الاستثمارات الأجنبية ليس مجرد عامل تقني، بل هو عنصر حيوي يحدد توجهات الاقتصاد الكلي ويدفع حركة الاستثمارات العابرة للحدود.

⁶ دراسة فروت وستين، سعر الصرف والاستثمار الأجنبي، مجلة The Quartely journal of Economics، 1991، العدد 04، ص 1191.

المبحث الثاني: أهمية سعر الصرف في الاقتصاد الوطني

في هذا المبحث نتطرق الى اثر سعر الصرف على المدخلات الاقتصادية والتحديات المتعلقة به من جراء تقلباته والتوجهات المستقبلية وكذا تأثير السياسات النقدية عليه دون الاغفال على توقعاته والاختيارات في سياسات اسعار الصرف.

المطلب الاول: أثر سعر الصرف على المدخلات

يلعب سعر الصرف دورًا حيويًا ومحوريًا في الاقتصاد الوطني، حيث يُعتبر أداة رئيسية للتحكم في تدفقات رأس المال والتجارة الدولية. تحديد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يؤثر على الصادرات والواردات، مما يحدد درجة التنافسية التي تتمتع بها الشركات في الأسواق العالمية. إذا كان سعر صرف العملة مرتفعًا، فقد يصبح الصادرات أكثر تكلفة، مما يمكن أن يؤدي إلى تراجع في الطلب على المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يسهل تصدير السلع، مما قد يعزز من قدرة الاقتصاد على تحقيق فائض تجاري.

علاوة على ذلك، يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر على مستويات التضخم، حيث يمكن أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع تكلفة الواردات، مما يرفع مستوى الأسعار في السوق المحلي. تتأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل متفاوت بتغيرات سعر الصرف؛ فعلى سبيل المثال، يواجه القطاع الزراعي ضغوطًا أكبر بسبب اعتماد العديد من المدخلات على الواردات. من جهة أخرى، تتيح قيمة العملة المنخفضة للشركات المحلية فرصًا لزيادة حجم الإنتاج وتعزيز الصادرات. هذا التفاعل المعقد بين سعر الصرف والعوامل الاقتصادية الأخرى يجعل من الضروري قيام الحكومة والبنوك المركزية بالنظر في الاستراتيجيات المناسبة لإدارة سعر الصرف، لضمان الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

تشير التجارب الدولية إلى أن الدول التي تتمتع بنظام أسعار صرف مستقر غالبًا ما تشهد بيئة اقتصادية أكثر جاذبية للاستثمار. فالتقلبات الكبيرة في سعر الصرف يمكن أن تقود إلى فقدان الثقة من قبل المستثمرين والمصدرين، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. لذلك، يجب أن تكون هناك سياسات نقدية ومالية متكاملة تهدف إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف، مما يعكس المكونات الأساسية للاقتصاد، مثل السياسة المالية، والتوازن التجاري، والاحتياطات النقدية.

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بأسعار الصرف

تعتبر أسعار الصرف أحد العناصر الاقتصادية الأساسية التي تؤثر في مجموعة واسعة من الجوانب المالية والتجارية للدول. على الرغم من الأهمية الكبيرة لأسعار الصرف، فإنها تواجه العديد من التحديات التي يمكن أن تؤثر سلبًا على الأنشطة الاقتصادية والاستقرار المالي. إحدى التحديات الرئيسية تكمن في تقلبات أسعار الصرف التي قد تنتج عن عوامل متعددة، مثل التغيرات السياسية، الأحداث الاقتصادية، أو حتى تغيرات العرض والطلب على العملات. هذه التذبذبات يمكن أن تؤدي إلى صعوبات للمستثمرين والمصدرين، حيث تصبح التوقعات بشأن الأرباح أقل دقة، ما ينعكس على القرارات الاستثمارية.

بالإضافة إلى ذلك، تعد عدم استقرار سياسة سعر الصرف إحدى العقبات الكبيرة التي تواجهها الدول النامية، حيث يكون الاعتماد على العملات الأجنبية أكثر شيوعًا. هذه الدول تجد نفسها معرضة لصدمة خارجية، خصوصًا في حالة حدوث أزمات مالية عالمية أو تراجع في الاقتصاد العالمي. يتسبب ذلك في زيادة الضغوط التضخمية وتأثيرات سلبية على مستوى معيشة المواطنين. أيضًا، تعتمد الدول التي تتبنى نظم سعر صرف ثابت على الاحتياطات الأجنبية للحفاظ على استقرار عملتها. وفي حالة استنزاف هذه الاحتياطات بسبب الأزمات أو عدم التوازن المتزايد في ميزان المدفوعات، تصبح هذه الدول عرضة لمشكلات اقتصادية عميقة.

علاوة على هذا، تلعب السياسة النقدية دورًا محوريًا في التعامل مع التحديات المتعلقة بأسعار الصرف. حيث أن اتخاذ القرارات المناسبة بشأن أسعار الفائدة يمكن أن يساعد في تقليل التقلبات وتعزيز استقرار العملة. ومع ذلك، فإن وجود ضغوط من الأطراف السياسية أو الاقتصادية قد يؤثر على استقلالية البنوك المركزية، مما يعقد جهود السيطرة على أسعار الصرف. يتطلب التغلب على هذه التحديات نهجًا متكاملًا يجمع بين الصلابة الاقتصادية والاستراتيجيات النقدية المدروسة، مما يساهم في تقديم بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا وشفافية.

المطلب الثالث: التوجهات المستقبلية لأسعار الصرف

1/ استراتيجيات التنبؤ بأسعار الصرف

تتعدد استراتيجيات التنبؤ بأسعار الصرف⁷، حيث تمثل تقنيات وأدوات مختلفة تحتاجها المؤسسات والأفراد للقيام بمشاريع تتعلق بالتجارة الدولية أو الاستثمارات الأجنبية. إحدى الاستراتيجيات الرئيسية تتمثل في النماذج الاقتصادية التي تعتمد على البيانات الاقتصادية والاجتماعية. يقوم هذا النوع من النماذج بتحديد التوجهات المستقبلية لسعر الصرف من خلال تحليل متغيرات مثل النمو الاقتصادي، معدلات الفائدة، والتضخم. تمثل النماذج الاقتصادية أداة هامة لفهم الاتجاهات العامة وقدرتها على تحديد القيم الحقيقية للعملة، مما يمكّن المستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة.

من جهة أخرى، يعد التحليل الفني استراتيجية أخرى بارزة في التنبؤ بأسعار الصرف، حيث يركز على دراسة البيانات التاريخية للأسعار. يعتمد المحللون الفنيون على أدوات مثل الرسوم البيانية، المؤشرات الفنية وأنماط الشموع اليابانية لتوقع حركات السوق المستقبلية. يتيح هذا النوع من التحليل فهم سلوك السوق من خلال التركيز على اتجاهات الأسعار والأنماط، بغض النظر عن العوامل الاقتصادية الأساسية. يستخدم المتداولون على نطاق واسع التحليل الفني، إذ يوفر لهم إشارات دخول وخروج قد تكون حاسمة في تحقيق الربح.

أخيراً، يساهم التحليل الأساسي إلى حد كبير في تحسين القدرة على التنبؤ بأسعار الصرف من خلال تقييم العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على العملات. يشمل هذا التحليل دراسة المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، والنمو السكاني، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الأحداث الجيوسياسية. يُعتبر التحليل الأساسي طريقة ذات أهمية خاصة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى تنبؤات طويلة الأجل، إذ يقدم نظرة شاملة على العوامل المؤثرة في قيمة العملات. بالتالي، يمكن القول إن دمج هذه الاستراتيجيات الثلاث يعطي صورة أوضح لحركة أسعار الصرف في المستقبل، مما يجعله أداة قوية في عالم الأسواق المالية.

⁷ جون ميرفي، التحليل الفني للأسواق المالية، معهد نيو يورك للتمويل، 1999، ص 443.

1.1 / النماذج الاقتصادية

تعتبر النماذج الاقتصادية من الأدوات الأساسية التي تستخدم في تحليل التوجهات المستقبلية لأسعار الصرف. تتمثل وظيفة هذه النماذج في تقديم إطار متكامل يسمح بتوقع سلوك أسعار العملات بناءً على عدد من العوامل الاقتصادية الأساسية. تشمل هذه العوامل، على سبيل المثال، معدلات الفائدة، معدلات التضخم، والنمو الاقتصادي، والتي تُعتبر مؤشرات رئيسية تؤثر بشكل مباشر على العرض والطلب للعملات. تتنوع النماذج الاقتصادية بين النماذج الكمية والنماذج النوعية، كل منها يسمح بإلقاء الضوء على جوانب مختلفة من السوق.

من بين أبرز النماذج الكمية هو نموذج "باريس-مونديل" والذي يُستخدم لتحليل تأثير معدلات الفائدة ومعدلات التضخم على أسعار الصرف. يعتمد هذا النموذج على مبدأ "قوة الشراء" (PPP)، الذي يُشير إلى أن سعر الصرف بين عملتين يجب أن يكون متناسبًا مع مستويات الأسعار في الدول المعنية. في المقابل، توجد نماذج أكثر تعقيدًا مثل النموذج الدائري لنموذج "فيشر" الذي يأخذ في اعتباره التغييرات في الأسعار والعوائد الاستثمارية مع مرور الوقت. يُظهر هذا النموذج كيفية تفاعل معدلات التضخم ومعدلات الفائدة على أسعار الصرف وفقًا للزمن، وبالتالي يتيح صياغة توقعات أكثر دقة في السياقات الاقتصادية المتغيرة.

كما أن النماذج الاقتصادية تساهم في بناء فهم شامل حول تأثير السياسات الاقتصادية على العملات. على سبيل المثال، برامج التنمية الاقتصادية أو تغييرات السياسات النقدية يمكن أن تعكس الديناميكيات الجديدة في سوق الصرف. علاوة على ذلك، تسعى هذه النماذج إلى إدماج المتغيرات الخارجية، مثل الأحداث الجيوسياسية أو التغييرات في سلاسل التوريد العالمية، مما يزيد من تعقيد الصورة المطروحة حول تحديد أسعار الصرف. ومن خلال استخدامها، يمكن للمحللين توقع إذا ما كانت العملة ستقوى أو تضعف في المستقبل، مما يُعتبر ضروريًا لمتخذي القرار الاقتصادي والمستثمرين.

2.1 / التحليل الفني

التحليل الفني، كأداة فعالة في فهم الأسواق المالية، يعتمد على دراسة البيانات التاريخية للأسعار وحجم التداول للتنبؤ بالحركة المستقبلية لأسعار الصرف. لا يركز هذا النوع من التحليل على العوامل الاقتصادية

الأساسية مثل السياسات النقدية أو المؤشرات الاقتصادية، بل بالإمكان اعتباره منهجاً يركز على أنماط الأسعار والتوجهات السوقية باستخدام الرسوم البيانية والتقنيات الرياضية، يسعى المحللون إلى تحديد الأنماط والتوجهات التي قد تتكرر بمرور الوقت، مما يساعد الباحثين في استنتاج نقاط الدخول والخروج المحتملة.

توفر أدوات التحليل الفني الغربية، مثل المتوسطات المتحركة، ومؤشرات الزخم، ودعوم المقاومة، رؤى استراتيجية قد تكون حساسة لتغيرات الأسعار. فالمتوسطات المتحركة، على سبيل المثال، تُستخدم لتصفية الضوضاء الناتجة عن تقلبات الأسعار اليومية، مما يسمح بتحديد الاتجاهات طويلة الأجل. وفي حين تُعتبر هذه الأداة مفيدة، يظل من الضروري أن تتماشى التوصيات المبنية على التحليل الفني مع الأطر الزمنية المحددة، حيث تختلف أسواق الصرف في استجابتها للأحداث العالمية والمحلية.

في عالم يتسم بالتعقيد، يعد استخدام التحليل الفني مكملاً للتحليل الأساسي والنماذج الاقتصادية، مما يوجه المستثمرين إلى اتخاذ قرارات مدروسة. على الرغم من أن التحليل الفني قد يُعتبر أقل موثوقية في مواجهة الأحداث المفاجئة أو التغيرات الاقتصادية الكبرى، فإنه يوفر إشارات قريبة من الواقع يمكن أن تكون مفيدة في مراحل معينة من السوق. من المهم، إذًا، أن يتم استخدامه كجزء من استراتيجيات استثمارية متكاملة، تتضمن عناصر عديدة من التحليل لتحسين نسبة النجاح في التنبؤ بأسعار الصرف.

3.1 / التحليل الأساسي

التحليل الأساسي يُعدُّ حجر الزاوية في فهم التوجهات المستقبلية لأسعار الصرف، حيث يركز هذا النوع من التحليل على تقييم العوامل الاقتصادية والسياسية الداخلة في تحديد قيمة العملات. يعتمد هذا المنهج على مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تُظهر الوضع الاقتصادي لدولة معينة، مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم، وميزان المدفوعات. من خلال تحليل هذه العوامل، يمكن للمتداولين والمستثمرين فهم كيف يمكن أن تؤثر الهزات الاقتصادية أو التغيرات السياسية على قيمة العملات في السوق.

يتناول التحليل الأساسي أيضًا تأثير السياسات الحكومية والمركزية على أسعار الصرف. على سبيل المثال، يعتبر تدخل البنوك المركزية في سوق العملات من الأدوات الحيوية التي تؤثر على قيمة العملة، من خلال خيارات مثل رفع أو خفض أسعار الفائدة، مما يؤثر مباشرة على مستوى الجاذبية الاستثمارية للعملة. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر التحليل الإخباري ذا أهمية بالغة؛ فتطورات الأخبار الاقتصادية والسياسية العالمية

يمكن أن تؤدي إلى تقلبات سريعة في أسعار الصرف. من هنا، يُظهر التحليل الأساسي كيف أن التفاعل بين هذه العوامل المختلفة يُمكن أن يُستخدم كمؤشر للتوجهات المستقبلية.

هناك أيضًا أهمية لفهم التعقيدات المرتبطة بتجارب الدول المختلفة في إدارة اقتصاداتها وتأثير ذلك على أسعار صرف العملات. يمكن أن يُسهم الاستقرار السياسي والاقتصادي في تعزيز الثقة بالعمل، بينما قد تساهم الأزمات المالية أو عدم الاستقرار الاجتماعي في تراجع قيمتها. ولذلك، يجسد التحليل الأساسي ليس فقط قياس أداء الاقتصاد الحالي، بل أيضًا توقع التغيرات المحتملة في سياق عوامل متعددة ومتداخلة. هذا المنظور يتيح للمهتمين بأسواق الصرف فهم أفضل للأبعاد المركبة التي تؤثر في أسعار الصرف وكيفية استغلال هذه المعرفة لتحقيق استراتيجيات استثمارية ناجحة تتماشى مع التوجهات المستقبلية.

2/ تأثير السياسات النقدية على أسعار الصرف

تعتبر السياسات النقدية أداة حيوية تؤثر بشكل جوهري على أسعار الصرف في الاقتصاد العالمي. تعكس أسعار الصرف التوازن بين العرض والطلب على العملات، مما يجعل تدخل البنوك المركزية في سياسة النقد حيويًا لضبط هذا التوازن. تتنوع الأدوات النقدية من تغيير أسعار الفائدة إلى عمليات السوق المفتوحة، وكل منها يؤدي إلى تأثيرات مختلفة على قيمة العملة. فعندما يرتفع سعر الفائدة، يصبح العائد على الأصول المالية المقومة بتلك العملة أكثر جاذبية للمستثمرين، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب عليها. هذه الزيادة في الطلب تؤدي عادةً إلى تعزيز قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

من جهة أخرى، يمكن أن تؤدي السياسات النقدية التوسعية - مثل خفض أسعار الفائدة أو تضمين سياسات التيسير الكمي - إلى تخفيض قيمة العملة. فعندما تتوسع البنوك المركزية في ضخ السيولة في النظام المصرفي، قد يشعر المستثمرون بالقلق من احتمال حدوث تضخم. وهذا قد يؤدي، بدوره، إلى تقليل الثقة في العملة، مما يتسبب في انخفاض قيمتها. نتيجةً لذلك، فإن صانعي القرار يجب أن يوازنوا بين دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار العملة.

علاوةً على ذلك، يلعب السوق المالي دورًا رئيسيًا في استجابة أسعار الصرف للسياسات النقدية. فالتغيرات الحادة في السياسة النقدية قد تؤدي إلى تقلبات عالية في الأسواق المالية، مما يزيد من عدم اليقين. ومع تزايد العولمة، يصبح تأثير السياسات النقدية أكثر تعقيدًا؛ حيث يمكن أن تؤثر التغيرات في سياسة دولة

واحدة في قيمة العملات الأخرى، نظراً لتداخل الأسواق المالية والعلاقات الاقتصادية. لذلك، يتوجب على صانعي السياسات أن يكونوا واعين للأبعاد الدولية لقراراتهم، حيث أن أثر السياسات النقدية يمتد أبعد من حدود الاقتصاد المحلي، مشكلاً تفاعلات متشابكة تؤثر على أسعار الصرف. يُعتبر الفهم العميق لهذه الديناميكيات أمراً أساسياً في التنبؤ بالتوجهات المستقبلية لأسعار الصرف وضمان استقرار الاقتصاد الكلي.

3/ توقعات أسعار الصرف في السنوات القادمة

تتسم توقعات أسعار الصرف في السنوات القادمة بالتحليل الدقيق للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الأسواق المالية على الصعيدين المحلي والدولي. على الجبهة القصيرة الأجل، تشير التوقعات إلى أن التقلبات في أسعار الصرف ستظل متأثرة بعوامل مثل التغيرات في أسعار الفائدة، البيانات الاقتصادية المفاجئة، وتحركات السياسات النقدية للبنوك المركزية. فمثلاً، في حال رفع بنك مركزي ما أسعار الفائدة، سيزيد ذلك من جاذبية عملته بالنسبة للمستثمرين، مما قد يؤدي إلى ارتفاع قيمتها مقابل العملات الأخرى، وبالعكس. هذه الديناميكيات القصيرة الأجل يمكن أن تؤدي إلى تقلبات حادة، مما يستدعي من المستثمرين دراسة المؤشرات الاقتصادية التي قد تشير إلى تغييرات وشيكة في أسعار الصرف.

أما بالنسبة للتوقعات طويلة الأجل، فتعتمد على مجموعة معقدة من العوامل، من بينها الاتجاهات الاقتصادية الكلية العالمية، تدفقات التجارة، وعلاقات الاستثمار بين الدول. عند النظر إلى الأفق الزمني الممتد لسنوات مقبلة، يمكن أن تؤدي العوامل مثل الاستدامة البيئية، والتغيرات التكنولوجية، واستقرار الأنظمة السياسية إلى تأثيرات بعيدة المدى على التكافؤ بين العملات. مثلاً، زيادة الاعتماد على تقنيات مثل البلوك شين والعملات الرقمية قد تُحدث تحولات في كيفية قياس وتبادل القيمة، مما قد يغير طبيعة العملات التقليدية والعلاقات السائدة بينها.

ومع ذلك، لا يمكن استبعاد المخاطر الجيوسياسية وتغيرات السياسات الاقتصادية التي قد تطرأ في أي لحظة. في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل تلك التي يسببها النزاع المسلح أو الأوبئة، يمكن أن تنعكس آثار غير متوقعة على أسعار الصرف. بالتالي، فإن تكوين صورة واضحة لتوقعات أسعار الصرف يتطلب إطار تحليل شامل يأخذ بالاعتبار جميع هذه الديناميكيات المتفاعلة آنياً ومستقبلاً. من المهم للمستثمرين والمخططين الماليين أن يبقوا على اطلاع دائم بالأحداث والتوجهات المتغيرة لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة.

1.3/ توقعات قصيرة الأجل

تتطلب توقعات أسعار الصرف على المدى القصير تحليلاً دقيقاً لمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية التي تؤثر على الأسواق المالية. في السياق الحالي، يمكن أن تتأثر أسعار الصرف بتقلبات في معدلات الفائدة العالمية، مع احتمال قيام البنوك المركزية بتعديل سياساتها النقدية استجابة للتضخم أو لتحديات اقتصادية أخرى. على سبيل المثال، إذا قررت إحدى البنوك المركزية الرئيسية رفع أسعار الفائدة، فإن ذلك من شأنه تعزيز قيمة عملتها على المدى القصير، حيث تزداد جاذبيتها للمستثمرين الذين يسعون لتحقيق عوائد أعلى على استثماراتهم.

إلى جانب ذلك، تلعب الأحداث الجيوسياسية دوراً حاسماً في تشكيل توقعات أسعار الصرف قصيرة الأجل. النزاعات، الانتخابات، أو حتى التغيرات في السياسات التجارية يمكن أن تؤدي إلى تقلبات حادة في قيمة العملة. الوضع الحالي في الأسواق يمكن أن يكون مدفوعاً بمؤشرات اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، وأرقام النشاط الصناعي، والتي يمكن أن تعكس قوة الاقتصاد وتؤثر بالتالي على كفاءة العملة. بفضل التطورات التكنولوجية، يمكن أيضاً أن تشكل توقعات الأسعار ضغوطات من تحركات المراكز الاستثمارية الكبرى، التي غالباً ما تتأثر بمزاج السوق والمعلومات المتاحة بشكل سريع.

علاوة على ذلك، لا ينبغي التغافل عن العوامل النفسية التي تؤثر في تقرير المستثمرين لقراراتهم. تؤدي ردود الفعل السريعة المتعلقة بالأخبار العاجلة، أو التوقعات حول السياسات المستقبلية إلى تقلبات غير متوقعة في أسعار الصرف. وفقاً للتحليل الفني، يمكن أن يكون للتحركات السابقة في أسعار الصرف تأثير كبير على توقعات السوق، مما يجعلها موضوعاً معقداً يستحق متابعة دقيقة. في المجموع، بينما يمكن الاستناد إلى التحليلات الأساسية والفنية لتوقع أسعار الصرف على المدى القصير، يتطلب الأمر أيضاً إدراك التفاعلات الديناميكية بين العوامل المختلفة لضمان رؤية شاملة لهذه الأسواق المتقلبة.

2.3/ توقعات طويلة الأجل

تتسم توقعات أسعار الصرف على المدى الطويل بتعقيد يتجاوز عتبة التحليل الكمي البسيط، إذ تعتمد بشكل كبير على مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على الاستقرار النسبي للعملة المختلفة. من بين هذه العوامل، تأتي المؤشرات الاقتصادية الأساسية مثل معدلات التضخم والناتج المحلي

الإجمالي والميزان التجاري، والتي تشكل في مجملها الإطار الذي يمكن من خلاله توقع تحركات أسعار الصرف في المستقبل. إن ارتفاع معدلات التضخم في دولة معينة، على سبيل المثال، يميل إلى خفض القيمة الحقيقية للعملة، مما قد يؤدي إلى التنبؤ بنزول سعرها مقابل العملات الأجنبية.

علاوة على ذلك، تلعب السياسة النقدية دورًا حاسمًا في تشكيل توقعات أسعار الصرف. فانخفاض أسعار الفائدة قد يؤدي إلى نزوح الاستثمارات بحثًا عن عوائد أفضل، وبالتالي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقلبات مضطربة في سعر العملة المحلية. على الناحية الأخرى، فإن توظيف سياسات نقدية ملائمة قد يعزز من الثقة في العملة، مما يسهم في استقرارها على المدى الطويل. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الأحداث السياسية مثل الانتخابات أو التوترات الجيوسياسية يمكن أن يكون لها تأثيرات فورية ومطولة على أسعار الصرف، حيث تميل الأسواق إلى إعادة تقييم المخاطر المحتملة وتعديل توقعاتها بناءً على التطورات السياسية المستجدة.

في سياق العولمة، تزايدت الروابط بين الاقتصادات المختلفة، مما جعل التنبؤ بأسعار الصرف أكثر تعقيدًا وفوضوية. العلاقات التجارية بين الدول، والتفاعلات الاقتصادية عبر الحدود، والاستثمارات الخارجية، كلها عوامل تعقد عملية التنبؤ. بالإضافة إلى ذلك، تتأثر الأسواق بمزيد من العوامل النفسية والمعنوية، مثل تصورات الأسواق حول المستقبل. وبالتالي، تحتاج توقعات أسعار الصرف على المدى الطويل إلى إطار شامل يجمع بين التحليل الكمي والنوعي لإمكانية فهم حركة السوق بشكل أعمق وبدقة أعلى.

المطلب الرابع: الاختيارات في سياسات أسعار الصرف

1/ سياسات أسعار الصرف

تعد سياسات أسعار الصرف⁸ أداة حيوية في تشكيل استراتيجيات اقتصادية متعددة، وقد شهدت في السنوات الأخيرة تحولات ملحوظة نتيجة تداخل العوامل الداخلية والخارجية. تتجه الأنظار الآن نحو عدة توجهات مستقبلية من شأنها إعادة تشكيل طبيعة هذه السياسات. يبرز في هذا السياق أهمية التحول نحو مرونة أسعار الصرف، حيث أن الأنظمة الأكثر مرونة تسمح بعمليات تعديل أسرع وأكثر كفاءة في مواجهة

⁸ إيتان غريسيبان، تطور أنظمة أسعار الصرف، Press Martin's - نيويورك، 1993، ص 220.

الصدمات الاقتصادية. تعكس هذه التوجهات ضرورة استجابة الأسواق لمتغيرات العرض والطلب، مما يحقق توازنًا أكثر استدامة.

من ناحية أخرى، يؤكد الاقتصاديون على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال السياسات النقدية. في إطار العولمة الاقتصادية، أصبحت التأثيرات المتبادلة بين العملات أكبر من أي وقت مضى. لذلك، قد يتجه صانعو السياسات نحو تنسيق أكبر للسياسات النقدية، لتحسين الاقتصادات ضد تقلبات أسعار الصرف الناتجة عن سياسات اقتصادية للدول الأخرى. يتمثل التوجه الثاني في اعتماد المؤشرات الاقتصادية والمالية المحسنة في تحديد أسعار الصرف، حيث يمكن أن يسهم ذلك في زيادة الشفافية وتقليل الفجوات المتاحة للمضاربة.

2/ أسعار الصرف والتجارة الدولية

تعتبر أسعار الصرف من العناصر الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على التجارة الدولية، حيث تؤدي إلى تحديد قيمة العملات نسبياً، مما يؤثر على قدرات الدول في التصدير والاستيراد. حينما تتغير أسعار الصرف، يمكن أن تتأثر التكلفة النسبية للسلع والخدمات بين الدول، مما يدفع المصدرين والمستوردين إلى إعادة تقييم استراتيجياتهم التجارية. على سبيل المثال، إذا انخفض سعر صرف عملة دولة ما، تصبح صادرات هذه الدولة أرخص للمستوردين الأجانب، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع الوطنية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى، فإن ارتفاع قيمة العملة يمكن أن يُثقل كاهل المصدرين بزيادة تكلفة منتجاتهم في الأسواق الخارجية، مما قد يؤثر سلباً على حجم التجارة الخارجية. تشير الدراسات إلى أن تقلبات أسعار الصرف، سواء كانت بسبب عوامل اقتصادية أو جيوسياسية، يمكن أن تزيد من عدم اليقين في الأسواق، مما يؤثر على قرارات الاستثمار والتجارة. لذا، فإن الشركات الدولية تحتاج إلى استراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر تغيرات أسعار الصرف، مثل استخدام عقود الخيارات أو التغطية المالية، للحماية من آثار التقلبات المفاجئة.

تتضح أهمية أسعار الصرف في العلاقات التجارية الدولية عند دراسة مفهوم المنافسة العالمية. حيث تؤثر حركة العملات على ميزات التكلفة، ما يؤدي إلى إعادة ترتيب مراكز الإنتاج والتجارة لدول بعينها. بعبارة أخرى، تساهم أسعار الصرف في تشكيل واضح للقدرة التنافسية للدول، ولهذا السبب تبادر الحكومات في

بعض الأحيان إلى التدخل بهدف استقرار أسعار صرف عملتها أو تعزيز تنافسية قطاعات معينة عبر إجراءات مالية أو نقدية، مما يستوجب دراسات مستمرة لتقييم هذه التوجهات وأثرها على ميزان المدفوعات.

3/ الأسواق المالية وأسعار الصرف

تُعتبر الأسواق المالية في العصر الحديث من العوامل الحاسمة التي تؤثر بشكل مباشر على أسعار الصرف. تساهم حركتها الديناميكية في تشكيل التوجهات الاقتصادية العالمية، حيث تتأثر أسعار العملات بالتغيرات في السياسات النقدية، الاستثمارات فورية الأمد، وتدفعات رؤوس الأموال. تتفاعل هذه الأسواق مع مختلف العوامل الاقتصادية الكلية، بما في ذلك معدلات الفائدة، نسبة التضخم، والمخاطر السياسية. على سبيل المثال، تشتد المنافسة بين الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار صرف العملات، كما أن التحليلات الفنية والأساسية للأسواق تساعد المتداولين في توقع اتجاهات الأسعار المرتقبة.

تشير الأدلة التاريخية إلى أن الأسواق المالية لا تعمل في فراغ، بل تتأثر بالتغيرات العالمية والإقليمية، مثل الأزمات الاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية. في حالة اندلاع أزمة مالية، تميل أزواج العملات إلى التقلص بشكل كبير، بينما قد تظهر عملات الملذات الآمنة مثل الدولار الأمريكي والين الياباني قوة ملحوظة. وهذا يوفر فرصة للمتداولين لتعزيز استثماراتهم، بينما يتسم الاستثمار في أسواق العملات بالتحوط والكثير من المخاطر المحتملة. لفهم تحركات أسعار الصرف بشكل أفضل، يجب على المستثمرين دراسة العوامل التي تؤثر على السيولة، والتي تشمل التوجهات نحو الفائدة وأسعار السلع الأساسية.

كما تلعب تقنيات التداول الإلكتروني دورًا بارزًا في تعديل المنتجات المالية، مما يوفر منصةً لتحركات الأسعار بشكل آني. تُعتبر هذه المنصات غير تقليدية، حيث تتيح للمستثمرين الوصول إلى معلومات فورية وتحليل بيانات السوق بطريقة محسوبة، مما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة. مع ازدياد تطور الأسواق المالية، تصبح تحديد التوجهات المستقبلية لأسعار الصرف أكثر تعقيدًا، ولكنها تبقى كمعيار أساسي للنجاح في عالم الاستثمار الدولي.

4/ دور البنوك المركزية في تحديد سعر الصرف

تُعدُّ البنوك المركزية من أهم الكيانات الاقتصادية التي تلعب دورًا حيويًا في الاستقرار المالي⁹ والنقدي للدول. يتجلى أحد أدوارها الرئيسية في تحديد سعر الصرف، الذي يُعتبر ميزة أساسية تؤثر في التجارة الدولية، الاستثمارات، والسياسات الاقتصادية العامة. يتحدد سعر الصرف بالعديد من العوامل، منها العرض والطلب على العملات الأجنبية، ظروف السوق، وتوجهات الاقتصاد الكلي. ولكن تدخل البنوك المركزية في هذه العمليات يقوم على قواعد وأدوات مبتكرة تهدف إلى الحفاظ على استقرار العملة المحلية، ومن ثم دعم الاقتصاد الوطني.

تستخدم البنوك المركزية مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق أهدافها المتعلقة بسعر الصرف. أحد هذه الأدوات هو عمليات التدخل المباشر في أسواق الصرف الأجنبي، حيث تقوم بشراء أو بيع العملات بهدف التأثير على قيمة العملة المحلية. إلى جانب ذلك، تلجأ البنوك إلى تعديل أسعار الفائدة كوسيلة غير مباشرة للتأثير على تدفقات رأس المال وتوقعات السوق بشأن العملة. عندما تقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة، قد يجذب ذلك المستثمرين، مما يزيد من الطلب على العملة المحلية ويؤدي إلى ارتفاع قيمتها.

تتطلب إدارة سعر الصرف المنظور الاستراتيجي من قبل البنوك المركزية، يتجاوز مجرد التفاعل مع الأسواق المالية. تتداخل هذه العمليات بشكل عميق مع السياسة النقدية العامة، حيث تتصل أهداف استقرار الأسعار وعناصر النمو الاقتصادي بمسألة التحكم في سعر الصرف. لذا، يُعتبر نهج البنك المركزي في إدارة سعر الصرف جزءًا أساسيًا من حكمته الاقتصادية، مما يستدعي دراسة متعمقة لفهم التحديات والفرص التي تواجهها في عالم يتسم بالتغيرات السريعة.

تعتبر البنوك المركزية محورًا أساسيًا في النظام المالي العالمي، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تحديد سعر الصرف للعملات. إن تأثيرها يتجاوز مجرد التدخل في أسواق النقد، ليشمل مجموعة من الآليات الاقتصادية المعقدة التي تعزز من استقرار العملة الوطنية. إن السياسات النقدية التي تعتمدها هذه البنوك، من خلال تحديد أسعار الفائدة والمشاركة في عمليات السوق المفتوحة، تعتبر أدوات فعالة في مواجهة التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

⁹ بول هولود، السياسة النقدية، التضخم، وسعر الصرف، مطبعة جامعة أكسفورد - بريطانيا، 1994، ص 250.

إن قدرة البنوك المركزية على التأثير في سعر الصرف ليست فقط في إطار السياسات النقدية التقليدية، بل تتضمن أيضًا مراقبتها المستمرة لبيانات الاقتصاد الكلي، مثل معدلات التضخم والنمو الاقتصادي. هذه المراقبة الدقيقة تتيح لها استشعار المخاطر المحتملة وتعديل وتنفيذ سياسات مناسبة لحماية الاقتصاد من التقلبات الشديدة. يساهم ذلك في خلق بيئة نافعة للاستثمار والتجارة الدولية، مما يضمن جذب رؤوس الأموال الأجنبية ويعزز من المنافسة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن دور البنوك المركزية في تحديد سعر الصرف يتمثل في تحقيق توازن بين الاستقرار الاقتصادي والنمو. وفي عالم تزداد فيه التعقيدات الاقتصادية والمالية، يصبح شغف البنوك المركزية بالاستجابة للتغيرات العالمية أمرًا بالغ الأهمية. لذا، فإن نجاح هذه المؤسسات يعتمد على قدرتها على الاستجابة السريعة والفعالة لمتطلبات السوق، مع الحفاظ على استقلاليتها وشفافيتها، لضمان الثقة في النظام النقدي ومنع الأزمات المالية المحتملة. إن هذا الدور الديناميكي يجعل من البنوك المركزية عناصر لا غنى عنها في استقرار النظام المالي والاقتصادي العالمي، ويعكس أهمية استراتيجياتها المتقدمة في تحديد سعر الصرف.

تُعدّ أسعار الصرف أحد العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني والدولي. ففي ختامه، يجب التأكيد على أهمية فهم سعر الصرف كأداة تفاعلية تنظم العلاقات المالية بين الدول. هذه الأداة ليست مجرد رقم يظهر في جداول البيانات، بل تعكس توازنات اقتصادية متعددة ومعقدة تتعلق بالعرض والطلب على العملات. فمع تغير الظروف الاقتصادية والسياسية، يمكن أن نشهد تقلبات حادة في أسعار الصرف، مما يستدعي ضرورة التأقلم والتحليل المستمر من قبل الحكومات والمستثمرين والمستهلكين على حد سواء.

إن تحليل جوانب سعر الصرف يجب أن يكون شاملاً، حيث يعتمد على معايير عدة مثل الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يرتبط سعر الصرف بالتضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر، والميزان التجاري، وبالتالي فإن فهم هذه التداخلات يُعد أمرًا بالغ الأهمية. لا يقتصر الأمر على أن سعر الصرف قضية تجارية بحتة، بل يمتد تأثيره إلى جوانب حياتنا اليومية، بدءًا من أسعار السلع المستوردة إلى تكلفة السفر للخارج. يسلط هذا الضوء على أهمية السياسات النقدية المتوازنة التي تهدف لتحسين استقرار سعر صرف العملة وتعزيز الثقة في الاقتصاد.

في الختام، يتضح أن سعر الصرف يلعب دورًا محوريًا في تحديد مسارات النمو الاقتصادي والتجاري. يتطلب تبني سياسات فعالة واستراتيجيات مُحكمة لمواكبة التحولات العالمية السياسية والاقتصادية. من خلال الارتياح الآمن في قضايا سعر الصرف وفهم آلياته، يمكن للدول ضمان استقرار اقتصادي أفضل وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية. وبهذا، نفتح أبواب التفكير المستقبلي حول كيفية مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة وضمان استمرار تطور الأسواق والعملات في عالم متغير.

المبحث الثالث: تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بالميزان التجاري

نتطرق هنا أساسًا إلى الميزان التجاري، تعريفه، مفهومه، عناصره وأهميته في الاقتصاد. وفي مرحلة ثانية، نبحث علاقته بسعر الصرف واستراتيجيات توازنه والعوامل المؤثرة فيه وكذلك من خلال تقلبات أسعار الصرف.

المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري

1/ تعريفه وتكوينه

الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات¹⁰ من السلع والخدمات خلال فترة معينة، وغالبًا سنة. يُعتبر جزءًا أساسيًا من الحسابات القومية، حيث يُظهر القدرة التنافسية للدولة بالنظر إلى الصادرات التي تُعطي دخلًا مقابل الواردات التي تُعتبر تكاليف للحصول على منتجات أو خدمات غير متاحة محليًا. عناصر الميزان التجاري تشمل الصادرات والواردات. يقاس الفائض أو العجز بالمعادلة: الفائض = الصادرات - الواردات. فائض الصادرات يعكس قوة الاقتصاد، بينما عجز الواردات قد يدل على الاعتماد على السلع الأجنبية.

أهمية الميزان التجاري تكمن في تأثيره على الاستقرار الاقتصادي للدولة. يعد فائض الميزان التجاري مؤشرًا إيجابيًا يشير إلى القدرة التنافسية، بينما قد يؤدي العجز المفرط إلى ضغوط على العملة المحلية، وبالتالي يؤثر سلبًا على سعر الصرف. من المهم فهم كيف تتفاعل هذه الديناميكيات مع السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تتيح توازنات الميزان التجاري فرصة لتوضيح السياسات التجارية والاستثمارية. كما أن هناك ارتباطات

¹⁰ شاعر القزوين، محاضرات في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2007، ص 158.

واضحة بين الميزان التجاري وحسابات رأس المال، ما يسهم في تفسير التحركات المالية داخل الدولة، ويعزز من الفهم الأعمق للقرارات الاقتصادية الحاسمة، التي تؤثر على نمو اقتصادي مستدام.

2/ مفهوم وعناصر تكوين الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أداة تحليلية رئيسية لفهم العلاقة بين المعاملات التجارية لدولة معينة والعالم الخارجي. فهو يمثل الفرق بين قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداتها خلال فترة زمنية محددة، مما يتيح لنا قياس مدى قدرة الدولة على تحقيق فائض تجاري أو تعاني من عجز. يتكون الميزان التجاري من عدة عناصر أساسية تشمل الصادرات، الواردات، والفائض أو العجز التجاري، وكل واحد من هذه العناصر يعكس جوانب مختلفة من النشاط الاقتصادي.

الصادرات تشمل جميع السلع والخدمات التي تبيعها الدولة إلى الخارج، وتعتبر عن القدرة التنافسية للاقتصاد. معظم الدول تسعى لزيادة صادراتها لتعزيز احتياطات النقد الأجنبي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. في مقابل ذلك، الواردات تشمل جميع السلع والخدمات التي تشتريها الدولة من الخارج، وتعتبر مؤشراً على التوجهات الاستهلاكية والطلب المحلي. يمكن أن تؤدي زيادة الواردات، في حال عدم توافرها مع مستوى الصادرات، إلى عجز تجاري، مما يثير القلق بشأن الاستدامة الاقتصادية وقدرة الدولة على تحمل هذا العجز.

العلاقة بين الصادرات والواردات تشكل ما يعرف بالفائض أو العجز التجاري. الفائض هو الحالة التي تتجاوز فيها الصادرات الواردات، مما يعكس قوة الاقتصاد. بينما العجز يحدث عندما تتجاوز الواردات الصادرات، وينذر بعدم الاستقرار الاقتصادي إذا استمر لفترات طويلة. تمثل تكلفة الصادرات والواردات أيضاً عوامل متغيرة تتأثر بتغيرات أسعار الصرف، ما يجعل الميزان التجاري عرضة لتقلبات الأسعار والتوترات الاقتصادية العالمية. وبالتالي، فإن فهم مفهوم وأركان تكوين الميزان التجاري يساعد في تحليل الوضع الاقتصادي للدولة وتوجيه السياسات الاقتصادية لتعزيز التوازن في المعاملات الدولية.

3/ أهمية الميزان التجاري

للميزان التجاري دور بالغ الأهمية في توجيه السياسة الاقتصادية للدول، ويتمثل ذلك في كونه مؤشراً أساسياً يقيس صحة الاقتصاد الوطني. إن الميزان التجاري، الذي يعكس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات،

يسهم في تحديد اتجاهات التجارة الخارجية ويعكس التوازن أو عدم التوازن في المعاملات الدولية. عندما تسجل دولة فائضًا في ميزانها التجاري، فهذا يعني أن الصادرات تفوق الواردات، مما يُفضي عادةً إلى تعزيز العملة المحلية وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية. بصورة عامة، يُعزّز الفائض التجاري من السيولة النقدية في البلد، مما يمكن الحكومات من استثمار هذه الأموال في مشاريع تنموية تنتج عنها ازدهار اقتصادي محتمل.

على النقيض، يُعتبر العجز التجاري إشارة مقلقة للمسؤولين عن التخطيط الاقتصادي، إذ يعني أن الدولة تستورد أكثر مما تصدر. وهذه الظاهرة قد تؤدي إلى ضغوطات كبيرة على العملة الوطنية، مما يسبب تدهور قيمتها ويؤثر سلبًا على مقدرة الدولة على تمويل مشاريعها وتقديم خدماتها. تُعتبر المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذا الأمر بمثابة تحذير يتطلب اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية عاجلة لتصحيح الوضع. وهذا يشمل تعزيز الصادرات من خلال توفير حوافز صناعية، أو تخفيض الواردات عبر سياسة الحماية.

إضافةً إلى ذلك، يُعدّ المراقبة الدقيقة للميزان التجاري ضرورة لفهم الأنماط التجارية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الصرف بشكل مباشر على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية. فعندما تضعف العملة المحلية، تصبح الصادرات أكثر جاذبية من حيث التكلفة، مما قد يساهم في تقليص العجز التجاري. لذلك، فإن تحليل الميزان التجاري يُساعد صانعي السياسات في استشراف التحديات واستكشاف الفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

تعتبر العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري مسألة ذات أهمية اقتصادية عميقة تتجاوز الظواهر السطحية، إذ تلعب تقلبات سعر الصرف دورًا محوريًا في تشكيل الأداء التجاري للدول. سعر الصرف، الذي يعبر عن قيمة عملة معينة مقارنة بالعملات الأخرى، يؤثر بشكل مباشر على تنافسية الصادرات والواردات. عندما يتراجع سعر صرف العملة المحلية، تصبح الصادرات أكثر جاذبية للمشتريين الأجانب، ما يؤدي إلى

زيادة في الطلب عليها. بالمقابل، قد يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة إلى تكييد الصادرات خسائر في القدرة التنافسية، مما يساهم في تدهور الميزان التجاري¹¹.

تأثير تقلبات سعر الصرف لا يقتصر فقط على الصادرات، بل يمتد أيضًا إلى الواردات. في حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، تصبح الواردات أقل تكلفة، مما يشجع المستهلكين والشركات على الاستيراد بكثرة. هذا الأمر يمكن أن يؤثر سلبيًا على الميزان التجاري، إذ إن زيادة الواردات دون موازنة في الصادرات قد تؤدي إلى عجز تجاري. علاوة على ذلك، إذا كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على الواردات للسلع الأساسية، فإن أي تأثيرات سلبية تنتج عن تذبذب أسعار الصرف يمكن أن تؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة، وزيادة التضخم.

ربما يكون من الأهمية بمكان أن ننظر إلى تأثير السياسات النقدية والمالية على هذه العلاقة. إذ يمكن أن يؤدي تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف بهدف استقرار العملة إلى انسجام أكبر في الميزان التجاري. وبالتالي، فإن فهم الديناميكيات المعقدة بين سعر الصرف وعناصر الميزان التجاري يتطلب دراسة دقيقة للتفاعلات المتبادلة، وكيفية تأثير الظواهر العالمية وتغيرات الاقتصاد المحلي على هذه المعادلة. في نهاية المطاف، فإن تحسين الأداء التجاري يتطلب توازنًا دقيقًا بين سعر الصرف والسياسات المالية، ما يجعلها أداة هامة في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار.

1/ تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

تعتبر تقلبات سعر الصرف أحد العوامل الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على الصادرات، حيث إن تغير قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية ينعكس بشكل كبير على القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق العالمية. فعندما يشهد سعر صرف العملة المحلية انخفاضاً، تصبح السلع المحلية أرخص نسبياً بالنسبة للمستوردين الأجانب، مما يعزز من جاذبية هذه السلع ويؤدي إلى زيادة حجم الصادرات. في المقابل، إن أي ارتفاع ملحوظ في سعر العملة الوطنية قد يرفع تكلفة السلع الوطنية، مما يجعلها أقل تنافسية عن المنتجات المستوردة.

¹¹ بلعوز بن علي، أطروحة دكتوراه: أثر تقلبات سعر الصرف على توازن الميزان التجاري في الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 85.

تؤثر التقلبات في سعر الصرف أيضاً على توقعات الأسواق وسلوك المنتجين على حد سواء. إن استقرار سعر الصرف يعد من العوامل المساعدة في تخطيط الإنتاج وتحديد الأسعار. وفي حال كان هناك تقلبات كبيرة في سعر الصرف، قد تتردد الشركات في اتخاذ قرارات التصدير. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم هذه التقلبات في خلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي، مما يجعل من الصعب على الشركات التنبؤ بالعائدات المستقبلية، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى تقليل الاستثمارات في القطاعات التصديرية.

وبهذه الطريقة، فإن تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات ليس مجرد مسألة اقتصادية بسيطة، بل هو انعكاس لكيفية تفاعل العوامل الاقتصادية الكلية مع القرارات اليومية للأعمال. تبرز هذه الظواهر أهمية وجود سياسات اقتصادية حكيمة تأخذ بعين الاعتبار استقرار سعر الصرف كأحد الشروط الأساسية لتعزيز الصادرات، خاصة في الاقتصادات النامية التي تسعى لاستغلال الأسواق العالمية بشكل أفضل. من هذا المنطلق، يتضح أن التحكم في تقلبات سعر الصرف يمكن أن يساهم بشكل فعال في تحقيق تحقيق توازن الميزان التجاري وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني ككل.

2/ تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

تعتبر تقلبات سعر الصرف من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على حجم الواردات، حيث تعكس هذه التقلبات الحالة الاقتصادية للبلد وتؤثر على قرارات المستوردين. عندما يتعرض سعر الصرف لتقلبات سلبية، مثل انخفاض القيمة المحلية أمام العملات الأجنبية، يصبح من الصعب على الشركات المحلية تغطية تكاليف استيراد السلع الأساسية. ففي هذه الظروف، قد يتم تحويل جزء كبير من نفقات الاستيراد إلى المستهلك النهائي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة ويقلل من قدرتها التنافسية أمام المنتجات المحلية.

علاوة على ذلك، تؤثر تقلبات سعر الصرف على استراتيجية الشركات والمستوردين في الوصول إلى الأسواق الخارجية. إذا كان سعر الصرف غير مستقر، قد تفكر الشركات في اتخاذ تدابير وقائية مثل الشراء بكميات كبيرة لتفادي زيادة التكلفة في المستقبل. ومع ذلك، يأتي هذا القرار دائماً مع مخاطر جديدة، حيث إن زيادة المخزون نتيجة لانخفاض قيمة العملة قد تؤدي إلى خسائر إضافية إذا ما استمرت تقلبات السوق دون وجود استقرار. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر السياسات النقدية المعتمدة من قبل البنوك المركزية في الدول المعنية على سعر الصرف، والذي بدوره يمكن أن يحجم من القدرات التنافسية للمنتجات المحلية.

إجمالاً، يرتبط تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات ارتباطاً وثيقاً بحالة الاقتصاد الكلي، حيث يمكن أن تعكس صحة العملة الوطنية مستوى الثقة في الاقتصاد. يتطلب تحليل هذه العلاقة فهماً عميقاً للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تلعب دوراً في تحديد سعر الصرف وتأثيره على نمط الواردات. ونتيجة لذلك، يتوجب على صانعي القرار من الحكومة والقطاع الخاص توجيه استراتيجياتهم لمواجهة هذه التقلبات بما يحافظ على توازن الميزان التجاري ويعزز من القدرة التنافسية للاقتصادات المحلية.

3/ استراتيجيات إدارة سعر الصرف

تعتبر استراتيجيات إدارة سعر الصرف أدوات حيوية في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في الميزان التجاري. تسعى هذه الاستراتيجيات إلى التأثير على العملات المحلية والدولية من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية، التي تهدف إلى تحسين المراكز المالية للدول في إطار الأسواق العالمية. ففي سياق السياسات النقدية، يتضمن ذلك تعديل أسعار الفائدة وإجراء تدخلات مباشرة في سوق الصرف. هذه التدابير يمكن أن تؤدي إلى تعزيز قيمة العملة المحلية من خلال زيادة الطلب عليها، وبالتالي تقليل تكاليف الاستيراد وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات¹².

أما بالنسبة للسياسات المالية، فتتطلب تبني استراتيجيات تتعلق بنفقات الحكومة والإيرادات الضريبية. يتضمن ذلك تحسين إدارة الدين العام والإشراف على العجز المالي لتحسين التصنيف الائتماني للدولة. هذه الخطوات يمكن أن تتفاعل بشكل مباشر مع تقلبات سعر الصرف، حيث يؤدي إدارة العجز بشكل فعال إلى تعزيز الثقة في العملة المحلية، مما يعكس استقراراً أكبر في الأسواق المالية. وعبر استهداف فئات معينة من الإنفاق، مثل الاستثمار في البنية التحتية، يمكن للحكومات زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

تعتبر استراتيجيات إدارة سعر الصرف عملية معقدة تتطلب التوازن بين عدة عوامل. يتعين على صانعي السياسة مراعاة الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، فضلاً عن تأثير التضخم والعوامل الجيوسياسية. كما يجب عليهم تقييم تأثير تلك الاستراتيجيات على ميزان المدفوعات، وسعر الصرف الفعلي، والكلفة الاجتماعية لتلك السياسات، إذ قد تتطلب الأعمال في هذا المجال تضحيات اقتصادية قصيرة الأمد لتحقيق

¹² القانون النقدي والمصرفي الجزائري، رقم 09.23 الصادر في 21 جوان 1923. المادة 64 والمادة 65.

أهداف طويلة الأمد. بالتالي، فإن التكامل بين السياسات النقدية والمالية يصبح ضرورة لضمان استدامة النمو الاقتصادي والتوازن في الميزان التجاري.

1.3/ السياسات النقدية

تعتبر السياسات النقدية أحد الأدوات المهمة التي تساهم في تشكيل معدلات سعر الصرف، وهذا بدوره يؤثر على الميزان التجاري للدولة. وتستند هذه السياسات إلى عدة مكونات رئيسية، منها التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة، والتي تُستخدم للتأثير على النشاط الاقتصادي والتضخم. بالتالي، تأتي أهمية السياسة النقدية في كيفية استجابتها للظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، حيث يمكن لقرارات البنوك المركزية، مثل رفع أو خفض أسعار الفائدة، أن تؤثر بشكل مباشر على جذب الاستثمار الأجنبي، مما ينعكس على قوة العملة، وبالتالي يؤثر على سعر الصرف.

على سبيل المثال، عندما تقوم الحكومة برفع سعر الفائدة، فإنها تميل إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية. وهذا الطلب الإضافي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. في الجهة المقابلة، إذا انخفضت أسعار الفائدة، فإن المستثمرين قد يسعون للبحث عن عوائد أعلى في أسواق أخرى، مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف. ومع ذلك، يجب أن يتم توخي الحذر؛ لأن التغييرات الكبيرة في سعر الصرف قد تؤثر سلباً على الميزان التجاري، وخاصة في الدول التي تعتمد على الصادرات. إذا زادت تكلفة الصادرات بسبب ارتفاع سعر العملة، فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض المبيعات في الأسواق الخارجية، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري.

علاوة على ذلك، تلعب السياسات النقدية دوراً في ضبط التضخم والتوقعات المستقبلية، حيث أن بيئة تضخم شديدة قد تفرض ضغطاً على القيمة الداخلية للعملة، مما يؤدي بدوره إلى تدهور سعر الصرف. وهنا يظهر الربط بين استقرار الأسعار والسياسات النقدية ونتائجها على الميزان التجاري. لا يقتصر دور الميزان التجاري على كونه مجرد مجموعة من المعاملات الاقتصادية، بل إنه يمثل مرآة للتوجهات الاقتصادية وفعالية السياسات النقدية المتبعة، مما يستدعي دراسة شاملة لهذه السياسات وآثارها على الاقتصاد الوطني.

2.3 / السياسات المالية

تعتبر السياسات المالية عنصراً رئيسياً في إدارة الاقتصاد الوطني، وأحد العوامل الأساسية التي تؤثر في تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري. تتناول السياسات المالية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة، والتي تشمل كافة جوانب الإيرادات والنفقات العامة. عند تحليل العلاقة بين السياسات المالية وسعر الصرف، يمكننا ملاحظة أن التغيرات في النفقات الحكومية أو مستوى الضرائب تؤدي إلى تغيرات في التدفقات النقدية، وهو ما يمكن أن يؤثر لاحقاً على قيمة العملة الوطنية. على سبيل المثال، زيادة الإنفاق العام قد يؤدي إلى ضغط، مما يدفع العوائد الحقيقية إلى الانخفاض ويؤثر سلباً على سعر الصرف.

تعمل السياسات المالية أيضاً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الميزان التجاري من خلال مجموعة من الآليات. من خلال التدبير الحكيم للموارد الاقتصادية، يمكن للحكومات تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للبضائع الوطنية في الأسواق الدولية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي زيادة الاستثمار في البنية التحتية إلى تحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مما يزيد من الصادرات ويقلل من الحاجة للواردات، وبالتالي يؤثر إيجاباً على الميزان التجاري وعلى سعر الصرف.

علاوة على ذلك، تعتبر العوامل الهيكلية في السياسات المالية كالتوازن بين الإيرادات والنفقات أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الاستقرار النقدي. فعندما تساهم الحكومات في خلق بيئة مالية منافسة من خلال الحفاظ على عجز مالي منخفض، يساهم ذلك في تعزيز الثقة في العملة المحلية، مما يمنحها قوة أكبر أمام العملات الأجنبية. بالتالي، فإن التفاعل بين السياسات المالية وسعر الصرف يظل أمراً حيوياً، يستدعي من صانعي السياسات تحليلاً دقيقاً للتوجهات الاقتصادية والمالية لتحقيق استقرار دائم وتحسين الفعالية الاقتصادية.

4 / التحديات المرتبطة بتغيرات سعر الصرف

تعتبر تغيرات سعر الصرف من العوامل الاقتصادية الحاسمة التي تؤثر بشكل كبير على التوازن التجاري للدول، حيث أنها تعكس القوة الشرائية للعملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى. ومع ذلك، فإن هذه التغيرات تأتي مع مجموعة من التحديات التي تستدعي اهتماماً خاصاً من صانعي السياسات والاقتصاديين. واحدة من أبرز هذه التحديات هي التقلبات الاقتصادية التي تنتج عن ارتفاع أسعار الصرف أو انخفاضها. تسبب

هذه التقلبات عدم الاستقرار في سوق الصرف، مما يؤدي إلى صعوبة في التخطيط المالي والاستثماري، ويثني الأعمال التجارية عن مواصلة نموها. كما يمكن أن تزيد من تكاليف الواردات، مما يشكل عبئاً إضافياً على الشركات المستوردة ويؤثر بصورة مباشرة على الأسواق المحلية وبأسعار السلع والخدمات.

علاوة على ذلك، فإن التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن تغيرات سعر الصرف تلعب دوراً مهماً في رسم معالم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلدان. تزايد أسعار الصرف يمكن أن يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للأسر، مما يلقي بظلاله على مستوى المعيشة. ومن ثم، تظهر الفجوات الطبقيّة تدريجياً حيث تعاني الطبقات ذات الدخل المحدود بشكل خاص من أزمات اقتصادية تقاوم معاناتها. في ظل ظروف معينة، يمكن أن يؤدي تغيير سعر الصرف أيضاً إلى خلق بيئة غير مواتية للصادرات، مما ينتج عنه فقدان الوظائف، وزيادة معدلات البطالة. وبالتالي، يتطلب التعامل مع هذه التحديات صياغة سياسات مدروسة تتضمن استراتيجيات لتعزيز الاستدامة الاقتصادية وضمان العدالة الاجتماعية. من هنا، يتضح أهمية تكامل جهود السياسة النقدية والمالية لتحسين الاستقرار الكلي وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية في مواجهة تحديات تغيرات سعر الصرف.

1.4 / التقلبات الاقتصادية

تعتبر التقلبات الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على سعر الصرف، حيث تتأثر هذه التقلبات بمجموعة متنوعة من العوامل الكلية والجزئية. ينشأ عدم الاستقرار في أسعار الصرف عن التقلبات العامة في الاقتصاد العالمي، والتي تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي، وأسعار الفائدة، والتضخم، وكذلك الأحداث الجيوسياسية. في ظل بيئات اقتصادية ديناميكية، يمكن أن يؤدي أي تغيير طفيف في مؤشرات العرض والطلب على العملات إلى تذبذب كبير في أسعار الصرف، مما ينعكس بدوره على الميزان التجاري.

عند تحليل العلاقة بين التقلبات الاقتصادية وسعر الصرف، يظهر مفهوم المخاطر المترتبة على الصفقات الدولية. فربما تؤدي التغيرات غير المتوقعة في سعر الصرف إلى تقلبات في الأرباح والخسائر لدى الشركات المستوردة والمصدرة، مما يُعقد عملية التخطيط المالي والاستثماري. على سبيل المثال، إذا انخفضت قيمة العملة المحلية، سيصبح تصدير السلع والخدمات أكثر جاذبية، مما قد يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري.

ومع ذلك، قد يؤدي ارتفاع تكاليف الواردات بسبب تراجع قيمة العملة إلى زيادة تكاليف المعيشة والضغط على التضخم.

إضافةً إلى ذلك، فإن التقلبات الاقتصادية تؤثر بشكل غير مباشر على قرارات السياسات الحكومية والمالية، حيث يُجبر صانعي السياسات على الاستجابة لهذه التقلبات عبر تعديل أسعار الفائدة أو تنفيذ سياسات نقدية جديدة بهدف دعم العملة المحلية. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تُعتبر أيضاً خياراً استراتيجياً يعتمد على استقرار أسعار الصرف؛ فالمستثمرون يميلون إلى اختيار بيئات اقتصادية تُظهر أقل قدر من التقلبات. في المجمل، تشكل التقلبات الاقتصادية عاملاً حاسماً في تشكيل الديناميكيات السوق المالية وتوجيهات السياسات الاقتصادية، مما يؤثر بشكل متكامل على الميزان التجاري للدولة.

2.4 / التأثيرات الاجتماعية

تتداخل تغيرات سعر الصرف مع مجموعة واسعة من التأثيرات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تأثيرات تكون معقدة ومتعددة الأبعاد على المجتمعات. عندما تتقلب أسعار الصرف، ينعكس ذلك بشكل مباشر على القوة الشرائية للأفراد، حيث تؤدي زيادة سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إلى ارتفاع تكاليف الواردات. وهذا بدوره يؤدي إلى تضخم الأسعار، مما يُثقل كاهل الأسر ذات الدخل المحدود. نقص قدرتهم الشرائية قد يُجبرهم على تقليل الإنفاق على السلع الأساسية، مثل الغذاء والتعليم والصحة، مما يؤدي إلى تداعيات اجتماعية على مستوى الفقر والرفاهية العامة.

علاوةً على ذلك، فإن الآثار الاجتماعية لتغيرات سعر الصرف تمتد إلى التوترات الاجتماعية والاقتصادية. فعندما يشعر الأفراد بالقلق حيال استقرار أسعار صرف عملاتهم، يزداد الإحساس بعدم الأمان المالي. هذه الحالة يمكن أن تعزز من التوترات الاجتماعية، حيث يتزايد الاحتجاج ضد السياسات الحكومية التي يُنظر إليها على أنها غير فعالة في مواجهة هذه التقلبات. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تؤثر التغيرات في سعر الصرف على الهجرة، حيث يدفع الاستقرار الاقتصادي الأقل بعض الأفراد إلى البحث عن فرص عمل أفضل في الخارج، مما يساهم في هجرة الأدمغة وفقدان الكفاءات من البلدان المنكوبة.

تؤثر هذه العوامل أيضاً على العلاقات الاجتماعية، حيث تتضاءل الثقة في المؤسسات المحلية وتزداد الاعتماد على المجتمعات الخارجية. في إطار مختلف الأنشطة الاجتماعية، يمكن أن تؤدي تقلبات سعر

الصرف إلى تآكل الإحساس بالهوية والانتماء، إذ قد تعاني الأسر من تحديات في الحفاظ على تقاليدهم وثقافتهم في بيئة اقتصادية غير مستقرة. في النهاية، تتجلى التأثيرات الاجتماعية لتغيرات سعر الصرف بشكل واسع، مما يتطلب تكاتف الجهود لفهم هذه الديناميكيات والتخفيف من آثارها السلبية على المجتمع.

المطلب الثالث: توقعات سعر الصرف وتأثيرها على الميزان التجاري

تشير التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف إلى تأثيرات هامة على الميزان التجاري للدول، حيث أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر بشكل مباشر على قدرة البلدان على تحقيق التوازن بين صادراتها و وارداتها. في سياق التوجهات العالمية، تكتسب السياسات النقدية وتغيرات السوق المالي أبعاداً جديدة نتيجة للتطورات الاقتصادية والجغرافية السياسية. فمع النمو المستمر للرقمنة والربط المالي العالمي، أصبح من الضروري مراقبة تآرجحات العملات وتأثيرها على الأسواق المحلية والدولية. التوجهات نحو تعزيز العملات الرقمية من قبل بعض الدول قد تؤدي إلى تأثيرات غير متوقعة على العملات التقليدية، مما يزيد من تعقيد التنبؤات حول أسعار الصرف¹³.

من جهة أخرى، تطرح التحديات المحتملة العديد من التساؤلات حول استمرارية استقرار أسعار الصرف في مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية. قد تؤدي عوامل مثل الزيادة في الطلب العالمي على الموارد أو الخلل في سلاسل الإمداد إلى تضخم ضغوطات تقلبات أسعار الصرف. علاوة على ذلك، فإن تدابير الحماية التجارية التي قد تلجأ إليها بعض الدول لمواجهة قضايا الميزان التجاري السلبية قد تؤدي بدورها إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية، مما قد يولد تأثيرات سلبية على أسعار الصرف. على الرغم من أن التحليل الدقيق لهذه المظاهر قد يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، إلا أن استمرار عدم اليقين الجيوسياسي ونمط التجارة العالمية قد يظل عائقاً أمام تحقيق توقعات دقيقة.

إذا قمنا بتجميع هذه العناصر، يمكن القول إن المستقبل يبدو مليئاً بالتحديات والفرص بالنسبة لأسعار الصرف. سيكون على الدول تطوير استراتيجيات مرنة تمكنها من التكيف مع التقلبات، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية العالمية والمحلية المتنوعة. إن القدرة على استشرف التغيرات وإصدار

¹³ إيستوار براساد، مستقبل النقود، Harvard University Press، 2021، ص 57.

السياسات المالية والنقدية المناسبة ستظل هي المحرك الرئيسي لتحقيق توازن الميزان التجاري والنمو الاقتصادي المستدام.

1/ التوجهات العالمية

في السنوات الأخيرة، شهدت التوجهات العالمية في أسعار الصرف تأثيرات متزايدة على الميزان التجاري لدول عديدة، خاصة في ظل العولمة والتوسع في التجارة الدولية. تؤثر التغيرات في أسعار الصرف بشكل مباشر على القدرة التنافسية للسلع والخدمات في الأسواق الأجنبية، مما يؤدي إلى تغيرات ملحوظة في تدفقات التجارة. فعندما تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، تصبح صادرات الدولة أقل كلفة للمشتريين الدوليين، مما يعزز صادراتها ويعوض أي نقص في الطلب المحلي. بالمقابل، ترتفع تكلفة السلع المستوردة، مما قد يؤدي إلى تراجع في الواردات، مما يُحسن الميزان التجاري.

تعتبر الديناميكيات الاقتصادية الهامة مثل السياسات النقدية وأسعار الفائدة أساسية لفهم التوجهات العالمية في أسعار الصرف. على سبيل المثال، قد تؤدي محاولات الدول لتخفيض أسعار الفائدة إلى تحفيز الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار والتوظيف، لكن هذا يمكن أن يؤدي أيضًا إلى ضعف العملة. من الجانب الآخر، يُعدّ التوجه نحو السياسات النقدية المتشددة دافعًا لزيادة قيمة العملة، لكنه قد يؤثر سلبًا على قدرة البلاد التنافسية لأن زيادة سعر العملة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الصادرات.

أيضًا، يجب التأكيد على أن العوامل الجيوسياسية تلعب دورًا محوريًا في تشكيل أسعار الصرف. الأزمات السياسية والنزاعات يمكن أن تخلق حالة من عدم اليقين، مما يدفع المستثمرين إلى العزوف عن استثمار أموالهم في أسواق معينة، محولين أموالهم إلى عملات أخرى أكثر استقرارًا. هذا الانتقال يمكن أن يؤدي إلى تضخم في سعر الصرف لل عملات المعتبرة ملاذ آمن، مما يعكس تأثير هذه الديناميكيات على حركة التجارة الدولية بشكل عام. في النهاية، تظل التوجهات العالمية في أسعار الصرف مسألة معقدة ومتعددة الأبعاد، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات الاقتصادية والسياسية، واختيارات التسعير والمنافسة بين الدول، مما يستدعي تحليلًا دقيقًا لفهم الآثار المحتملة على الميزان التجاري.

2/ التحديات المحتملة

تعتبر التغيرات في سعر الصرف أحد العوامل الرئيسية التي تواجه العديد من البلدان، حيث يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على الميزان التجاري. من بين التحديات المحتملة المرتبطة بالتقلبات المستمرة في أسعار الصرف، تأتي الأزمات الاقتصادية العالمية، والتي قد تؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية. في مثل هذه الحالات، تعاني الصادرات من أسعار مرتفعة، مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، في حين تؤدي الزيادة في تكلفة الواردات إلى ضغوط تضخمية تؤثر سلبًا على الاقتصاد المحلي.

أحد التحديات الإضافية يكمن في الحالة النفسية للأسواق. فعندما تتوقع الأسواق تقلبات في سعر الصرف، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انعدام الثقة بين المستثمرين. يُعتبر تراجع الثقة من العوامل الجوهرية التي تساهم في تقليل الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى عجز في التمويل والتطوير الصناعي، وبالتالي ظهور أثر سلبي على الميزان التجاري. علاوة على ذلك، يواجه تقرير التجارة الخارجية صعوبات في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، نظرًا للاعتماد المفرط على تحليل البيانات التاريخية، مما يعكس تفاوتًا في إمكانية الابتكار والنمو.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز ضرورة تغيير السياسات الاقتصادية للتكيف مع الظروف المتغيرة. قد تفرض الحكومات إجراءات لحماية الأسواق المحلية، مثل فرض رسوم استيراد أو دعم الصادرات، غير أن هذه السياسات كثيرًا ما تبوء بالفشل بسبب عدم استجابة الاقتصاد إلى هذه التدخلات. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الحماية المفرطة إلى عواقب غير متوقعة، مثل زيادة التوترات التجارية، الأمر الذي قد يتسبب في تفاقم الديناميكيات السلبية في الميزان التجاري. ومن ثم، يتعين على صانعي السياسات أن يكونوا على دراية بالأبعاد الدولية والمحلية لأسعار الصرف، وأن يعملوا على تطوير استراتيجيات مرنة تتناسب مع السيناريوهات المستقبلية لتحقيق استقرار اقتصادي يضمن توازن الميزان التجاري.

خلاصة:

ان سعر الصرف بوصفه متغيراً اقتصادياً كلياً حاكماً للعلاقات المالية الدولية، حيث يستعرض النص ماهيته وتصنيفاته التي تتراوح بين النظم الثابتة، والعائمة، والمدارة. وتتحدد قيمة العملة وفقاً لهذا الطرح عبر تفاعل ديناميكي بين المحددات الهيكلية (كالتضخم ومعدلات الفائدة والنمو) والمحددات الجيوسياسية والاجتماعية التي تؤثر في تدفقات رؤوس الأموال.

وفيما يخص الميزان التجاري، تبرز الدراسة الدور المحوري لسعر الصرف في إعادة التوازن الخارجي، إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى تعزيز التنافسية السعرية للصادرات في الأسواق العالمية مقابل رفع تكلفة الواردات، وهو ما يُعرف بأثره في تحسين الحساب الجاري (وفق شرط مارشال-ليرنر ضمناً). كما تسلط الضوء على آليات التدخل الحكومي، سواء كان مباشراً عبر الاحتياطات النقدية أو غير مباشر عبر أدوات السياسة النقدية، لضبط التقلبات السعرية وضمان استقرار البيئة الاستثمارية، معتمدةً في ذلك على مناهج تحليلية تتكامل فيها النماذج القياسية الكمية مع التحليلين الأساسي والفني لاستشراف الاتجاهات المستقبلية للعملة.

الفصل الثاني

الدولار الأمريكي وتحديات اليورو

الفصل الثاني

الدولار الأمريكي وتحديات اليورو

تمهيد

يشهد النظام النقدي الدولي في الوقت الراهن محط اهتمام كبير، حيث تتجلى حيوية تبادل العملات الدولية في الصراع المستمر بين الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي. يعتبر الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية الأكثر استخداماً في العالم، ويهيمن على معظم المعاملات التجارية والمالية الدولية. تتمتع الولايات المتحدة بمكانة مهيمنة بفضل حجم اقتصادها الكبير وثراء الأسواق المالية الأمريكية، حيث يسهم ذلك في تعزيز موقف الدولار كعملة رائدة. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل التحديات التي يواجهها الدولار في ظل تزايد الاعتماد على اليورو كخيار بديل لبعض الدول، التي تسعى إلى تقليل تأثير الدولار في معاملاتها الدولية.

في سياق هذا التحليل، يصبح من الضروري استكشاف الأسباب التي دفعت بعض الدول إلى النظر في اليورو كملاذ أكثر أماناً أو كبديل استراتيجي للدولار الأمريكي. يتجلى ذلك في السعي الأوروبي نحو تحقيق استقلالية أكبر عن النظام المالي الأمريكي، وهو ما يعكس طموحات الاتحاد الأوروبي في تعزيز دور عملته الموحد. كما يعكس تزايد استخدام اليورو في التسويات التجارية والنفطية تطورات جديدة تسهم في تنويع خيارات التجارة العالمية. إن تقلبات السوق المالية والاستجابة السياسية للأزمات الاقتصادية تعزز من هذه التوجهات، مما يجعل الساحة الاقتصادية الدولية أكثر تعقيداً.

مع ازدياد الأحداث العالمية والتحول الجيوسياسية، تستمر المنافسة بين الدولار واليورو، مما يستدعي تفحص تأثير هذه الديناميكيات على الاقتصادات الوطنية والسياسات الاقتصادية العالمية. يهدف هذا البحث إلى تحليل التحديات التي ينطوي عليها الدولار الأمريكي في مواجهة اليورو، ووضع استراتيجيات محتملة للتكيف والتفاعل مع هذه التحديات. من خلال هذه الورقة، نطمح إلى تعميق الفهم حول كيفية تأثير السياسات النقدية والنظم المالية على استقرار الأسواق العالمية، واستكشاف التوازن الحساس الذي يمكن أن يتحقق في مواجهة هذه التحولات.

المبحث الاول: التطور التاريخي للدولار الأمريكي

توجب علينا في هذا الجزء سرد السيرورة التاريخية للدولار منذ نشأته الى دوره كعملة تبادل رئيسية وكذا تطوره عبر الزمن.

المطلب الاول: نشأة الدولار

تاريخ الدولار الأمريكي هو سرد غني يعكس تطورات اقتصادية وسياسية أدت إلى انبثاقه كعملة رائدة في النظام المالي العالمي. تعود جذور الدولار إلى أوائل القرن الثامن عشر، عندما كانت مجموعة من المستعمرات الأمريكية تتداول عملات متنوعة، شملت النقود المصنوعة من الفضة والذهب. ومع دخول الولايات المتحدة مرحلة الاستقلال عام 1776، أصبح من الضروري تحديد عملة موحدة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتسهيل التجارة بين الولايات المختلفة. في عام 1792، تم تأسيس الدولار الأمريكي بموجب قانون سك العملات، الذي أعطى الحكومة الفيدرالية السلطة لإصدار النقود. وتم التوصل إلى تحديد قيمة الدولار بناءً على نظام المعدن النفيس، حيث كان الدولار مرتبطاً بالفضة والذهب، مما أعطى العملة مصداقية وثقة كبيرة.

مع مرور الوقت، تأثر الدولار الأمريكي بتغيرات عالمية متزايدة، بما في ذلك الحروب والكساد والاتفاقيات الدولية. فقد شهد القرن التاسع عشر العديد من التوترات، خاصةً خلال الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، مما أدى إلى ضرورة طباعة المزيد من النقود لتلبية احتياجات الحكومة. بعد الحرب، اتجهت الولايات المتحدة إلى قاعدة الذهب، مما ساعد على استعادة الثقة في الدولار، ولكنه أيضًا أثار جدلاً حول قوة الدولار وتوازنه مع العملات الأخرى. وفي عام 1944، خلال مؤتمر بريتون وودز، أصبحت الولايات المتحدة رائدة في النظام النقدي العالمي، حيث تم تحديد الدولار كعملة احتياطية عالمية مرتبطة بالذهب.

بحلول السبعينيات، أدى تراجع قاعدة الذهب إلى تحرير الدولار من القيود، مما سمح له بالتقلب بحرية في الأسواق، ومنح الولايات المتحدة مزيداً من المرونة في سياستها النقدية. اليوم، يشكل الدولار الأمريكي ربع المتاجرات العالمية ويعد العملة الأكثر استخداماً في الاحتياطيات المركزية للدول، مما يبرز قوة وتأثير الولايات المتحدة في النظام المالي الدولي. إن تاريخ الدولار هو درس يتحدى الباحثين والمديرين الماليين لفهم كيفية تطور اقتصادات الدول وتأثير الأحداث العالمية على قيمة العملات.

المطلب الثاني: تأسيس الدولار كعملة رئيسية

تأسس الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في أوائل القرن العشرين، وجاءت هذه العملية نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية معقدة أثرت على النظام النقدي العالمي. بدايةً، كان الدولار يعكس النظام المالي الأمريكي القوي، حيث ارتبطت العملة بمعايير قوية من الذهب في العام 1900، مما منحها مصداقية وثقة على نحوٍ واسع. تدعم هذا الموقع المتميز من خلال الحربين العالميتين، اللتين أدتا إلى تحولات جذرية في القوة الاقتصادية على مستوى العالم. بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الدور المركزي للدولار واضحًا بشكل أكبر، خاصة بعد مؤتمر بريتون وودز في عام 1944، حيث تم اعتماد الدولار كعملة احتياطية عالمية، متجاوزًا الذهب نفسه.

منحت هذه الخطوة الولايات المتحدة قوة كبيرة في النظام المالي العالمي، حيث أصبح التبادل التجاري الدولي يعتمد على الدولار بشكل رئيسي. وقد أدى اعتماد الدول الأخرى على الدولار إلى تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية لواشنطن، حيث ساهم ذلك في تشكيل اقتصادات متعددة تعتمد على الدولار لتمويل تجارتها الدولية. وقد أسست روابط المجتمعات المالية العالمية مع الدولار كمحور، ما ساهم في استمرارية دوره كمقياس رئيسي للأسعار والموارد.

والجدير بالذكر أن هذه الديناميكيات لم تكن خالية من التحديات، فقد واجه الدولار تقلبات في قيمة العملة تحت ضغط الأحداث الاقتصادية والسياسية المختلفة، مثل أزمات النفط والركود الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الأساس المتين الذي وضعه الدولار كعملة أساسية، مبنياً على اقتصاد قوي وقوة عسكرية متماسكة، قد ساهم في الحفاظ على مكانته البارزة أمام العملات الأخرى، بما فيها اليورو. بالتالي، إن تأسيس الدولار الأمريكي كعملة رئيسية لم يكن مجرد نتيجة لعوامل اقتصادية داخلية، بل كان نتاجاً لتفاعلات معقدة ومتعددة الأبعاد أدت إلى إعادة تشكيل النظام النقدي العالمي.

المطلب الثالث: تطور الدولار عبر العقود

تتسم رحلة تطور الدولار الأمريكي عبر العقود بالتغيرات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي أثرت على مكانته كعملة رئيسية في العالم. في البداية، بعد تأكيد العملات عبر الفضة والذهب وخروج الدولار كعملة قانونية في عام 1792، بدأ الدولار يترسخ كبديل موثوق في التجارة الدولية. خلال القرن التاسع عشر، عانت الولايات المتحدة من سلسلة من الأزمات المالية، مما دعا إلى تشكيل نظام احتياطي مركزي عام

1913 يعزز من استقرار الدولار ويوفر سيولة أكبر في الأسواق. هذا النظام سهل مهمة البنك المركزي في ضبط عرض النقود والسيطرة على التضخم، مما ساعد الدولار على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

مع منتصف القرن العشرين، أدت أحداث مثل الحرب العالمية الثانية إلى تعزيز الوضع الدولي للدولار، حيث تم تحديده كعملة احتياط دولية. تتويجاً لهذه الفترة، تم الاتفاق على نظام بريتون وودز عام 1944، الذي جعل الدولار مرتبطاً بالذهب مقابل 35 دولاراً للأونصة. لكن هذا النظام لم يستمر طويلاً، حيث أدى ضغط التوسع الاقتصادي والفائض في عرض الدولارات إلى التخلي عن معيار الذهب في عام 1971. ومع ذلك، ظل الدولار متفوقاً؛ إذ أسهمت شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية في تأمين مكانته كأكثر العملات طلباً في العالم.

على مر العقود، شهد الدولار تحديات متعددة، مثل صعود اليورو كعملة متنافسة واستجابة الأسواق المالية للآزمات العالمية. ورغم هذه التحديات، حافظ الدولار على دوره كمصدر رئيسي للاستثمار والتجارة، وذلك بفضل البنية التحتية المالية القوية والتنافسية التي يمتلكها الاقتصاد الأمريكي. هذه الديناميكيات تشير إلى مرونة الدولار وقدرته على التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية، مما يجعله محوراً رئيسياً في الاقتصاد العالمي المعاصر¹.

المبحث الثاني: اليورو كعملة أوروبية

الايورو كعملة منافسة للدولار الامريكي مرورا بنشأته ومراحل تطوره والتحديات والاثار على اقتصاديات علمية وخاصة الاوروبية المرتبطة بصفة مباشرة بالاقتصاد الوطني كمورد اساسي للجزائر.

المطلب الاول: تاريخ اليورو

يعتبر تاريخ اليورو من الفصول الأكثر ترابطاً في الرواية الاقتصادية الأوروبية المعاصرة؛ إذ يمثل خطوة مهمة نحو التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول الاتحاد الأوروبي. تمتد جذور فكرة خلق عملة موحدة إلى أواخر الستينيات، حينما تم الإقرار بأهمية العملة المستقرة لإنجاح السوق المشتركة. ومع ذلك، لم يرى

¹ تقارير مجلس الاحتياطي الفيدرالي من أرشيف الموقع الرسمي لتاريخ الفيدرالي federalreservehistory.org

مشروع اليورو النور إلا بعد سلسلة من الجهود المؤسساتية والمفاوضات السياسية. في 1 يناير 1999، تم اعتماد اليورو كعملة رقمية، حيث بدأ التداول الفعلي بها في الأسواق المالية. بعد ذلك، في 1 يناير 2002، بدأ التداول باليورو كعملة ورقية ومعنوية في 12 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، لتكون الخطوة الأكثر رمزية في تعزيز الوحدة الاقتصادية².

ومع ذلك، لم يكن انطلاق اليورو خاليًا من التحديات. منذ بدايته، واجه اليورو عدة أزمات هيكلية ومالية، كان أبرزها أزمة منطقة اليورو التي تفجرت في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. تسببت هذه الأزمة في هز أركان النظام المالي الأوروبي، حيث تضاربت السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وبرزت تساؤلات عن فعالية السياسة النقدية الموحدة التي يعتمدها البنك المركزي الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأزمة ضعف التنسيق المالي بين الدول الأعضاء، مما أفضى إلى تفاوت كبير في الأداء الاقتصادي بين الشمال والجنوب الأوروبي. ونتيجة لذلك، أقرت العديد من التدابير للتعامل مع تلك الأزمات، مثل إنشاء آلية الاستقرار الأوروبية، والتي تهدف لدعم الدول الأكثر تأثرًا.

تاريخ اليورو، إذًا، هو رحلة تميزت بالتحديات والانتصارات. بينما يساعد في تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، لا تزال مسيرته محاطة بالعديد من التحديات التي تتطلب تعاونًا أكثر عمقًا بين الدول الأعضاء. إن فهم هذا التاريخ يعكس الرغبة المستمرة لدول الاتحاد الأوروبي في تعزيز مكانتها الاقتصادية العالمية، ويؤكد الحاجة إلى التفكير النقدي بشأن مستقبل العملة الموحدة، بالنظر إلى الدور المتزايد للدولار الأمريكي في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: نشأة اليورو ومراحل تطوره

تأسس اليورو كعملة موحدة لمنطقة اليورو في إطار مشروع التكامل الأوروبي، الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية كوسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأوروبية. يمثل اليورو المرحلة الخامسة من عملية تعرف بالاستقرار النقدي، وهي عملية انطلقت رسميًا بتوقيع معاهدة ماستريخت عام 1992. تم وضع معايير اقتصادية، تُعرف بمعايير معاهدة ماستريخت، حيث كان يتعين على الدول الأعضاء تحقيق مستويات معينة من الدين العام والعجز المالي والتضخم وأسعار الفائدة لضمان التنسيق النقدي الفعال.

² كينيث دايسون، تاريخ الاتحاد النقدي الأوروبي، مطبعة جامعة أكسفورد، 1999، ص 725 .

في السعي نحو تحقيق العملة الموحدة، مرت عملية إنشاء اليورو بعدة مراحل رئيسية. بدأت المرحلة الأولى عام 1990، حيث تم تطوير وتعميق التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون في سياسات النقد والمالية. تلتها المرحلة الثانية، التي أُطلقت عام 1994، وتم خلالها إنشاء البنك المركزي الأوروبي، الذي عُهد إليه الاستقرار النقدي، والرقابة على السياسات النقدية في المنطقة. في عام 1999، تم إدخال اليورو كعملة محاسبية، حيث بدأ التداول بالعملة في أسواق المال، لكن العملات الوطنية للدول الأعضاء استمرت في التداول.

في 1 يناير 2002، بدأت المرحلة الثالثة من مشروع اليورو مع إصدار الأوراق النقدية والعملات المعدنية في 12 بلدًا من الدول الأعضاء. شكلت هذه الخطوة علامة فارقة في العملية الأوروبية، حيث عكست التزام الدول الأعضاء بالتعاون الاقتصادي العميق والإرادة السياسية لتجاوز التحديات الوطنية. ومع مرور الوقت، أثبت اليورو أن له تأثيرات عميقة على التجارة والاستثمار والاقتصاد العالمي، ويظل موضوعًا مركزيًا في المناقشات حول الاستقرار المالي والتنافسية في أوروبا، مما يعكس الجوانب الاستراتيجية والاقتصادية المعقدة التي تلعبها العملة الموحدة في الساحة الدولية.

المطلب الثالث: تحديات اليورو منذ نشأته

منذ تأسيس اليورو في عام 1999، واجه هذا العملة الموحدة مجموعة من التحديات الجسيمة التي كان لها تأثيرات عميقة على اقتصادات الدول الأعضاء في منطقة اليورو. ابتدأت المعوقات بالتباين الكبير في أحوال الاقتصادات الأوروبية، حيث لم تكن جميع الدول الأعضاء مهياًة على نحو متساوٍ للتكيف مع معايير الوحدة النقدية. هذا التفاوت أدى إلى ظهور عدم توازن اقتصادي، مما جعل من الصعب على بعض الدول التي كانت تعاني من مديونية عالية، مثل اليونان، التعامل مع الركود الاقتصادي والنمو البطيء، وذلك ضمن الإطار النقدي الموحد الذي يفترق إلى آليات الضبط المالي اللازمة.

علاوة على ذلك، تمثل أزمة الديون السيادية الأوروبية، التي تصاعدت في الفترة من 2009 فصاعدًا، نقطة تحول حاسمة في العلاقة بين اليورو والدول الأعضاء. تلك الأزمة لم تكشف عن المنطلقات الاقتصادية الضعيفة لدى بعض الدول فقط، بل بينت أيضًا عدم كفاية الأدوات السياسية والمالية المتاحة في أيدي الاتحاد الأوروبي لمعالجة المسألة. ورغم الجهود المستمرة لتقديم الدعم المالي، من خلال آليات مثل صندوق

الإنقاذ الأوروبي، بقيت آثار تلك الأزمة مستمرة، مما أثر سلبيًا على ثقة المستثمرين وأدى إلى تقلبات كبيرة في قيمه.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه اليورو تحديات جديدة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية مثل صعود العملات الرقمية وزيادة الآثار الناتجة عن تغييرات المناخ والمعايير البيئية. هذه العوامل تعيق قدرة اليورو على الحفاظ على مكانته كمنافس رئيسي للدولار الأمريكي. إن التوجه نحو المزيد من التكامل بين الدول الأعضاء يمثل أحد الحلول المحتملة لمواجهة التحديات، لكن هذا يتطلب توافقًا أكبر حول السياسات المالية والاقتصادية ويضع على عاتق الاتحاد الأوروبي مسؤوليات جديدة. إن تحديد استراتيجية فعالة لمواجهة هذه التحديات سيكون أمرًا حيويًا لضمان استقرار اليورو واستمرارية قوته في النظام المالي الدولي.

المبحث الثالث: تأثير الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي

قبل التطرق والبحث في تقلبات اسعار صرف الدولار الامريكي، ارتأينا ان نقدم عرضا عن الاقتصاد العالمي وتأثير الدولار الامريكي ودوره الريادي في التجارة الدولية.

المطلب الاول: الدولار كعملة دولية

يمثل الدولار الأمريكي حجر الزاوية في الاقتصاد العالمي، حيث يهيمن على مسار التجارة الدولية وعمليات التحويل المالية. لا تقتصر هيمنة الدولار على كونه العملة الأكثر تداولاً في المعاملات التجارية، بل يمتد تأثيره ليشمل جميع جوانب الاقتصاد. تتعدد الوظائف التي يؤديها الدولار، فهو ليس فقط وسيلة للتبادل، بل أيضاً مقوم أساسي للأصول المالية والمعاملات الدولية. تعزز هذه الوضعية من مكانته كعملة عالمية، حيث يعتمد عليها عدد كبير من الدول في تسعير السلع الأساسية مثل النفط والذهب، مما يثبت استقرارها ودورها الريادي.

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم. الاحتياطيات الدولارية تفوق كل العملات الأخرى، مما يمنح الولايات المتحدة ميزة اقتصادية غير متاحة لدول أخرى. تساهم هذه الوضعية في خلق علاقة متبادلة بين الاستقرار الاقتصادي الأمريكي واستقرار الاقتصاد العالمي. غالباً ما تحتفظ البنوك المركزية في دول مختلفة بقسم كبير من احتياطياتها النقدية بالدولار، مما يعكس ثقة الأسواق

العالمية في الاقتصاد الأمريكي. يتيح هذا النظام للولايات المتحدة إمكانية الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة، مما يُعزز من قدرتها على اتخاذ مواقف مالية استباقية لتمويل مشاريعها.

تُعتبر تأثيرات الدولار على الاقتصاد العالمي أكثر تعقيداً من تلك الأرقام والنسب الظاهرة. إذ تمثل التحولات في قيمة الدولار تحديات وفرصاً للعديد من الاقتصادات الناشئة، حيث يمكن أن تؤدي زيادة قيمته إلى نقص في التجارة والدخل في هذه البلدان. هذا التأثير يمكن أن يتسبب في تغيرات أساسية في توازنات القوة العالمية، مما يتطلب من هذه الدول تطوير استراتيجيات فعّالة للتكيف مع التغيرات الدورية في القيمة السوقية للدولار. وعليه، تبقى علاقة الدولار مع الاقتصادات العالمية بمثابة موضوع دائم للبحث والتحليل، لما تحمله من تداعيات على استقرار المستثمرين والأسواق المالية العالمية.

المطلب الثاني: الدور الريادي للدولار الأمريكي في التجارة العالمية

يمثل الدولار الأمريكي العملة الأكثر هيمنة في التجارة العالمية، حيث تُستخدم في نحو 90% من معاملات الصرف الأجنبي. يعود هذا التفوق إلى عدة عوامل، أهمها استقرار الاقتصاد الأمريكي وقوة المؤسسات المالية خلف العملة. تعتبر الأسواق المالية الأمريكية من الأكثر تطوراً في العالم، مما يسهل على الشركات والدول استخدام الدولار كوسيلة للدفع والتبادل في معاملاتها التجارية الدولية. وقد أدى هذا إلى اعتماد ملايين الشركات حول العالم على الدولار، مما يعزز موقعه كعملة رئيسية في التجارة³.

تُظهر بيانات منظمة التجارة العالمية وسوق العملات أن الدولار يشغل مكانة أعلى مقارنة باليورو والين الياباني، على الرغم من الجهود الأوروبية المستمرة لتعزيز اليورو كخيار بديل. ويُعزى ذلك إلى القبول العالمي الواسع للدولار، الذي يتيح تسهيلات متعددة للمستثمرين والتجار. فعند قيام الشركات بالاستيراد أو التصدير، غالباً ما تُفضل استخدام الدولار للحد من مخاطر الاتصال بعملة محلية أخرى قد تتعرض للتقلبات. هذا يؤدي إلى أن يُنظر إلى الدولار ليس فقط كعملة تداول، بل كمقياس عالمي للقيمة.

من جهة أخرى، تُعزز السياسة الخارجية الأمريكية والمراكز المالية المختلفة، مثل وول ستريت، من استمرار القوة الاقتصادية للدولار. تقوم العديد من الدول بإجراء معاملاتها التجارية بعملة الخاصة عند التعامل مع دول أخرى، ولكن تبقى التعاملات بالدولار الوسيلة الأكثر أماناً وفتحةً للتجارة. تفوق الدولار في التجارة

³ بنجامين كوهين، هيكلية القوة المالية، مطبعة جامعة كورنيل - نيو يورك، 1998، ص 98.

العالمية يؤكد على دوره كأداة لا غنى عنها في تسهيل العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويُعتبر عاملاً رئيسياً يؤثر في ديناميكيات الأسواق المالية العالمية وتوازن القوى الاقتصادية.

المطلب الثالث: الدولار كعملة احتياطية

يُعتبر الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية الرائدة على المستوى العالمي، حيث يُستخدم بشكل واسع كوسيلة للتبادل ووسيلة لتخزين القيمة. تدعم هذه المكانة عدة عوامل تمثل في مجملها قوة الدولار. أولاً، تحتفظ حكومة الولايات المتحدة بقاعدة اقتصادية مستقرة وتوفر سيولة عالية، مما يجعل الدولار ملاذاً آمناً للمستثمرين والدول الأخرى أثناء تقلبات الأسواق. فضلاً عن ذلك، تُعتبر العلاقة بين الدولار والنظام المالي الدولي متينة، حيث يتم تسعير غالبية السلع الأساسية، مثل النفط والذهب، بالدولار، مما يعزز من الاعتماد عليه.

عند الحديث عن الخزائن الأجنبية، يُظهر نموذج الاحتياطي الدولي كيف تلجأ الدول للاحتفاظ بكميات كبيرة من الدولار الأمريكي كجزء من احتياطاتها. هذا السلوك يهدف إلى طمأنة الأسواق وضمان استقرار اقتصاداتها الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يعزز من تأثير الولايات المتحدة على النظام التجاري العالمي، حيث تُستخدم السياسة النقدية الأمريكية، مثل رفع أو خفض أسعار الفائدة، كأداة للتأثير على الاتجاهات الاقتصادية العالمية. وبالتالي، فإن الدولار كعملة احتياطية لا يؤثر فقط على السياسة النقدية للدول، ولكن أيضاً على العلاقات الجيوسياسية والتجارية.

ومع ذلك، يشكل هيمنة الدولار تحدياً للدول الأخرى التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على العملة الأمريكية من خلال تطوير عملات بديلة أو تعزيز التكامل الإقليمي. ولكن، وبالرغم من الارتقاعات الملموسة للعديد من العملات الأخرى بما في ذلك اليورو واليوان الصيني، لا تزال الأرقام تكشف بوضوح عن عدم قدرة أي منها على استبدال الدولار في القريب العاجل. إن التحديات المصاحبة لاستمرار هيمنة الدولار كعملة احتياطية تتطلب تفكيراً استراتيجياً من قبل الدول الأخرى، حيث ينبغي أن يأخذوا بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية المعقدة التي تميز هذه الساحة العالمية.

المبحث الرابع: الدولار واليورو: التنافس والتحدي

في هذا المبحث حاولنا ان نستخلص أثر العملتين الرئيسيتين بالنسبة الى الاقتصاد الجزائري وكذا تنافسهما من جهة. ومن جهة أخرى دراسة تحديات الدولار والأورو، واستراتيجيات الدول من خلا الآليات المعتمدة لضمان التحكم في الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: الاقتصاد الأوروبي ودور اليورو في النظام النقدي الدولي

1/ الاقتصاد الأوروبي وتأثير اليورو: يمكن حصر ذلك في النقاط الأساسية التالية

1.1/ اليورو كعملة موحدة: يعد الاقتصاد الأوروبي من أكثر أنظمة الاقتصاد تعقيدًا وتنوعًا على مستوى العالم، ويتسم بتداخل عميق بين السياسات النقدية والمالية التي تتأثر بدورها بوجود العملة الموحدة، اليورو. منذ إطلاق اليورو في عام 1999، تحولت الدول الأعضاء في منطقة اليورو إلى نموذج يتسم بالاعتماد على الأطر النقدية المشتركة، مما ساهم في تعزيز التجارة الداخلية وتسهيل حركة الأفراد ورؤوس الأموال. إن أهمية اليورو تنبثق من دوره كعملة إضافية تؤمن استقرارًا نسبيًا في أسعار الصرف، مما يعزز من القوة الشرائية للمستهلكين ويساهم في جذب الاستثمارات الخارجية.

ومع ذلك، لا يخلو وجود اليورو من تحديات كبيرة، خاصةً خلال الأزمات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي. الأزمات التي بدأت بالأزمة المالية في 2008 عرت الكثير من نقاط الضعف في النظام المالي الأوروبي، إذ ظهرت تفاوتات كبيرة في السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. يعكس هذا التفاوت عدم وجود تنسيق متكامل للحزم المالية والنقدية، مما أحدث ضغطًا على بعض الدول مثل اليونان وإسبانيا، وعليه فقد عانى اليورو من تقلبات حادة في قيمته مقابل الدولار الأمريكي والعملات الأخرى. في الوقت الذي تكافح فيه بعض الدول للنمو والانتعاش، يبحث صناع السياسات الأوروبية عن آليات فعالة لتحقيق استقرار اقتصادي من خلال إصلاحات هيكلية وعملية تتوافق مع طبيعة التحديات.

في المحصلة، يظهر تأثير الاقتصاد الأوروبي باليورو كحالة دراسية مهمة لفهم الديناميكيات الاقتصادية العالمية. يتطلب النجاح المستدام لليورو ومكانته في السوق العالمية معالجة أوجه القصور التي تم الكشف عنها من خلال التحديات الاقتصادية. تحتاج السياسات إلى تكامل متزايد ومرونة أكبر لتعزيز القدرة

التنافسية، مما يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في منطقة اليورو ويخفف من آثار الأزمات المحتملة.

2.1/ أهمية اليورو في السوق الأوروبية: يمثل اليورو أحد أهم العملات في العالم، ويُعتبر الرمز المركزي للتكامل الاقتصادي داخل السوق الأوروبية. منذ ترسيخه كعملة موحدة في عام 1999، عمل اليورو على تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى زيادة التبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي. يعكس اليورو إرادة الدول الأوروبية لتوحيد اقتصاداتها، وبالتالي تحقيق مزايا تنافسية على الساحة العالمية. بتحويل العملات الوطنية إلى اليورو، تم إزالة الحواجز المالية وزيادة الشفافية في أسعار الصرف، الأمر الذي ساعد الشركات على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر حكمة وفعالية.

تتمثل إحدى أهم فوائد اليورو في توفير استقرار اقتصادي في منطقة تضم عدة بلدان، حيث يساهم اليورو في تقليل تقلبات الأسعار والمخاطر المرتبطة بالتغيرات المفاجئة في أسعار الصرف. هذا الاستقرار يعزز الثقة بين المستثمرين ويسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي المستدام. كما أنّ اليورو بصفته عملة احتياطية عالمية، يُعزز من قدرة الدول الأعضاء على إفادة اقتصاداتها واستراتيجياتها المالية، حيث يمكنها استخدام اليورو في التجارة الدولية بعيداً عن الاعتماد على الدولار الأمريكي.

علاوة على ذلك، فإن اليورو يُعدّ آلية فعّالة للتوازن الاقتصادي بين الدول الأعضاء. بفضل وجود السياسة النقدية الموحدة التي تُدار من قبل البنك المركزي الأوروبي، يمكن مواجهة التحديات الاقتصادية بشكل جماعي، مما يعزز من قوة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الأزمات. يساهم ذلك في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة داخل الاتحاد، وهو ما يعزز من اللحمة الاجتماعية ويزيد من الاستقرار السياسي. وقد ساعد اليورو على تقوية الموقف الأوروبي في الساحة العالمية، مما يعكس أهميته البالغة في تعزيز القدرة الاقتصادية والجاذبية الاستثمارية لأسواق الدول الأعضاء.

3.1/ تحديات اليورو في الأزمات الاقتصادية: يواجه اليورو عدة تحديات خلال الأزمات الاقتصادية التي تتراكم كأحداث مؤثرة على استقرار المنطقة الأوروبية. من أبرز تلك التحديات هو تباين السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء في منطقة اليورو. فعلى الرغم من أن اليورو يمثل عملة موحدة، إلا أن الاقتصاديات الوطنية تُظهر تفاوتات كبيرة في الأداء والتعرض للمخاطر. خلال الأزمات، يُحتمل أن تتبنى

دول مختلفة استراتيجيات متنوعة لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية، مما قد يؤثر سلبيًا على تناسق السياسات النقدية التي تنظمها البنك المركزي الأوروبي. هذه الاختلافات تحدّ من فعالية التدابير المنسقة وتؤدي إلى زيادة الضغوط على اليورو.

علاوة على ذلك، هناك تأثيرات خارجية مثل تقلبات السوق العالمية، والصراعات التجارية، والعوامل السياسية التي تُعقّد المستويات الداخلية لاقتصادات منطقة اليورو. على سبيل المثال، لننظر إلى أزمة الديون السيادية في عام 2010، التي شهدت تعرض دول مثل اليونان وإسبانيا لزيادة حادة في عجز الميزانية، مما دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم المخاطر المرتبطة بسندات اليورو. هذا السياق أظهر كيف أن الأخطار التي تُواجه دولة واحدة يمكن أن تخلق عدم استقرار دائم للمنطقة ككل، بما يؤدي إلى فرض التعريفات الجمركية والرسوم أو تأخير الدعم المالي اللازم.

أخيرًا، تتضمن التحديات المتعلقة باليورو في الأزمات الاقتصادية أيضًا تأثيرات على رؤية المستثمرين وثقتهم في العملة. يتجه العديد من المستثمرين نحو ملذات آمنة كالدولار الأمريكي في أوقات عدم اليقين، ما يسبب تراجعًا في قيمة اليورو. بالتالي، بينما يسعى البنك المركزي الأوروبي للحفاظ على استقرار العملة عبر إجراءات مثل تخفيض الفائدة والتحفيز النقدي، فإن هذه الإجراءات قد تؤدي أيضًا إلى تداعيات بعيدة المدى على الاقتصادات الأعضاء، مما يزيد من تعقيد التفاعلات السلبية بين الأزمات الاقتصادية والهيكل النقدي.

2/ التحديات التي تواجه اليورو

يواجه اليورو مجموعة معقدة من التحديات، تتدرج من الأزمات المالية المتكررة إلى الفروق الاقتصادية بين الدول الأعضاء، مما يعكس عدم التجانس في منطقة اليورو. تعتبر الأزمات المالية التي شهدتها دول مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 من أبرز التحديات، حيث أدت إلى ضغوط كبيرة على اليورو كعملة موحدة. فقد تسببت السياسات المالية غير المتوازنة لدى العديد من الدول الأعضاء، في تفاقم الدين العام وزيادة العجز المالي، مما أثار مخاوف المستثمرين وزعزعة ثقة الأسواق. بالتالي، كان على البنك المركزي الأوروبي اتخاذ تدابير غير تقليدية، مثل التيسير الكمي، لدعم الاقتصاد وإعادة الثقة.

إضافة إلى ذلك، تبرز الاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء كمعوق رئيسي لاستقرار اليورو. فبينما تتمتع بعض الدول مثل ألمانيا بقاعدة صناعية قوية وعوائد ضريبية مرتفعة، تعاني دول أخرى من بطالة مرتفعة وهشاشة في نموها الاقتصادي. تتجسد هذه التباينات في عدم القدرة على التوصل إلى سياسات مشتركة فعالة تُعالج قضايا التضخم والبطالة. يمثل ذلك تحدياً حقيقياً للمنطقة، حيث أصبح من الضروري إيجاد آليات ملائمة للتنسيق الاقتصادي والسياسي، مما يعزز الاستقرار ويحسن التكامل.

كما أن الحاجة إلى تحقيق الاستقرار المالي تعد أحد الأبعاد الجوهرية لهذه التحديات. فقد ازدادت الضغوط نحو إجراء إصلاحات هيكلية، تهدف إلى تعزيز الاحتياطات المالية والتنسيق بين الدول الأوروبية. يرتبط تحقيق الأمن المالي بتطوير آليات للرقابة الاقتصادية المشتركة وضمان التوازن بين الموازين المالية للدول الأعضاء. تسعى دول منطقة اليورو أيضاً إلى استكشاف أساليب جديدة لتقوية النمو الاقتصادي المستدام، والتي تتطلب شراكات أعمق بين الدول الأعضاء وتعاوناً وثيقاً مع المؤسسات المالية العالمية. بالتالي، يبقى اليورو في حد ذاته عرضة لتأثير مجموعة من العوامل التي تتطلب استجابة فعالة وعاجلة من أجل تعزيز قدرته على الصمود.

1.2 / الأزمات المالية وتأثيرها على اليورو: تعتبر الأزمات المالية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على قوة اليورو واستقراره، حيث تكشف عن نقاط الضعف الهيكلية في النظام المالي الأوروبي. على مدى العقدين الماضيين، شهدت منطقة اليورو مجموعة من الأزمات، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأزمة الديون السيادية اللاحقة في دول مثل اليونان وإيرلندا والبرتغال. هذه الأزمات لم تؤثر فقط على البلدان المعنية، بل هزت ثقة المستثمرين في اليورو كعملة موحدة، مما أدى إلى زيادة التقلبات في أسواق الصرف.

من ناحية أخرى، كانت الاستجابة للأزمات المالية تعكس تباين السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأعضاء. على سبيل المثال، أدت الأزمة اليونانية إلى تطبيق برامج تقشف صارمة، مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي وأدى إلى زيادة البطالة. في الوقت ذاته، كانت هناك جهود من قبل البنك المركزي الأوروبي لدعم اليورو من خلال إجراءات مثل تخفيف السياسة النقدية وشراء السندات الحكومية. ورغم هذه المحاولات، إلا أن التفاوت في التعافي بين دول شمال وجنوب أوروبا أصبح أكثر وضوحاً، مما ساهم في تفاقم الفجوات الاقتصادية داخل المنطقة.

علاوة على ذلك، يظهر تأثير الأزمات المالية بشكل واضح في عدم القدرة على تحقيق تكامل مالي حقيقي في منطقة اليورو. فبينما يظل اليورو عملة قوية على الساحة الدولية، إلا أن الأزمات المتكررة تكشف عن الركيزة الضعيفة المتمثلة في عدم وجود آلية نقل مالية فعالة لدعم الدول التي تعاني من الضغوط الاقتصادية. إذ تحتاج هذه الدول إلى نظام يدعم الاستقرار المالي في أوقات الأزمات للحفاظ على قوة اليورو وتجنب المخاطر المحتملة التي قد تؤدي إلى تفكك الاتحاد النقدي. في النهاية، يمثل تحليل الأزمات المالية وتأثيرها على اليورو تحدياً مستمراً يتطلب استجابة جماعية للحفاظ على النظام النقدي الأوروبي متماسكاً وقادراً على مواجهة التقلبات العالمية.

2.2/ الاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء: تنتم الدول الأعضاء في منطقة اليورو بتنوع اقتصادي ملحوظ، مما يشكل تحديات جذرية أمام استقرار العملة الموحدة. يُظهر هذا التنوع اختلافات واضحة في النمو الاقتصادي، القطاع الصناعي، والمعدلات الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، تسجل الدول الشمالية مثل ألمانيا وهولندا أداءً اقتصادياً قوياً، حيث تلعب الصناعات التصديرية دوراً مركزياً في اقتصاداتها. في المقابل، تعاني دول جنوب أوروبا مثل اليونان وإسبانيا من تحديات هيكلية، أبرزها البطالة المرتفعة ومعدلات النمو البطيئة، مما يزيد من التوترات داخل الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، تختلف الأنماط الفعلية للديون العامة بين هذه الدول. إذ يسجل العديد من الدول الأعضاء في منطقة اليورو نسب دين مرتفعة، مما يضع ضغوطاً على السياسات المالية للدول الأقل استقراراً. كما أن وجود اقتصادات ذات طبيعة متباينة يتطلب تعديلات في السياسات النقدية من قبل البنك المركزي الأوروبي، حيث يتعين عليه أن يتعامل مع الآثار المختلفة لتغيير معدلات الفائدة أو تنفيذ برامج التيسير الكمي. وبالتالي، يُظهر هذا التنوع الاقتصادي ضرورة وجود استراتيجية متكاملة تراعي الفوارق بين الدول الأعضاء، لنقادي التوترات المالية المحتملة وتعزيز الاستقرار النقدي.

بالنظر إلى المشهد الاقتصادي المتباين، من الواضح أن هذه الاختلافات لا تتعلق فقط بالأداء الاقتصادي، بل تمتد إلى القيم الاجتماعية والثقافية التي تؤثر بدورها على كيفية استجابة الدول الأعضاء للأزمات الاقتصادية. إن هذه الاختلافات تضع قيوداً على التوازن بين الحاجة إلى سياسة موحدة وواقع الاقتصاديات الوطنية المتنوعة، مما يساهم في إحداث ضغوط إضافية على اليورو كعملة موحدة. في مجملها، تعالج هذه

الديناميكيات التحديات التي تواجهها اليورو في ظل الانقسام بين الدول الأعضاء، مما يجعل من الضروري إجراء المزيد من النقاش حول سبل تعزيز الوحدة الاقتصادية وتجاوز الأزمات المستقبلية.

3.2 / البحث عن الاستقرار المالي: تعتبر مسألة الاستقرار المالي من العوامل الحيوية لضمان النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الثقة في اليورو كعملة موحدة. يتطلب البحث عن الاستقرار المالي تنسيقًا دقيقًا بين السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو، حيث أن هذه السياسات تتداخل وتشكل البيئة الاقتصادية بأكملها. تواجه دول اليورو تحديات عدة، منها الاختلافات في مستويات الدين العام، وملاءمة الميزانيات، وأداء الأسواق المالية. يعمل البنك المركزي الأوروبي على تحقيق استقرار الأسعار من خلال أدوات مثل أسعار الفائدة والسياسة النقدية التيسيرية⁴. إلا أن فعالية هذه الأدوات تتطلب تنسيقًا مع السياسات المالية للدول الأعضاء، والتي تحتاج إلى الضبط من أجل الحفاظ على استقرار الدين العام وتفادي الأزمات المالية المحتملة.

يُعد بحث الدول الأعضاء في اليورو عن استقرار مالي قوي تحديًا مستمرًا، حيث تتطلب الظروف الاقتصادية المتباينة استراتيجيات متنوعة لمعالجة الاختلالات المالية. يتطلب ذلك من الدول الأعضاء تبني عمليات إصلاح هيكلي بهدف تعزيز الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية. في السياق العالمي، فإن المخاطر مثل التباطؤ الاقتصادي العالمي أو السياسات الحمائية تؤثر على الاستدامة المالية حيث تزداد التحديات المالية بأبعاد جديدة. لهذا السبب، يعد التعاون بين دول المنطقة أمرًا ضروريًا لمواجهة تلك التحديات، وتعزيز السياسة المالية التوافقية، حتى يتمكن اليورو من الحفاظ على وجوده كعملة مستقرة وموثوقة.

مما لا شك فيه أن الاستقرار المالي لا يُحقق في ظل الظروف الطارئة فقط، وإنما يحتاج إلى آليات فعالة ورؤية استراتيجية بعيدة المدى. يتضمن ذلك تعزيز المؤسسات المالية وتطبيق أنظمة رقابة فعالة، بما يضمن أن تكون الأزمات المستقبلية تحت السيطرة. بطبيعة الحال، يظل تحقيق الاستقرار المالي أمرًا حاسمًا في حماية اليورو وتعزيز الثقة العالمية فيه، مما يساهم في جعل العملة الأوروبية الموحدة دائمًا قادرة على التكيف والازدهار في عالم مليء بالتحديات المالية المتزايدة.

⁴ السياسة النقدية التيسيرية هي سياسة تستخدمها البنوك المركزية لتشجيع النمو الاقتصادي، وتهدف إلى زيادة المعروض النقدي وتقليل أسعار الفائدة. هذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق والاستثمار، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويقلل البطالة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الدولار الأمريكي والتنافس بينه وبين اليورو

1/ التحديات التي تواجه الدولار الأمريكي

يشكل الدولار الأمريكي العمود الفقري للنظام المالي العالمي، إلا أنه يواجه مجموعة متزايدة من التحديات التي تؤثر في قدرته على الحفاظ على مكانته كعملة احتياط رئيسية. تظهر واحدة من أبرز هذه التحديات في ارتفاع مستويات الدين الوطني الأمريكي، الذي بلغ مستويات قياسية، مما يثير مخاوف بشأن استدامته المالية. يتسبب الدين العام المرتفع في تآكل الثقة في قدرة الحكومة على إدارة مواردها المالية بكفاءة، وقد يؤدي هذا إلى تضرر العملة من خلال زيادة تكاليف الاقتراض أو تقليل الطلب على الدولار من قبل المستثمرين الدوليين. كما أن الفوائد المتزايدة التي تُدفع على هذا الدين تعني أن الموارد اللازمة لدعم النمو الاقتصادي قد تُستنزف، مما يحد من القدرة التنافسية للدولار مقابل العملات الأخرى.

إلى جانب الدين، يعد التضخم من العناصر الحيوية التي تؤثر على قوة الدولار. حيث شهدت الأسواق الأمريكية في الآونة الأخيرة مستويات مرتفعة من التضخم بسبب سلسلة من العوامل تشمل تداعيات جائحة كوفيد-19، وتوترات سلسلة الإمداد، وزيادة الطلب الكلي. عندما يرتفع مستوى الأسعار، فإن قدرة الدولار على المحافظة على قوته الشرائية تتعرض للاختبار، مما يؤدي إلى تآكل احتياطياته من القيمة. من المؤكد أن التضخم المستدام يمكن أن يحفز الاحتياطي الفيدرالي على اتخاذ خطوات لزيادة أسعار الفائدة، وهو ما قد تكون له تداعيات مزدوجة على الدولار؛ إما أن يعزز الطلب على العملة بسبب عوائد أعلى، أو يؤدي إلى حدوث تراجع في النمو الاقتصادي إذا ما تم تنفيذ هذه السياسة بشكل مفاجئ.

على الرغم من مكانته المكتسبة عبر عقود من الزمن، يواجه الدولار الأمريكي تنافسًا متزايدًا من العملات الأخرى، مثل اليورو والليوان الصيني. مع تزايد التجارة العالمية، تسعى عدة دول إلى تنويع احتياطياتها من العملات وتقديم بدائل للدولار في المعاملات التجارية الدولية. يعكس هذا التحول التوجه نحو نظام مالي متعدد الأقطاب، مما يقوض الثقة التقليدية بالدولار. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر الابتكارات في مجال العملات المشفرة والنظم المالية اللامركزية في مفهوم النقود التقليدي، مما يطرح تساؤلات حول مستقبل الدولار في بيئة اقتصادية تتسم بالتغير السريع والتنافس المستمر.

1.1 / الديون الوطنية وتأثيرها: تُعدّ الديون الوطنية عنصراً حيوياً في فهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدولار الأمريكي، حيث تتفاعل بشكل معقد مع بنية الاقتصاد العالمي. تعكس الديون الوطنية، التي تشمل مجموع الالتزامات المالية للحكومة، قدرة الدولة على إدارة مواردها واستدامتها مع تصاعد مستويات الدين في الولايات المتحدة، تبرز قضايا تتعلق بالاستقرار المالي والثقة في العملة. يُعتبر الارتباط بين حجم الدين وارتفاع تكاليف الاقتراض موضعاً مهماً، فكلما زادت مستويات الدين الوطني، زادت الضغوط على الحكومة لتلبية التزاماتها المالية، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة كوسيلة لجذب المستثمرين. وبالتالي، فإن التكاليف المحسوبة على الحكومة يمكن أن تنعكس سلباً على الدولار، مما يحد من مرونته في الأسواق الدولية.

علاوة على ذلك، تلعب الديون الوطني دوراً في تشكيل سياسة الاحتياطي الفيدرالي، حيث يسعى البنك المركزي إلى تحقيق توازن بين دعم النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار النقدي. فارتفاع الدين يمكن أن يؤدي إلى قيود أكثر صرامة على سعر الفائدة، مما يتيح في المقابل مزيداً من الضغط على العملة المحلية. تتأثر توقعات الأسواق المالية بشكل كبير بمستويات الدين وكيفية إدارتها. إذ تضع التصنيفات الائتمانية، التي تُقيّم قدرة الدول على تسديد ديونها، ضغوطاً إضافية تؤثر على جاذبية الدولار كملاذ آمن. في سياق العلاقة بين الدولار واليورو، فإن القلق المتزايد حول الديون الوطنية الأمريكية يمكن أن يزيد من تقلبات سعر الصرف، مما يتيح فرصة للمستثمرين للنظر في التنوع من خلال خيارات عملات أخرى، مما يضيف بعداً إضافياً لتحديات الدولار في سياق الاقتصاد العالمي المعاصر.

تؤكد هذه الديناميكيات على ضرورة متابعة الديون الوطنية بشكل دقيق، إذ أنها تمثل عجلة القيادة لتوجهات السوق. في عالم يسوده الاستعجال والتغيرات الاقتصادية المتسارعة، تصبح الضرورة الملحة لإدارة الديون بأسلوب مستدام أكثر وضوحاً، حيث أن الاستراتيجيات الفعالة في إدارة الدين يمكن أن تعزز من قوة الدولار، بينما الفشل في ذلك يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على الوضع النقدي والنمو الاقتصادي.

2.1 / التضخم وتأثيره على الدولار: يعتبر التضخم من العوامل الرئيسية التي تؤثر على القيمة الشرائية للدولار الأمريكي، حيث يُعرف التضخم بارتفاع الأسعار العام للسلع والخدمات، مما يقلل من قدرة الدولار على شراء نفس الكمية من المنتجات. يتم قياس التضخم عادة من خلال مؤشرات أسعار المستهلكين، ويؤدي ارتفاع مستوى التضخم إلى زيادة تكلفة المعيشة، مما يؤثر بشكل مباشر على الأفراد والمستهلكين.

في سياق الدولار، فإن التضخم المرتفع يمكن أن يؤدي إلى ضعف الثقة في العملة، حيث قد يتخلى المستثمرون عن الاحتفاظ بالدولار لصالح أصولٍ أخرى تُعتبر أكثر أماناً أو أكثر استقراراً.

على صعيد السياسة النقدية، غالباً ما تتبنى الاحتياطي الفيدرالي استراتيجيات للتقليل من آثار التضخم، مثل زيادة معدلات الفائدة. عندما ترتفع معدلات الفائدة، يصبح الاقتراض أكثر تكلفة، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي تقليل الضغوط التضخمية. ومع ذلك، فإن رفع معدلات الفائدة يمكن أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. من هنا، يتطلب الأمر من صانعي السياسة النقدية تحقيق توازن صعب بين السيطرة على التضخم وتحفيز النمو، مما يضيف مستوى من التعقيد إلى كيفية إدارة قوة الدولار في السياق العالمي.

يؤثر التضخم أيضاً على التبادل التجاري الدولي، إذ أن الدولار الأمريكي يُعتبر العملة الرئيسية في العديد من المعاملات التجارية. عندما يرتفع مستوى التضخم في الولايات المتحدة مقارنةً ببلدان أخرى، ينخفض من تنافسية الصادرات الأمريكية، حيث تصبح منتجاتها أكثر تكلفة للمشتريين الأجانب. في المقابل، يمكن أن تؤدي الظروف التضخمية إلى تغييرات في أسعار الفائدة العالمية، حيث تتجه الاستثمارات إلى خارج الولايات المتحدة بحثاً عن عوائد أفضل، مما يضع ضغوطاً إضافية على قوة الدولار. هكذا يدور التضخم في حلقة متصلة من التأثيرات والتحديات التي تجسد تطور الديناميكيات المالية والاقتصادية في عالم مترابط بشكل متزايد.

3.1/ التنافس مع العملات الأخرى: يعتبر التنافس مع العملات الأخرى أحد أهم التحديات التي يواجهها الدولار الأمريكي في الوقت الراهن، حيث إن تزايد الاعتماد على العملات الأخرى، مثل اليورو والليوان الصيني، يعكس تحولات كبيرة في مشهد الاقتصاد العالمي. يمثل الدولار الأمريكي عملة الاحتياطي الرئيسية، لكنه يواجه تهديدات من عدة جوانب، تتراوح من التوجه نحو نظام متعدد العملات إلى الرغبة المتزايدة للدول في تقليص اعتمادها على الدولار، خاصة في أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية.

على الجانب الآخر، يُعتبر اليوان الصيني واحداً من أقوى المتنافسين، خصوصاً مع المبادرات التي أطلقتها الصين لتعزيز استخدامه على الساحة العالمية، وذلك من خلال اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول ومع المؤسسات المالية الدولية. يجسد هذا التوجه محاولة بكين لنقل مركز الثقل الاقتصادي العالمي إلى آسيا، مما قد يُؤثر بشكلٍ كبير على حصة الدولار في الأسواق العالمية. يُضاف إلى ذلك، أن التقنيات المالية

الحديثة، مثل العملات الرقمية، تُشكل تهديداً إضافياً على الدولار، خاصةً في ظل السعي نحو تحويل النظام المالي العالمي إلى بيئة أكثر انفتاحاً وشفافية⁵.

في هذا السياق، يُعد نجاح الدولار في الحفاظ على هيمنته مرهوناً بقدرته على التكيف مع هذه التحديات، من خلال تعزيز ثقة الأسواق، المضيّ نحو الابتكار المالي، وتحسين ديناميكيات التداول العالمي. إن أي تراجع في هيمنة الدولار قد يعني إعادة تشكيل القوى الاقتصادية العالمية وتحويل الحسابات السياسية إلى أنماط جديدة من الديناميكيات الضاغطة.

2/ التنافس بين الدولار الأمريكي واليورو

يمثل التنافس بين الدولار الأمريكي واليورو ظاهرة اقتصادية معقدة تتداخل فيها عوامل مالية، سياسية، واقتصادية. يمثل الدولار الأمريكي العملة الرئيسية في الاقتصاد العالمي، ولكنه يواجه تحديات متزايدة من اليورو الذي يُعتبر بديلاً قوياً، خاصةً في التجارة الدولية والاحتياجات. يساهم الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي في تعزيز قوة الدولار، بينما تدعم الديناميكية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي موقع اليورو. تتفاوت قوة العملتين بشكل كبير، حيث يتم تقييم التنافس بينهما بناءً على عدة مؤشرات، أهمها القوة الشرائية، والسياسات النقدية، والتوجهات الاقتصادية العالمية.

تحليل القوة الشرائية يعد أحد العناصر الأساسية لفهم هذا التنافس. فعلى الرغم من أن الدولار يتفوق بالفعل في الاستخدام اليومي والتداول العالمي، فإن اليورو ينمو كمنافس ذو مصداقية، نظراً لأدائه الجيد في فترة الأزمات المالية. تعمل المنظمات الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي على ترسيخ الاستقرار النقدي الذي يعزّز من جاذبية اليورو. في ذات الوقت، تدخل الولايات المتحدة في مجموعة من السياسات الهامة التي تستهدف الحفاظ على قوة الدولار، منها استخدام العقوبات الاقتصادية والتي تسهم في زيادة الطلب على الدولار كعمله احتياطية.

تستند استراتيجيات الدول الكبرى في التعامل مع هذه المنافسة على مجموعة من العوامل. تركز العديد من الدول على تنويع احتياطياتها من العملات، مما يعكس تزايد الاهتمام باليورو. بالإضافة إلى ذلك، تسعى

⁵ باري إيكينغرين، "Monetary Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International System، مجلة جامعة أكسفورد، 2011، ص 121.

بعض الدول إلى تعزيز تعاونها مع دول الاتحاد الأوروبي، مما يعزز من قوة اليورو بصفتها عملة تسوية في التجارة أو الاستثمار. في المقابل، تستمر الولايات المتحدة في ترويج سياساتها المالية والنقدية لفرض قوة الدولار واحتوائه على التحديات المتزايدة من اليورو. يشكل التنافس بين الدولار واليورو أبعادًا متعددة تؤثر على الاقتصاد العالمي وتوجهاته، مما يتطلب مراقبة دقيقة واستراتيجيات تخطيط طويل الأجل من قبل الحكومات والمستثمرين على حد سواء.

1.2/ تحليل القوة الشرائية: تعد القوة الشرائية من المفاهيم الأساسية التي تعين على فهم التنافس بين الدولار الأمريكي واليورو، حيث تعكس القدرة الفعلية للعملة على شراء السلع والخدمات. تتأثر القوة الشرائية بعدد من العوامل الاقتصادية الأساسية، من بينها مستويات الأسعار المحلية ومعدل التضخم والفوائد. فالعملات التي تتمتع بقوة شرائية أعلى تكون أكثر جاذبية للمستثمرين والمستهلكين على حد سواء، وبالتالي تسهم في استقرار أسعارها وتعزيز تأثيرها في الأسواق العالمية.

على مدى السنوات الأخيرة، عانت اليورو من تقلبات كبيرة في قوته الشرائية نتيجة للتفاوتات الاقتصادية بين دول منطقة اليورو. انخفضت القوة الشرائية لليورو في بعض الفترات أمام الدولار الأمريكي، مما أثر على تنافسية المنتجات الأوروبية في الأسواق العالمية. وفي الوقت نفسه، يستفيد الدولار من وضعه كعملة احتياطية عالمية، حيث يتم تداولها على نطاق واسع، مما يحل الصعوبات المرتبطة بالتضخم والحركات غير المستقرة في الأسواق.

يعد ضبط الأسعار ومعدل الفائدة من العوامل الحاسمة في تحليل القوة الشرائية، حيث يلجأ البنك المركزي الأوروبي ومجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى سياسات اقتصادية مختلفة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على العملات. في ظل تباين السياسات الاقتصادية والنقدية بين الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، يصبح من المهم للمستثمرين والمحللين رصد التغيرات في القوة الشرائية للعوامل الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. تعكس هذه الديناميكيات توجهات الأسعار والقدرة الشرائية لمواطن الشركات والأفراد في كل المنطقتين، مما يسهم في صياغة صورتها الاقتصادية في ظل المنافسة المستمرة بين الدولار واليورو.

2.2/ استراتيجيات الدول الكبرى: تعتبر استراتيجيات الدول الكبرى في المنافسة بين الدولار الأمريكي واليورو محورية في تحديد التوازنات الاقتصادية العالمية. تسعى هذه الدول عادةً إلى حماية مصالحها الاقتصادية من خلال مجموعة معقدة من السياسات النقدية والتجارية التي تعكس أسلوبها في التفاعل مع

النظام المالي الدولي. تنقسم استراتيجيات هذه الدول إلى عدة محاور رئيسية، من أبرزها تعزيز عملتها المحلية من خلال رفع الفائدة وتحقيق نمو قوي في الاقتصاد، مما يسهم في زيادة جاذبية عملتها للمستثمرين الدوليين⁶.

تقوم الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بتطبيق استراتيجيات تركز على تكثيف الاعتماد على الدولار عبر تعزيز دور الشركات الأمريكية في الأسواق العالمية. من خلال خفض الضرائب على الشركات وزيادة الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا والطاقة، تأمل الحكومة الأمريكية في تأمين تدفقات رأس المال الخارجية، وبالتالي رفع الطلب على الدولار. في المقابل، تتبنى دول منطقة اليورو استراتيجيات تهدف إلى تحسين الاستقرار الاقتصادي والنقدي في ظل التحديات التي تواجه اليورو. تركز هذه الدول على تعزيز التعاون الاقتصادي داخل الكتلة الأوروبية، بالإضافة إلى استخدام السياسات النقدية للتحكم في معدلات الفائدة والتضخم لضمان استقرار اليورو أمام الدولار.

علاوة على ذلك، تُعتبر السياسة التجارية والأمنية جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات المطبقة. تعمل الدول الكبرى على بناء تحالفات استراتيجية تستند إلى تبادل المنافع التجارية، مما يعزز من قدرتها التنافسية. وقد أدت النزاعات التجارية الحديثة، وخاصة بين الولايات المتحدة والصين، إلى إعادة تقييم كيفية تأثير هذه الحروب التجارية على قيمة الدولار واليورو. في هذا السياق، تتجه الدول الكبرى إلى اتخاذ خطوات مستدامة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الدولار في التجارة الدولية، مما يفتح المجال أمام زيادة استخدام اليورو كعملة بديلة، خصوصاً في الصفقات التجارية بين الدولة الأوروبية والدول النامية.

بالتالي، يتضح أن استراتيجيات الدول الكبرى ليست مجرد ردود فعل على التغيرات الاقتصادية، بل تمثل رؤية بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق نفوذ متزايد في النظام المالي العالمي، والذي يتسم بالتعقيد والتنافس المستمر بين العملات الكبرى.

3.2/ تأثير السياسات النقدية: تُعتبر السياسات النقدية إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في الاستقرار الاقتصادي. فيما يتعلق بالدولار الأمريكي، تعتمد السياسة النقدية على

⁶ باري آيشنغرين، الامتياز الباهظ: صعود وهبوط الدولار ومستقبل النظام النقدي الدولي، Press university Oxford ، 2011، ص

إجراءات مثل تحديد أسعار الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة، ومتطلبات الاحتياطي. تهدف هذه الإجراءات إلى التأثير على السيولة في الاقتصاد الأمريكي، مما ينعكس على معدل التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي. فعندما يخفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة، يصبح الاقتراض أقل تكلفة، مما يُعزز الاستثمار والاستهلاك. وفي المقابل، عندما ترتفع معدلات التضخم بشكل مفرط، قد تتجه السياسة النقدية إلى رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم، مما يؤثر سلباً على النمو في بعض الأحيان.

بالنسبة لليورو، تُطبق السياسة النقدية من قبل البنك المركزي الأوروبي، الذي يواجه تحديات مختلفة مقارنةً بالفيدرالي الأمريكي. يتعين على البنك المركزي الأوروبي التنسيق بين مجموعة من الدول ذات اقتصادات متباينة، مما يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيداً. ويعتمد البنك المركزي الأوروبي على أدوات مشابهة، مثل تحديد أسعار الفائدة وشراء السندات الحكومية، لكنه يتعامل مع معدلات التضخم والنمو في منطقة اليورو ككل. على سبيل المثال، في سياق أزمة الديون الأوروبية، أدى تبني سياسات نقدية مرنة، مثل التيسير الكمي، إلى توفير السيولة اللازمة للدول الأعضاء، مما ساهم في استقرار اليورو ولكن أيضاً ساهم في زيادة المخاطر التضخمية على المدى الطويل.

يتضح من ذلك أن التأثيرات الناتجة عن السياسات النقدية للدولار واليورو تعكس الاختلافات الجوهرية في الأهداف والتحديات التي تواجهها كل من المركزين. فعلى الرغم من أن كلتا السياستين تسعيان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإن السياق الجغرافي والسياسي لكل منهما يولد تأثيرات مختلفة على الاقتصاد العالمي. في حين أن تأثير الدولار غالباً ما يكون فورياً وأكثر وضوحاً على أسعار الفائدة العالمية، فإن أثر اليورو يتسم بالتعقيد ويحتاج إلى معاملة جماعية لضمان استقرار الاقتصاد الأوروبي.

1.3.2 / السياسة النقدية للدولار: تُعتبر السياسة النقدية للدولار الأمريكي إحدى الركائز الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي، فقد أسست هذه السياسة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي للولايات المتحدة، كاستجابة لديناميكيات السوق وتحولات الاقتصاد المحلي والدولي. تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه السياسة في تحقيق استقرار الأسعار، وتعزيز التوظيف الكامل، وضمان استدامة النمو

الاقتصادي. ويعتمد الاحتياطي الفيدرالي على أدوات متعددة لتحقيق هذه الأهداف، مثل تغيير أسعار الفائدة، وضبط الاحتياطي الإلزامي، بالإضافة إلى برامج التيسير الكمي⁷.

تغيير سعر الفائدة، وهو أحد أبرز أدوات السياسة النقدية، يُستعمل كوسيلة للتحكم في التضخم وتعزيز النشاط الاقتصادي. عندما يرفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة، يصبح الاقتراض أكثر تكلفة، مما يؤدي إلى نوع من التخفيف في الاستثمارات الاستهلاكية، خفض أسعار الفائدة يمكن أن يحفز النمو من خلال تشجيع الإنفاق والاستثمار. وفي السياق ذاته، يعتبر التيسير الكمي أداة فعالة خلال فترات الركود، حيث يسعى الاحتياطي إلى ضخ الأموال في النظام المالي عن طريق شراء السندات الحكومية، مما يساهم بوضوح في زيادة السيولة وتخفيف الضغوط المالية.

من الجدير بالذكر، أن السياسة النقدية للدولار لا تعمل في عزلة، إذ تتفاعل بعمق مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، بما في ذلك تأثيرات اليورو والظروف الاقتصادية في أوروبا. هذه الديناميكيات تعكس التحديات المتزايدة التي تواجه الدولار كعملة احتياطي عالمية، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية والسياسية الجديدة. إذ إن الاختيارات النقدية المتبعة من قبل الاحتياطي الفيدرالي تُعتبر مؤشراً على الاستقرار المالي الأمريكي، بينما تراقب الأسواق العالمية عن كثب تأثيراتها على العملات الأخرى، مما يؤكد على الطبيعة المعقدة والمتراصة للسياسات النقدية في الساحة الدولية.

2.3.2 / السياسة النقدية لليورو: تلعب السياسة النقدية لليورو، التي تنظمها البنك المركزي الأوروبي (ECB)، دوراً حيوياً في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف التي وضعتها منطقة اليورو. يركز البنك المركزي الأوروبي كجزء من استراتيجيته على الحفاظ على معدلات تضخم قريبة من 2%، وهو يعتبر ذلك الهدف الأساسي لضمان نمو اقتصادي مستدام. يعتمد البنك في تحقيق هذا الهدف على مجموعة من الأدوات، من بينها التيسير الكمي، الذي يتمثل في شراء السندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى لتعزيز السيولة في الأسواق المالية وتحفيز الاستثمار.

علاوة على ذلك، تتسم السياسة النقدية لليورو بالاعتماد على مؤشرات اقتصادية متباينة، منها معدلات البطالة والنمو الاقتصادي. في أوقات الأزمات، مثل تلك التي نتجت عن جائحة كوفيد-19، قام البنك

⁷ ميلتون فريدمان وأنا شوارتز، التاريخ النقدي للولايات المتحدة 1867-1960، Press University Princeton، 1963، ص 520.

المركزي بضحك حزم دعم ضخمة في الاقتصاد لمنع الانكماش وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي. من خلال برامج مثل برنامج شراء الطوارئ البوائي (PEPP)، تمكن البنك من تقديم دعم غير مسبوق، مما ساهم في الاستقرار المالي ومنع تفاقم الأزمات⁸.

تواجه السياسة النقدية لليورو في الوقت نفسه تحديات معقدة، خاصة مع تعدد الدول الأعضاء التي تعاني من ظروف اقتصادية متفاوتة، مما يجعل من الصعب تبني سياسة موحدة تلبي احتياجات الجميع. فبينما يمكن لبعض الدول أن تستفيد من تيسير السياسة النقدية، قد تثير هذه الإجراءات مخاوف لدى دول أخرى من تضخم مفرط أو عدم استقرار اقتصادي. في هذا السياق، يعتبر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات المالية للدول الأعضاء أمراً أساسياً لضمان تحقيق الأهداف المشتركة ومنع تفاقم الفجوات الاقتصادية داخل منطقة اليورو.

المطلب الثالث: التوقعات المستقبلية لليورو والدولار الأمريكي في ظل التحولات العالمية

1/ التوقعات المستقبلية لليورو والدولار الأمريكي

تعتبر التوقعات المستقبلية بشأن الدولار الأمريكي واليورو موضوعاً حيويًا في تحليل العلاقات الاقتصادية العالمية. مستقبل الدولار يتأثر بالعديد من العوامل الجوهرية، من بينها السياسات النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وتوجهات النمو الاقتصادي المحلي والدولي. فمن المتوقع أن يعمل الفيدرالي على استعادة الثقة عند تعزيز السيولة والتعامل مع التضخم، ما قد يدعم قيمة الدولار على المدى القصير. وإذا استمرت القضايا الجيوسياسية، مثل التوترات التجارية مع الصين أو الصراعات في أوروبا الشرقية، في التأثير على الأسواق العالمية، فمن الممكن أن يحافظ الدولار الأمريكي على مركزه كملاد آمن في أوقات عدم اليقين.

أما بالنسبة لليورو، فتتجه الأنظار إلى الأداء الاقتصادي لدول منطقة اليورو. العوامل التي تشكل مستقبل اليورو تتضمن السياسات المالية والإصلاحات الهيكلية التي تتبناها الدول الأعضاء. في حال نجحت منطقة اليورو في تجاوز التحديات الحالية من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتعزيز التجارة

⁸ النشرة الاقتصادية للبنك المركزي الأوروبي (العدد 2020/3).

البيئية، فقد يحقق اليورو مزيداً من الاستقرار والنمو. ومع ذلك، تتزايد المخاوف بشأن الفجوات الاقتصادية بين الدول الأوروبية والتأثيرات السلبية للهجرة والأزمات المالية، التي قد تعوق المسار الإيجابي.

إجمالاً، تعكس التوقعات المستقبلية لكل من الدولار واليورو توازناً دقيقاً بين القوة الاقتصادية المهيمنة والنمو المترابط. فبينما يحتفظ الدولار بموقعه كعملة عالمية رئيسية بفضل وضع الولايات المتحدة كقوة اقتصادية عظمى، يحتاج اليورو إلى تحقيق مزيد من التماسك الاقتصادي والسياسي لتأكيد وجوده في الأسواق العالمية. في ظل الظروف المتغيرة، من المرجح أن يتفاعل هذان النظامان النقديان بطرق معقدة، حيث قد يؤثر كل منهما على الآخر محاولاً تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

2/ مستقبل الدولار في ظل التغيرات العالمية

يمر الدولار الأمريكي بمرحلة تحول معقدة نتيجة التغيرات العالمية المتسارعة. هذه التغيرات تشمل تصاعد رقمه الاقتصادي العالمي، وزيادة التوترات التجارية، فضلاً عن التحولات الجيوسياسية متعددة الأبعاد. مع استمرار الاستعادة من موقع الدولار كعملة احتياطية عالمية، باتت هناك تحديات متزايدة تهدد هيمنته. إضافة إلى ذلك، أدى الابتكار في مجالات العملات الرقمية والبنية التحتية المالية إلى إعادة تقييم دور الدولار، مما يثير التساؤلات حول مدى قدرته على المحافظة على قوته في ظل هذه الظروف المتغيرة.

التحديات الرئيسية التي تواجه الدولار تتراوح بين تصاعد السوق المالية الأوروبية والصينية، وتعزيز سياسات البنوك المركزية حول العالم التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الدولار. تعززت مكانة اليورو بشكل ملحوظ كبديل محتمل، خاصة في ظل السعي الأوروبي لتطوير سياسات مالية موحدة وتقوية الروابط الاقتصادية بين دول الاتحاد. بحسب التقارير المالية الأخيرة، يمكن أن تساهم هذه الاتجاهات في تقليص العمق السوقي للدولار. ومع هذه الديناميكيات الجديدة، فإن التحولات في السياسة النقدية الأمريكية وتأثيرها المحتمل على التضخم وأسعار الفائدة سوف تلعب دوراً حاسماً في استقرار الدولار.

علاوة على ذلك، فإن التغيرات المناخية وتعزيز السياسات الاقتصادية المستدامة، تلعب أيضاً دوراً أكبر في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي. يشير العديد من الخبراء إلى أن الاقتصادات التي تستثمر في الابتكارات الخضراء والتكنولوجيا النظيفة قد تواجه تحولات في القوة الاقتصادية في العقود القادمة. تعتبر التدابير البيئية

والتوجهات نحو التنمية المستدامة جزءًا من الاعتبارات المهمة التي قد تسهم في إعادة تقييم مركز الدولار، في الوقت الذي يتزايد فيه الضغط على السياسات التقليدية. إن مستقبل الدولار في ظل هذه التحولات سيكون معقدًا، حيث يحتاج إلى تكيف مع بيئة عالمية متغيرة والقضايا الاقتصادية والاجتماعية المتطورة التي تواجهها.

2/ مستقبل اليورو في الأسواق العالمية

يُعدُّ مستقبل اليورو في الأسواق العالمية موضوعًا ذا أهمية متزايدة نظرًا للتغيرات الديناميكية التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية. على الرغم من أن اليورو يظل العملة الثانية الأكثر تداولًا بعد الدولار الأمريكي، فإن التحديات التي تلوح في الأفق قد تؤثر على مكانته كمخزن قيمة ومقياس للتجارة الدولية. تتبع هذه التحديات من مجموعة من العوامل، بما في ذلك السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي، التوترات السياسية داخل منطقة اليورو، والضغوط الناتجة عن حركات التجارة العالمية. وعليه، يُعتبر استقرار الاتحاد الأوروبي وقدرته على معالجة القضايا الداخلية مثل الدين العام والبطالة عوامل حاسمة ستؤثر على دور اليورو.

من جهة أخرى، يجب مراعاة التنافس المتزايد من العملات الرقمية وابتكارات التمويل، والتي بدأ بعضها يُظهر إمكانية قوية لزعزعة الاستقرار الذي يحتفظ به اليورو. في ظل سعي بعض الدول نحو اعتماد العملات الرقمية للبنك المركزي، فإن فرصة التحول إلى نظم مالية مبتكرة قد تشكل تهديدًا لعملة اليورو التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الاتحاد الأوروبي ألا يغفل عن التأثيرات الجيوسياسية المتزايدة، خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو التعددية القطبية. هذا يعني أن أي تقلب في العلاقات التجارية مع الأطراف الرئيسية مثل الولايات المتحدة أو الصين يمكن أن يحدث تأثيرات لا تُستهان بها على قيمة اليورو وأهميته في النظام المالي الدولي.

في هذا الإطار، يُتوقع أن يستمر اليورو في استعادة بعض القوة، ولكن مع تحقيق حالة من المرونة في التعاطي مع الظروف المتغيرة. لذا، فإنه من الضروري للأطراف المعنية وضع استراتيجيات تواصل واضحة وفعالة لدعم قيمة اليورو وتقويته على الساحة العالمية. فعلى الرغم من التحديات، يبقى اليورو مرشحًا لمستقبل يقوم على التكيف والابتكار، مما يعزز قدرته على المنافسة ويحقق له مكانة مستقرة في الأسواق العالمية. من المهم أن يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسات نقدية ومالية متنسقة لضمان استدامة اليورو واستقراره في مواجهة ضغوط السوق المتزايدة.

خلاصة:

في ختام هذا التحليل حول الدولار الأمريكي وتحديات اليورو، من الضروري أن ندرك الديناميكيات المعقدة التي تحكم نظام العملات العالمي. الدولار الأمريكي، بصفته العملة الاحتياطية الرئيسية، يتمتع بسمعة قوية أثبتت جاذبيتها في مواجهة تحديات متعددة بما في ذلك الأزمات الاقتصادية والسياسية. إن قوة الدولار تحظى بدعم نظام مالي متين واقتصاد قوي، مما يجعله الخيار الأول للعديد من الدول في عملياتهم التجارية والمالية. ومن جهة أخرى، يواجه اليورو تحديات بنيوية هيكلية تطرح تساؤلات حول استدامته كبديل فعال للدولار في السوق العالمية.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها أوروبا لتعزيز عملتها، لا يزال هناك حواجز أمام تحقيق التكامل المالي الكامل، مثل تباينات السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في منطقة اليورو. بالإضافة إلى ذلك، الأحداث السياسية مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمخاوف بشأن الاستقرار الاقتصادي في دول معينة قد ساهمت في إثارة القلق بشأن مستقبل اليورو. إن هذه التحديات تبرز الفجوة بين الطموحات الأوروبية من جهة والواقع الاقتصادي والسياسي المعقد من جهة أخرى، مما يصعب المهمة أمام إمكانية اختراق اليورو لمكانة الدولار الأمريكية.

ختامًا، يبقى الاهتمام بمستقبل الدولار واليورو ضرورة حتمية، حيث أن تأثيرهما يتجاوز حدود الاقتصاد المحلي ليشمل السوق العالمية. يتطلب استشراف مستقبل العلاقة بين هاتين العملتين فهماً عميقاً للظروف المحيطة بتطوراتها وتحليلًا دقيقاً للتغيرات المحتملة. بينما يبدو الدولار متجاوزًا للدخول في حقبة من الاستقرار النسبي، فإن اليورو، كعملة تعتمد على اتفاقات سياسية معقدة، يحتاج إلى تعزيز الثقة والتعاون لتعزيز قوته الاقتصادية. هذا التحدي يستمر ليكون في صميم النقاشات الاقتصادية الدولية حول دور العملات الأساسية في النظام الاقتصادي العالمي.

الفصل الثالث

الميزان التجاري الجزائري بين تغيرات الدولار وتخفيضات الدينار

الفصل الثالث

الميزان التجاري الجزائري بين تغيرات الدولار وتخفيضات الدينار

تمهيد

تتسم التجارة الخارجية الجزائرية بتحديات متعددة تتأثر بمستجدات النظام المالي الدولي، وأحد أبرز هذه المستجدات هو تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري. توظف الجزائر الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في تجاربه التجارية، مما يجعل أي تغييرات في سعره تؤثر مباشرة على الميزان التجاري. إن الأمر لا يتوقف على التأثير المباشر لأسعار الصرف، بل يمتد ليشمل الاستراتيجية الاقتصادية العامة للبلاد، التي تسعى إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في السنوات الأخيرة، شهد الدينار الجزائري إجراءات تقنين وتشديد من قبل السلطات النقدية، مما أسفر عن تقاطعات معقدة في سلوكيات السوق. وعند النظر إلى علاقة الدينار بالدولار، نجد أن تخفيض قيمة الدينار له آثار مزدوجة؛ فمن جهة، يمكن أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية؛ ولكن من جهة أخرى، يزيد من كلفة الواردات، مثل المواد الأولية والسلع الأساسية، التي تعتمد عليها الصناعات المحلية. هذه الديناميكيات المالية تؤثر في النهاية على الميزان التجاري، الذي يعكس الفائض أو العجز في التجارة الخارجية للبلاد، ويضعها أمام تحديات محورية لا بد من مواجهتها.

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري بعد الألفية الثانية

حاولنا في هذا المبحث، الخوض في خصائص الاقتصاد الجزائري من خلال اهم المحطات المرحلية التي عرفها منذ سنة 2000 وتطور احتياطات الصرف بالتركيز على خصائص التجارة الخارجية و تحليل هيكلتها.

المطلب الأول: محطات تطور الاقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة هذه الفترة تحولات كبيرة تتمحور حول عدد من الخصائص الأساسية التي تعكس تغيرات هيكلية وتأثرات عالمية. بعد سنوات من التراجع خلال التسعينيات، تبنى الاقتصاد الجزائري استراتيجية تنموية مدعومة بعائدات النفط والغاز التي تشكل العنصر الرئيسي في الموازنة العامة.

كانت هذه الفترة متمسة بارتفاع أسعار النفط، مما سهل على الحكومة تنفيذ برامج استثمارية واسعة النطاق وأدى إلى توفير ورفع مستويات الإنفاق العمومي. وبالتالي، تحسنت مؤشرات النمو الاقتصادي بفضل إيرادات النفط، حيث أصبح الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدلات متزايدة وحقق اقتصاد البلاد نمواً متوسطاً بمعدل يقدر بـ 4.5% سنوياً تقريباً¹.

ومع ذلك، ارتبطت خصائص الاقتصاد الجزائري أيضاً بعدد من التحديات الهيكلية: الاعتماد الشديد على قطاع النفط والغاز مع عدم التنوع الاقتصادي، حيث يهيمن هذا القطاع على أكثر من 90% من إيرادات التصدير. هذا الاعتماد أثر سلباً على استقرار الاقتصاد في مواجهة تقلبات أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تحديات عديدة تتعلق بالتشغيل والمنافسة المحلية، حيث كان مستوى البطالة مرتفعاً خاصة في صفوف الشباب، مما أثر سلباً على التنمية الاجتماعية. كما واجهت الحكومة صعوبات تتعلق بالإصلاحات الهيكلية الضرورية لتعزيز القطاع الخاص وزيادة جاذبيته للاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، قوبل الدينار الجزائري بتذبذبات كبيرة في قيمته، مما أثر على الميزان التجاري، خصوصاً في ظل تسارع وتيرة الواردات والنقص المتزايد في الصادرات غير النفطية. ومن جهة أخرى، تزايدت المخاوف من التضخم بسبب الإنفاق العمومي المفرط وعدم كفاءة بعض السياسات الاقتصادية، مما دعا إلى إعادة النظر في استراتيجية النمو. هذه الديناميكيات الاقتصادية تتطلب رؤية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نحو بناء قاعدة إنتاجية متينة تقلل الاعتماد على الموارد الطبيعية وتزيد من التنوع والإنتاجية، بما يتماشى مع التوجهات العالمية الرائدة في الاستثمار والنمو المستدام.

المطلب الثاني: تطور احتياطات الصرف الأجنبي

تطورت احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر ونجحت البلاد في القضاء على المديونية الخارجية بمرور الزمن، مما أدى إلى تحسينات ملحوظة في الاقتصاد الوطني والمجتمع. يتطلب فهم هذه التحولات دراسة دقيقة لتأثيراتها المتعددة في الجوانب المالية. هذه الديناميكيات تلقي الضوء على التحديات والفرص المستقبلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، مما يستدعي وضع استراتيجيات فعالة تعزز الاستقرار المالي وتساهم في النمو. عبر السنوات، شهدت الجزائر تغييرات مستمرة في إدارة احتياطات الصرف، مما أثر بشكل إيجابي

¹ تقرير البنك العالمي 2025/09

على قدرتها التنافسية في السوق العالمية تحت الظروف الاقتصادية المختلفة. لذا، من الضروري فحص وتحليل الوضع الراهن بدقة لفهم التحديات والفرص المتاحة وتأثيراتها على كافة فئات المجتمع.

المطلب الثالث: أهم البرامج التنموية بعد الألفية الثانية

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تطورات بارزة ومتنوعة في مجالات الاقتصاد المختلفة والشتى، حيث شهدت البلاد زيادة ملحوظة في أسعار النفط العالمية. كانت هذه الزيادات ذات تأثير كبير وهام للغاية على العائدات المالية التي تتلقاها الدولة، مما أسهم في تعزيز قدرتها على تحقيق برامج متنوعة ومختلفة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشمل الكثير من المجالات والأنشطة التي تدعم جميع فئات المجتمع، وتعزز من فرص النمو والازدهار الشامل. تعتمد هذه البرامج على أساليب مبتكرة، وتضع نصب عينها السعي لتحقيق نتائج إيجابية وملموسة تعود بالنفع على الجميع، مما يسهم في الارتقاء بجودة الحياة وتحسين الظروف المعيشية.. من جهة أخرى، تزايدت بشكل كبير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وهو ما أدى بوضوح إلى تحسن ملحوظ وملموس في الميزان التجاري للبلاد، وزيادة في تدفق العملة الصعبة، مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي. كل هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية ساهمت بصورة فعالة في تعزيز الأوضاع الاقتصادية العامة وتحسين الوضع المالي للدولة، مما أشاع حالة قوية من التفاؤل حيال مستقبل الاقتصاد الجزائري. كما أن هذه التطورات المهمة أتاحت فرصاً جديدة للنمو والتنمية في العديد من القطاعات الرئيسية مثل الصناعة والزراعة والخدمات، مما يعكس فجوة كبيرة نحو مستقبل أكثر إشراقاً لهذا البلد².

المطلب الرابع: خصائص التجارة الخارجية الجزائرية

تميزت التجارة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة بمجموعة من الخصائص التي تعكس التغيرات الاقتصادية والبيئة العالمية. في هذه الفترة، شهدت الجزائر تغييرات ملحوظة في هيكل التجارة، حيث كانت تعتمد أساساً على المواد النفطية، التي شكلت أكثر من 95% من إجمالي الصادرات. النمو في أسعار النفط خلال السنوات الأولى من الألفية الجديدة ساعد في تعزيز دخل البلاد، مما عكس أيضاً الديناميكيات الاقتصادية

² مخطط عمل الحكومة سنة 2021

الداخلية. ومع ذلك، أدى الانخفاض في أسعار النفط بعد عام 2014 إلى زيادة القلق بشأن الاستدامة الاقتصادية، مما جعل الحكومة تعيد التفكير في استراتيجياتها التجارية.

علاوة على ذلك، أثرت تدفقات الدولار بشكل مباشر على التجارة الخارجية الجزائرية، حيث ارتبطت قوة الدينار بتقلبات سعر الدولار. مع تراجع قيمة الدينار في السنوات الأخيرة، واجه المستوردون الجزائريون تحديات متزايدة، حيث زادت تكاليف الواردات، مما أثر سلباً على التركيبة السعرية للسلع. وفي إطار الجهود للتنوع الاقتصادي، اتجهت الحكومة إلى تعزيز القطاعات غير النفطية، مثل الصناعة الزراعية والمنسوجات، من أجل تقليل الاعتماد على مداخل النفط والغاز وخفض عجز الميزان التجاري.

بالإضافة إلى ذلك، تنامت جهود الجزائر في إقامة شراكات تجارية إقليمية ودولية، حيث سعت الحكومة إلى توقيع اتفاقيات تجارية مع دول أخرى لتعزيز الصادرات. وبالرغم من هذه الجهود، واجهت التجارة الخارجية الجزائرية تحديات عدة مثل البيروقراطية، والشفافية، ومشكلات النقل والمواصلات. تلك العوامل كان لها دور رئيس في تحديد ملامح التجارة الخارجية، الأمر الذي يفسر التوترات المستمرة في الميزان التجاري الجزائري على مدار العقد الأخيرين.

1/ هيكل الواردات

تتميز هيكل الواردات في الجزائر خلال هذه الفترة بتنوعها وتعقيدها، حيث تتأثر عدة عوامل محلية وعالمية بفعل التغيرات الاقتصادية والسياسات التجارية. تعد السلع الاستراتيجية مثل المواد الغذائية، والمنتجات النفطية، والمواد الأولية الصناعية من أبرز الواردات، ما يشير إلى اعتماد الجزائر الكبير على الخارج في تلبية احتياجاتها. تسهم هذه الواردات في دعم الاقتصاد الوطني عبر تزويد السوق المحلية بالمواد الضرورية، لكنها أيضاً تعكس التحديات المرتبطة بالاعتماد المفرط على البضائع المستوردة.

على مدى العقد الماضي، أظهرت هيكل الواردات الجزائرية تطوراً ملحوظاً، حيث انتقلت من الانحياز نحو السلع الأساسية إلى تنوع أكبر يشمل التكنولوجيا والمعدات. ظهرت هذه الديناميكية كرد فعل على الحاجة إلى تحديث البنية التحتية الصناعية وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية. ومع ذلك، يظل تأثير التقلبات العالمية في أسعار السلع الأساسية والثروات الطبيعية يوماً بعد يوم مكوناً رئيسياً يوجه اتجاهات الواردات الجزائرية، مما يتطلب استراتيجيات فعالة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بذلك.

تجدر الإشارة أيضاً إلى دور السياسات الاقتصادية الحكومية في تشكيل هيكله الواردات، حيث يتمثل أحد أبرز الأبعاد في تطبيق الرسوم الجمركية والحوافز المالية التي تهدف إلى تحفيز الإنتاج المحلي. ومع ذلك، لا تزال التحديات مستمرة، مثل الفساد الإداري والعوائق البيروقراطية، مما يؤثر سلباً على فعالية هذه السياسات. بالنظر إلى المستقبل، يتطلب الأمر استراتيجيات مبتكرة لتعزيز الشفافية وتحسين بيئة الأعمال، مما يمكن الجزائر من تحقيق توازن أفضل في هيكلتها الواردات ويعزز استدامة الاقتصاد الوطني.

2/ هيكله الصادرات

تتسم هيكله الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة بتغيرات ملحوظة تعكس الطبيعة الديناميكية للاقتصاد العالمي والتحديات التي واجهتها البلاد. في هذه الفترة، جرت عملية التنوع في الصادرات بشكل محدود، حيث ظلت المنتجات النفطية تصدر قائمة الصادرات، مما شكل نقطة ضعف للبلاد في مواجهة تقلبات الأسعار العالمية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنوع قاعدة الصادرات من خلال تعزيز المنتجات الزراعية والصناعية، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق النجاح المنشود.

الهيكل العام للصادرات الجزائرية اتسم بتركيز كبير على النفط والغاز، حيث شكلت هذه الموارد ما يقارب 95% من إجمالي الإيرادات من الصادرات. وهذا التركيز يعكس الاعتماد الكبير على هذه الموارد الطبيعية، مما يسهم في هشاشة الاقتصاد في ظل انخفاض الأسعار أو الأزمات الاقتصادية. ورغم ذلك، فإن الحكومة الجزائرية قامت بإدخال عدد من الإصلاحات الهيكلية والنقدية بهدف تحسين القدرة التنافسية للمنتجات غير البترولية، بما في ذلك زيادة الاستثمارات في قطاعات الصناعة الغذائية، والمواد الكيميائية، والمنتجات الزراعية، إلا أن التقدم في هذا الاتجاه كان بطيئاً.

كذلك، يمكن الإشارة إلى أن الصادرات الجزائرية قد واجهت تحديات مرتبطة بعملية التصدير نفسها، مثل ضعف البنية التحتية والمشكلات اللوجستية. كانت هذه العوامل تعيق الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتقلل من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية. إضافة إلى ذلك، كان هناك نقص في التمثيل الدبلوماسي والتجاري في بعض الأسواق العالمية، مما جعل فرص التوسع محدودة. بالتالي، فإن هيكله الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة تعكس صورة معقدة تتمحور حول التحديات المتزايدة في عالم التجارة العالمية، وحاجة الجزائر الماسة إلى تطوير استراتيجيات جديدة تركز على التنوع وتعزيز القدرات الإنتاجية.

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري

لتحليل عناصر الميزان التجاري الجزائري، نقوم بعرض تاريخي منذ الاستقلال للميزان التجاري، تطوره ومدى تأثره بالأزمات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وتبيان تأثير الدولار عليه.

المطلب الأول: مسار الميزان التجاري الجزائري

مسار الميزان التجاري الجزائري يعكس التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال في عام 1962. بعد الاستقلال، اختارت الجزائر نموذجاً اقتصادياً يركز أساساً على القطاع العام، حيث قامت الحكومة بتأميم العديد من الصناعات، مما أثر بشكل كبير على هيكل الميزان التجاري. في تلك الفترة، كانت مداخيل الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية والغازية، التي ساعدت في تحقيق فائض في الميزان التجاري. إلا أن الاعتماد المكثف على هذه الموارد النفطية جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات، خصوصاً مع حدوث تغيرات في أسعار النفط عالمياً³.

بحلول الثمانينات، بدأت الجزائر تعاني من أزمات اقتصادية متعددة، كان من أهمها انخفاض أسعار النفط الذي أثر سلباً على العائدات. تصاعدت مشكلة الدين الخارجي وزادت الضغوط على ميزان المدفوعات، مما أدى إلى تراجع الفائض التجاري وتحويله إلى عجز. استمر هذا الاتجاه حتى التسعينات، حيث تعرض الميزان التجاري لتحديات أكبر بفعل الأزمات الداخلية والسياسات الاقتصادية غير الفعالة. في هذه المرحلة، قامت الحكومة بتنفيذ إجراءات تقشفية وفتح الاقتصاد لمزيد من الاستثمارات الأجنبية، مما أسهم تدريجياً في تحسين الميزان التجاري، على الرغم من أن هذا التحسن كان غير دائم.

في الألفية الجديدة، ومع الارتفاع الكبير في أسعار النفط، شهدت الجزائر عائداً ضخماً ساهم في استعادة توازن ميزانها التجاري. ومع ذلك، أدى تقلب أسعار النفط وارتفاعات قيمة الدولار إلى عدم استقرار مستدام في الميزان. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الجزائر من سوء تنظيم في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية، مما يقلل من قدرة البلاد على تحقيق تنوع اقتصادي فعّال. لذلك، تبقى المساعي نحو تعزيز

³ عبد اللطيف بن اشنهو، الاقتصاد الجزائري: من التخطيط إلى السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 148.

الميزان التجاري مرتبطة بالإصلاحات الهيكلية الضرورية وتكثيف السياسات المالية لمواجهة التغيرات الخارجية والداخلية، لضمان استدامة النمو الاقتصادي في المستقبل⁴.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري منذ الاستقلال

تطور الميزان التجاري الجزائري منذ الاستقلال عام 1962 يمثل محورا حيويا لفهم التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد. في السبعينات، كان الميزان التجاري يحقق فائضا ملحوظا، بفضل ارتفاع أسعار النفط وازدهار الصادرات النفطية. هذا الفائض سمح للحكومة الجزائرية بتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية. ومع ذلك، بدأت هذه الديناميكية تتغير في الثمانينات مع تراجع أسعار النفط عالمياً، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة وظهور عجز في الميزان التجاري.

خلال التسعينات، تفاقمت الأمور مع تزايد الأزمات الاقتصادية والمالية، حيث أدت الحرب الأهلية إلى تقجر الأوضاع الأمنية وتراجع الاستثمارات. وعليه، أصبحت الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الأساسية، مما زاد من العجز التجاري. ومع بداية الألفية الجديدة، أظهرت الحكومة الجزائرية جهوداً ملحوظة لإصلاح الاقتصاد وتعزيز الإنتاج المحلي، غير أن الاعتماد على العائدات النفطية كان لا يزال جلياً. كما أضحت سياسات التخفيض من قيمة الدينار تهدف إلى تحسين تنافسية الصادرات على الساحة الدولية.

بانقضاء العقدين الأولين من الألفية الجديدة، شهد الميزان التجاري الجزائري تقلبات واضحة، متأثراً بمسار سعر الدولار والتوجهات العالمية. فمع زيادة الطلب على السلع المستوردة بسبب الاستهلاك المحلي المتزايد، أصبح واضحاً أن التحديات أمام تحقيق توازن مستدام في الميزان التجاري تتوسع. إضافةً إلى ذلك، نشأت قضايا بنيوية مثل التنوع الاقتصادي وتحسين الإنتاجية، وهي استراتيجيات ضرورية لضمان استقرار الميزان التجاري على المدى الطويل. لذا، فإن سياق تطور الميزان التجاري منذ الاستقلال يعكس تناقضات وعوائق تتطلب معالجة شاملة لاستعادة الفائض وخلق اقتصاد أكثر استدامة.

⁴ عبد المجيد قدي، الجزائر: مسار اقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 215.

المطلب الثالث: الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الميزان التجاري

تتأثر الميزان التجاري الجزائري بشكل مباشر بالأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد على مر العقود. في الأوقات التي تتعرض فيها الجزائر لأزمات اقتصادية، تكون النتائج واضحة في انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري. هذه الأزمات غالباً ما ترتبط بتقلبات أسعار النفط، باعتباره المصدر الرئيسي لعائدات البلاد، حيث تلعب أسعار النفط دوراً حيوياً في تحديد القوة الشرائية للدينار وتحقيق الاستقرار المالي. عندما تتعرض أسعار النفط لانخفاض حاد، كما حدث في الأزمات العالمية السابقة، تؤثر هذه التغيرات سلباً على عوائد الدولة، مما يدفعها إلى تقليل الاستثمارات وتحميل الأنشطة الاقتصادية.

علاوة على ذلك، يساهم ارتفاع أسعار الدولار مقابل الدينار في تفاقم الأزمات. الانخفاض المتكرر لقيمة الدينار يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات، ويزيد من الضغوط التضخمية التي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين. في الأوقات التي تنخفض فيها قيمة الدينار، تشهد الجزائر زيادة في قيمة السلع المستوردة، مما يزيد من انتشار العجز التجاري. هذه الديناميكية تضع العبء على الحكومة لتعزيز السياسات النقدية والتجارية من أجل تحقيق التوازن المطلوب في الميزان التجاري.

في إطار هذه الأزمات، أصبح من الضروري اعتماد استراتيجيات لتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاقتصاد غير النفطي، بما في ذلك تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الصادرات، يمكن للجزائر أن تتجاوز هذه الأزمات، وتضمن استقرار الميزان التجاري على المدى الطويل. ولكن يتطلب ذلك رؤية ومخططات ملموسة، وذلك لبناء اقتصاد مرن قادر على مواجهة تحديات السوق العالمية وتقلباتها.

المطلب الرابع: تأثير الدولار على الميزان التجاري

تأثير الدولار على الميزان التجاري يمثل أحد العناصر الأساسية لفهم الديناميكيات الاقتصادية في الجزائر. تلعب العملة الأمريكية، باعتبارها عملة الاحتياط العالمية، دوراً محورياً في تحديد التكاليف والأسعار على الصعيدين المحلي والدولي. عندما يشهد الدولار ارتفاعاً في قيمته مقابل الدينار، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات، مما يعكس تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري. فعلى سبيل المثال، تعتمد الجزائر

بشكل كبير على استيراد السلع الضرورية مثل المواد الغذائية ومعدات التصنيع، وبالتالي فإن أي زيادة في سعر الدولار تعني تكاليف أعلى للواردات، مما يسهم في تفاقم العجز التجاري.

في المقابل، فإن زيادة قيمة الدولار يمكن أن تفتح أمام الصادرات الجزائرية فرصاً جديدة، وخاصة السلع التي يتم تصديرها إلى الدول التي تعتمد على الدولارات في معاملاتها التجارية. إذا كانت المنتجات الجزائرية تتغير وفقاً لتقلبات سعر الدولار، فإن ذلك قد يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق الخارجية. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل التأثير السلبي الناتج عن زيادة الواردات وأسعارها، والذي يقوض من قدرة السوق المحلي، ويساهم في زيادة معدلات التضخم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات في مؤشرات الدولار تؤثر على الثقة الاستثمارية. يستشعر المستثمرون تأثير تقلبات الأسواق العالمية، حيث أن خفض قيمة الدينار قد يؤدي إلى قلق حول استدامة الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، مما يؤثر بدوره على قراراتهم بفتح استثمارات جديدة. يشير هذا إلى الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات اقتصادية تحسن الجزائر من التقلبات العالمية، عبر تنويع الصادرات وزيادة الاعتماد على السوق المحلية لتعزيز الميزان التجاري، والاستفادة من التحولات الاقتصادية العالمية.

المبحث الثالث: نظام الصرف في الجزائر وتطوراتها

محاولة منا فهم تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، نستعرض نظام الصرف المعتمد في الجزائر من خلال التحولات المدرجة في كل مرحلة من مراحل التسيير.

المطلب الأول: تحولات نظام الصرف في الجزائر

نظام الصرف في الجزائر يعرف تحولات معقدة تتأثر بالعوامل الاقتصادية المحلية والدولية. يعتمد النظام النقدي في الجزائر على عملة الدينار، وهو ما يعكس استقرار البلد الاقتصادي. تقوم الحكومة الجزائرية بتحديد سعر الصرف من خلال إدارة عرض النقود والتدخل في سوق الصرف. علاوة على ذلك، يتحكم بنك الجزائر في سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي، وذلك بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والمساعدة في التأقلم مع تغييرات السوق.

تواجه الجزائر تحديات متعددة في سياق نظام صرفها، حيث تؤثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني بشكل مباشر. باعتبار النفط المصدر الرئيسي للإيرادات، فإن انخفاض أسعاره يعكس نقص العملة الصعبة ويدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لحماية الدينار. على سبيل المثال، استجاب البنك المركزي للضغط من خلال تخفيض قيمة الدينار في عدة مناسبات بغرض تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، مما قد يساعد في تحسين العجز في الميزان التجاري.

وفي إطار السعي لتحقيق تكامل الاقتصاد الجزائري في السوق العالمي، تم إدخال بعض الإصلاحات في نظام الصرف. وهي تشمل تحسين السياسة النقدية وتعزيز الشفافية في عملية تحديد الأسعار، مما يسهم في قدرة المستثمرين المحليين والأجانب على اتخاذ قرارات مستنيرة. من الضروري أيضاً العمل على تطوير السوق المالية الوطنية وتوسيع قاعدة العملة الصعبة المتاحة، إذ يشكل ذلك قاطرة للنمو واستقرار الدينار. كما أن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد يساعد في التكيف مع التغيرات العالمية ويعزز من قدرة الجزائر على المنافسة في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: نظام سعر الصرف الثابت

نظام سعر الصرف الثابت هو نظام اقتصادي يعتمد إلى تثبيت قيمة العملة الوطنية مقابل عملة أخرى، وغالباً ما تكون عملة قوية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو. يهدف هذا النظام إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار وتعزيز الثقة في العملة المحلية من خلال تقليل التقلبات المتزايدة التي قد تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية. يعتمد نجاح هذا النظام على الحفاظ على احتياطات نقدية كافية من العملة الأجنبية لمساندة التدخل في السوق عند حصول أي ضغوط تنافسية أو اقتصادية على العملة الوطنية.

تقوم السلطات المالية، مثل البنك المركزي، بتحديد سعر الصرف الثابت والعمل على تدخله عند الحاجة لضمان استقرار ذلك السعر. في ظل نظام سعر الصرف الثابت، يمكن أن تتعرض الدولة لتحديات عدة، أبرزها تحديد مستوى الفائدة وأسعار السلع والخدمات. كما أن تقييد البنك المركزي بالاحتفاظ بنسبة معينة من احتياطات العملة الأجنبية قد يؤدي إلى صعوبة في مواجهة الضغوط الناتجة عن انخفاض قيمة العملة أو الأزمات الاقتصادية المفاجئة. ينجم عن عدم القدرة على تعديل سعر الصرف استنزاف الاحتياطات الأجنبية، مما قد يضطر السلطات إلى اتخاذ إجراءات تقشفية.

مع تزايد التقلبات في الأسواق المالية العالمية والتغيرات في قيمة الدولار الأمريكي، أصبح تبني نظام سعر الصرف الثابت تحديًا يواجه العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر. يتطلب ذلك تنسيقًا دقيقًا بين السياسة النقدية والمالية، فضلاً عن ضرورة تنمية القطاعات الاقتصادية الانتاجية وتقادي الاعتماد المفرط على الواردات. يعتبر توازن الميزان التجاري هدفًا رئيسيًا، حيث يرتبط سعر الصرف ارتباطًا وثيقًا بالتجارة الخارجية؛ إذ كلما انخفض الدينار أو واجه ضغوطًا، تتأثر السلع المستوردة وتصبح كلفتها أعلى، مما يؤثر بالتبعية على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف

تعد مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف إحدى الفترات الحاسمة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، حيث تتعلق هذه المرحلة بإدارة سعر الصرف في ظل التغيرات المستمرة في أسواق العملات، والتي أصبحت أكثر تعقيدًا بفعل العوامل الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية. في هذه الفترة، أصبحت إدارة سعر الصرف تتطلب استجابة فورية للضغوط الخارجية، مثل تقلبات الدولار والانخفاضات المحتملة في قيمة الدينار. هذه التحديات تتطلب استخدام آليات تنظيمية متقدمة لتكييف السياسات النقدية، وتعزيز الديناميكية اللازمة في السوق المالي.

أحد الجوانب الهامة في هذه المرحلة هو الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام أكثر مرونة. حيث أدى هذا الانتقال إلى زيادة قدرة البنك المركزي على التكيف مع التغيرات المستمرة في أسعار الصرف، وبالتالي تسهيل التجارة الخارجية وتحسين الميزان التجاري. من خلال هذه الاستجابة المتكيفة، تمكنت السلطات المالية من تقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات الخارجية وتمكين الاقتصاد من مواجهة التحديات الناجمة عن تذبذب أسعار السلع الأساسية.

كذلك، تركزت الجهود على تطوير أدوات جديدة للسيطرة على المعروض النقدي وتأثيره على سعر الصرف. يعد اعتماد سياسات تناسبية كالتدخل في الأسواق المالية إحدى الاستراتيجيات المعتمدة للحد من تأثير التقلبات على الدينار. وبالتالي، تعتبر هذه المرحلة مركزية في تحسين توازن ميزان المدفوعات وتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر. من خلال فهم مثل هذه الديناميكيات الاقتصادية، يمكن توضيح دور سعر الصرف وتأثيره على التجارة والاستثمار، مما يعكس أهمية التوجه نحو إدارة مرنة ومتكيفة لسعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

المطلب الرابع: مرحلة تعويم سعر صرف الدينار الجزائري

مرحلة التعويم تحظى بمكانة بارزة في سياق الاقتصاد الجزائري، حيث تعكس التحولات التي طرأت على سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وبالأخص الدولار الأمريكي. انطلقت هذه المرحلة بشكل رسمي في عام 2018، عندما قررت الحكومة الجزائرية تخفيض قيمة الدينار كجزء من استراتيجية تهدف إلى تعزيز ميزان المدفوعات والتخفيض من الفجوة التضخمية. تعويم الدينار يمثل نهجًا مختلفًا عن إدارة سعر الصرف الثابت الذي تم الاعتماد عليه على مدى عقود، وبالتالي فإنه يعكس التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية وتعقيدها.

الأثر العميق لعوامل مثل سعر صرف الدولار على الواردات كان واضحاً في فترة التعويم. فقد أصبح الدولار العملة المرجعية بالنسبة للسلع المستوردة، مما أدى إلى زيادة التكلفة الإجمالية للعديد من المنتجات والسلع الأساسية. كان لهذا التأثير تداعيات فورية على الميزان التجاري، حيث ارتفعت فاتورة الواردات بشكل ملحوظ نتيجة لترفع تكلفة الشراء، مما أدى إلى ضغط إضافي على احتياطات النقد الأجنبي. ومع انزلاق الدينار، شهد الاقتصاد الجزائري تطورات متضاربة بين زيادة العوائد المالية من صادرات الغاز والنفط، وازدياد ضغط الواردات.

على صعيد الصادرات، التأثير كان غير متساوي. بينما ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بفضل ضعف الدينار، لم تتمكن الجزائر من تحقيق تنوع كافٍ في هيكلها الإنتاجي، مما جعلها تتأثر بتحركات أسعار النفط بشكل أكبر. بالطبع، قد يتسبب التعويم في تحسين تنافسية الأسعار للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية، إلا أن التحديات الهيكلية التي ما زالت قائمة في الاقتصاد الوطني وضغوط العولمة والمنافسة الدولية وضعت قيوداً على استغلال هذه الفرص. في هذه المرحلة، يتضح أن التعويم لا يكفي بمفرده لمعالجة الفجوات الهيكلية في الاقتصاد، بل يتطلب تبني سياسات أخرى تركز على التنمية الشاملة وتحفيز القطاعات غير النفطية، لضمان تحسن مستدام في الميزان التجاري الجزائري.

المبحث الرابع: تقلبات أسعار الصرف وأثرها على الميزان التجاري

من خلال هذا المبحث نوضح تقلبات أسعار صرف الدولار وأثرها على عناصر الميزان التجاري الجزائري، وفي مرحلة ثانية أثر أسعار صرف الأورو مروراً بتخفيضات الدينار وتأثيره على الميزان التجاري.

المطلب الاول: سعر صرف الدولار وتأثيره على الواردات

يُعتبر سعر صرف الدولار الأمريكي سمة حاسمة تؤثر بشكل مباشر على واردات الجزائر. يتأثر سعر الصرف بعدد من العوامل الاقتصادية، بما في ذلك السياسات النقدية الأمريكية، وتقلبات الأسواق العالمية، والعرض والطلب على الدولار في الأسواق المحلية. فعندما يرتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري، يميل تكلفة الواردات إلى الزيادة، مما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة. بسبب اعتماد الجزائر الكبير على استيراد المواد الخام والسلع الاستهلاكية، فإن أي زيادة في سعر الدولار تعني زيادة في تكلفة هذه الواردات، وهو ما قد ينعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى التضخم⁵.

تعود الأسباب وراء التراجع المحتمل لقيمة الدينار الجزائري أمام الدولار إلى المشاكل الاقتصادية المحلية، بما في ذلك تراجع الإيرادات النفطية. فمع تقدير أن النفط يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن تذبذبات أسعاره تؤثر بشكل كبير على الأوضاع المالية للدولة. عند تراجع أسعار النفط، تصبح الحكومة مضطرة للاستيراد بكثافة لتلبية احتياجات السوق المحلية، مما يجبرها على اللجوء للأسواق العالمية، حيث تستوجب عملية الدفع بالدولار. هذا الطلب المتزايد على الدولار يزيد من ضغطه على قيمة الدينار، مما يؤدي إلى دورة تعتمد فيها الواردات بشكل متزايد على الدولار الذي يتعزز أداؤه.

تتجاوز الآثار الاقتصادية لتقلبات سعر الدولار التأثيرات المباشرة على التضخم وأسعار السلع. إذ أن زيادة الأسعار قد تؤدي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية أكثر تعقيداً، من بينها زيادة الفقر وتراجع مستوى المعيشة. بالإضافة إلى ذلك، قد تترتب على ذلك آثار سلبية على الاستثمار المحلي، حيث يتحمل المستهلكون والشركات تكاليف أعلى، مما يندرج بمخاطر اقتصادية في المستقبل. إن التحديات المرتبطة بسعر الدولار تبرز الحاجة إلى سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تعزيز الدينار وتحسين هيكل الواردات بحيث يتم تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية.

المطلب الثاني: تأثير سعر صرف الدولار على الصادرات

تعتبر الصادرات الجزائرية أحد العوامل الرئيسية في الاقتصاد الوطني، حيث تلعب العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي، دوراً حيوياً في تحديد القوة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

⁵ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2025 حول التطور الاقتصادي والنقدي.

يرتبط حجم الصادرات الجزائرية بشكل وثيق بتغيرات سعر صرف الدولار، فعندما يرتفع سعر الدولار مقابل الدينار الجزائري، تصبح السلع الجزائرية أغلى تكلفة في الأسواق الدولية، مما قد يؤدي إلى تراجع الطلب عليها. يتأثر هذا الوضع بشكل خاص بقطاع المحروقات، الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يسهم في نحو 93% من إجمالي الصادرات⁶.

علاوة على ذلك، تؤدي التغيرات في سعر صرف الدولار إلى تقلبات في إيرادات الصادرات، مما يخلق حالة من عدم اليقين للمصدرين. يتمثل خطر ذلك في أن الموردين قد يجدون أنفسهم غير قادرين على تحديد الأسعار بشكل دقيق، مما يعقد علاقاتهم التجارية ويجعل من الصعب التنبؤ بالعوائد المستقبلية. تعتمد الجزائر على الصادرات من النفط والغاز، وعندما ينخفض سعر الصرف، تنقلص فجوة العوائد، وهذا يؤثر سلباً على التوازن التجاري ويزيد من الضغوط المالية على الدولة.

من جهة أخرى، تبذل الحكومة الجزائرية جهوداً لتحسين الميزان التجاري عبر تعزيز صادرات أخرى مثل المنتجات الزراعية والصناعات التحويلية. ولكن يبقى تحدي تقلب سعر الدولار هو ما يؤثر بشكل جوهري على قدرة الجزائر على تحقيق هذه الأهداف، حيث أن القدرة التنافسية للمنتجات المحلية تعتمد إلى حد كبير على استقرار سعر الصرف ومثابته. لذلك، يتوجب على صناع القرار في الجزائر الإلمام باستراتيجيات تضمن استقرار الدينار والعمل على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية كسبيل لمواجهة تأثيرات أسعار الدولار المتقلبة.

المطلب الثالث: سعر صرف اليورو وتأثيره على الواردات والصادرات

تعتبر الجزائر من الدول التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات سعر صرف اليورو⁷، حيث يلعب هذا السعر دوراً حاسماً في تحديد كفاءة الصادرات الوطنية. يرتبط سعر صرف اليورو بالعديد من العوامل الاقتصادية العالمية والمحلية، بما في ذلك استقرار السوق الأوروبية والتوجهات نحو النمو أو الانكماش. عندما يرتفع سعر اليورو مقارنةً بالعملة الأخرى، ينعكس ذلك إيجابياً على الصادرات الجزائرية، خاصة تلك المرتبطة

⁶ التقرير السنوي 2025 لبنك الجزائر .

⁷ تقرير 2020 لبنك العالمي .

بالموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط. في هذه الحالة، يصبح سعر المنتجات الجزائرية في الأسواق الأوروبية أكثر تنافسية، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب عليها.

1/ تأثير سعر صرف اليورو على الصادرات الجزائرية

على الجانب الآخر، يواجه المصدرون الجزائريون تحديات عندما ينخفض سعر صرف اليورو. هذا الانخفاض يمكن أن يقلل من العائدات الدولارية للمصدرين، مما يؤثر على الربحية بشكل مباشر. إضافة إلى ذلك، قد يتطلب الأمر من الشركات الجزائرية إعادة تقييم استراتيجيات التسعير والتسويق لمواكبة التغيرات في أسعار الصرف. تلعب دقة التوقعات حول سعر اليورو وتأثيراتها على التكاليف والعائدات دورًا حاسمًا في استراتيجيات التصدير، مما يعكس أهمية الفهم العميق لتحركات الأسواق.

وفي سياق آخر، يجب على الجزائر أيضًا مراعاة الاعتماد على تنوع الأسواق، حيث يزيد تنوع الشركاء التجاريين من القدرة على مواجهة التقلبات في سعر صرف اليورو. إن توسيع نطاق الصادرات ليشمل أكثر من سوق واحد يقلل من تأثير أي تقلبات سعرية غير مواتية. بالتالي، يسهم التركيز على تطوير الصناعات التحويلية وتحسين جودة المنتجات المحلية في تعزيز القدرة التنافسية، وهذا يظهر بوضوح كيف يمكن أن يؤثر سعر صرف اليورو على الصادرات الجزائرية بطرق متعددة ومعقدة.

2/ تأثير سعر صرف اليورو على الواردات الجزائرية

تؤثر تقلبات سعر صرف اليورو بشكل ملحوظ على الواردات الجزائرية، نظرًا لدور اليورو الكبير في التجارة الدولية ومدى اعتماد الجزائر على السلع المستوردة، خصوصًا من الدول الأوروبية. تعتبر الجزائر سوقًا متزايد الأهمية للسلع الأوروبية، حيث يشكل اليورو العملة الأساسية للتسويات المالية في هذه المواد. عند ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدينار الجزائري، تزداد تكلفة السلع المستوردة، مما يضغط على الميزانية الوطنية ويؤدي إلى تضخم أسعار المواد الأساسية. تأثر القضايا الاقتصادية المختلفة، كالاستثمار الأجنبي ونسب التضخم المحلي، أيضًا بالأسعار الناتجة عن تقلب سعر الصرف.

يُعد التوازن في التجارة الخارجية الجزائرية عاملاً محوريًا، إذ تعتمد البلاد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجات السوق المحلية. تشمل هذه الواردات السلع الاستهلاكية والآلات والتكنولوجيا. بالتالي، تُعتبر تقلبات سعر صرف اليورو مؤثرًا رئيسياً على القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث قد يؤدي ارتفاع السعر إلى

انخفاض في الكميات المشتراة، مما يؤثر سلبًا على الاستهلاك المحلي والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين سعر الصرف وتكاليف الاستيراد لا تؤثر فقط على الأسعار، بل تؤثر أيضًا على علاقات الجزائر التجارية مع شركائها الأوروبيين.

في سياق الجهود الحكومية الرامية إلى تقليل الاعتماد على الواردات، يُفضّل تعزيز الإنتاج المحلي، وهو ما يتطلب استراتيجيات فعالة للتقليل من التأثيرات السلبية لتقلبات سعر صرف اليورو. وتبرز أهمية هذه الاستراتيجيات في توجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية بما يساهم في تحسين التوازن التجاري للبلاد. إذا تمكنت الجزائر من تعزيز قدراتها الإنتاجية المحلية، فإن ذلك يمكن أن يخفف من تقلبات الأسعار التي تنتج عن تغيرات سعر الصرف، مما قد يضمن استقرارًا أكبر للاقتصاد الوطني أمام تقلبات السوق العالمية.

المطلب الرابع: أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

تُعتبر تخفيضات الدينار الجزائري إجراءً اقتصاديًا اتخذته الحكومة في محاولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والميزان التجاري الذي يعاني من الاختلال. يتأثر الدينار بشكل ملحوظ بتقلبات سوق النفط والأسعار العالمية، حيث إن اعتماد الجزائر على صادرات النفط والغاز يجعل اقتصادها حساسًا للاختلافات في إيرادات الطاقة. نتيجةً لتخفيض قيمة الدينار، يواجه الاقتصاد تحديات تتعلق بمستوى التضخم وأسعار المواد الأساسية. في ناحية أخرى، يُعتبر تخفيض الدينار وسيلةً لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، إذ يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الجزائرية في الأسواق الخارجية.

أسباب تخفيض الدينار متعددة، منها انخفاض عائدات النفط التي تمثل المصدر الأساسي للإيرادات العامة، وزيادة العجز في الميزانية، إضافةً إلى صعوبة الحصول على تمويل خارجي. تسعى الحكومة أيضًا إلى توجيه الإنفاق العام نحو مشاريع التنمية والبنية التحتية، مما يعزز من الاستثمارات المحلية. ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي يكمن في الحفاظ على استقرار الأسعار والقدرة الشرائية للمواطنين، إذ إن تخفيض الدينار قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات، مما يرفع من مستويات التضخم ويستنزف من القوة الشرائية للمستهلكين.

يتضح أن تأثير تخفيض الدينار على الميزان التجاري له جوانب إيجابية وسلبية. من جهة، يتوقع بعض الاقتصاديين أن تؤدي تخفيضات القيمة إلى تعزيز الصادرات، ما يساهم في تقليل العجز التجاري مع تزايد

المبيعات الخارجية. لذا، إذا كانت الحكومة قادرة على تحسين جودة المنتجات وتقديمها بأسعار تنافسية، فإن الدينار المخفض يمكن أن يكون له أثر إيجابي في تعزيز الصادرات. من جهة أخرى، يمكن أن تؤدي التكاليف العالية للواردات إلى تفاقم العجز من ناحية أخرى، مما قد يُعرض الاقتصاد لمزيد من المخاطر. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى موازنة تصحيح قيم الدينار بعناية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وضمان تحقيق التنمية المستدامة.

1/ أسباب تخفيض الدينار

تتعدد الأسباب التي أدت إلى تخفيض الدينار الجزائري، متجذرة في مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية التي تؤثر على استقرار العملة⁸. أولاً، يُعتبر العجز المزمن في الميزان التجاري أحد الأسباب الرئيسية، إذ إن الجزائر تعتمد بشكل كبير على واردات السلع والخدمات. ومع تراجع أسعار النفط في السوق العالمية، انخفضت الإيرادات، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير لتقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات. هذا العجز الواسع في ميزان المدفوعات يُعتبر عاملاً حاسماً وراء الضغوط التي تواجه الدينار، حيث يصبح التخفيض وسيلة لتحفيز الصادرات من خلال جعل المنتجات الجزائرية أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية.

ثانياً، تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في تحديد قيمة الدينار. ففي السياق الحالي، اتخذ البنك المركزي الجزائري مجموعة من الإجراءات لمواجهة التضخم الذي يستمر في التأثير على الاقتصاد. يتسبب ارتفاع معدلات التضخم في إضعاف القوة الشرائية للدينار، مما يجعله أقل قدرة على تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني. هذا يؤدي إلى اتخاذ قرار بتخفيض العملة كخطوة لخلق توازن بين الأسعار المحلية والعالمية، مما قد يُظهر آثاراً إيجابية على القطاعات الإنتاجية في المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاد الجزائري تُشكل عاملاً مُسرّعاً نحو تخفيض الدينار. فقد أثبت الاقتصاد الجزائري أنه هش وغير متنوع بشكل كافٍ، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار البترول. إن الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة دون تطوير القطاعات الأخرى - مثل الزراعة والصناعة والخدمات - يجعل من الصعب على الدينار الصمود أمام الضغوطات الاقتصادية.

⁸ تقارير وزارة المالية، تقرير اقتصادي ومالي لمشروع قانون المالية 2021، 2020، ص 25.

بالتالي، فإن تخفيض الدينار يمكن أن يُعتبر إستراتيجية تهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تُعد ضرورية لتحقيق استدامة مالية في الجزائر.

2/ تأثير تخفيض الدينار على الميزان التجاري

تأثير تخفيض الدينار على الميزان التجاري الجزائري يظهر بشكل ملموس في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر الميزان التجاري أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن بين صادرات والواردات الدولية. عندما يتعرض الدينار لتخفيض قيمته، يتزامن ذلك عادة مع زيادة في تكلفة الواردات، وهو ما يتسبب في ارتفاع الأسعار المدفوعة للسلع والخدمات المستوردة. نتيجة لذلك، قد تشهد الجزائر تفاقماً في عجز الميزان التجاري، والذي يترتب على انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين وزيادة تكلفة الإنتاج بالاعتماد على المواد المستوردة.

في المقابل، قد يوفر تخفيض الدينار بعض الآثار الإيجابية على الصادرات. إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى جعل السلع الجزائرية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية، حيث تصبح الأسعار المنخفضة تحوّلًا يعتبر جذاباً للمستوردين الأجانب. وقد يتيح ذلك الفرصة للمنتجين المحليين لزيادة حصصهم السوقية في الأسواق الخارجية، ما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، هذه الفوائد تتعرض للاختبارات إذا كانت المنتجات الجزائرية تفتقر إلى الجودة أو تعددية السلع، ما قد يؤثر سلباً على القدرة الاستدامة للصادرات على المدى البعيد.

يجب مراعاة أن تأثير تخفيض الدينار يمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يلقي المنتجون الزراعيون والصناعيون مصاعب في الحصول على المواد الأولية، والتي غالباً ما تُستورد بنسب عالية. هذا الأمر يؤدي إلى زيادة التكلفة بالنسبة لهم، مما قد يجبرهم على رفع الأسعار، الأمر الذي يؤثر سلباً على القوة الشرائية للمواطنين. لذا، يمثل الشأن إدارة تداعيات تخفيض الدينار مسألة ذات أهمية بالغة من أجل الحفاظ على توازن الميزان التجاري وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية في سياق الديناميكيات المتغيرة للأسواق الدولية.

المبحث الخامس: التحليل الإحصائي للميزان التجاري الجزائري

يتطلب النظر في التحليل الإحصائي للميزان التجاري الجزائري استخدام مجموعة من البيانات التي تسلط الضوء على ديناميكيات الصادرات والواردات، مما يعكس التأثيرات المستمرة لتقلبات سعر الدولار وتخفيض الدينار. يعد الميزان التجاري سمة حيوية للاقتصاد الوطني، حيث يعكس الفارق بين قيمة الصادرات والواردات. بناءً على البيانات المتاحة، يمكن ملاحظة أن الصادرات الجزائرية، التي تهيمن عليها المواد النفطية، تمثل نسبتها المعتادة من إجمالي الصادرات الجامعية، إذ تضمنت في السنوات الأخيرة منتجات كيميائية ومعنوية ذات قيمة مضافة، مما يشكل برنامجًا للتنوع وتحسين العائدات الوطنية⁹.

من جهة أخرى، تعطي إحصاءات الواردات نظرة شاملة نحو البضائع والخدمات التي يعتمد عليها السوق المحلي. تحتل الفئات الغذائية، والآلات، والمواد الأولية المرتبة العليا في حجم الواردات، مما يعكس الاعتماد المستمر للجزائر على الاستيراد لتلبية احتياجاتها. هذا الانحدار في الميزان التجاري، الذي قد يتم تفسيره جزئيًا بتقلبات سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار، يلقي الضوء على الحاجة الملحة لتنفيذ استراتيجيات فعالة لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع قاعدة الاقتصاد.

تشير التحليلات الإحصائية إلى أن هناك علاقة وثيقة بين حركة الدولار وتكاليف الواردات، حيث أن التقلبات في سعر الصرف تؤثر على قيمة الواردات وتكاليفها، الأمر الذي يتطلب مراقبة مستمرة لمساعدة صانعي السياسات في اتخاذ قرارات مستنيرة. بالنظر إلى الأساسيات الاقتصادية، يمكن أن يقدم التحليل الإحصائي للميزان التجاري الجزائري رؤى عميقة حول كيفية تحسين استدامته في مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة.

المطلب الأول: البيانات والإحصائيات المتعلقة بالصادرات الجزائرية

تعدّ الصادرات الجزائرية واحدة من العناصر الأساسية التي تعكس الحالة الاقتصادية للبلاد، وتكشف البيانات والإحصائيات المتعلقة بها جهود الجزائر في تحقيق ميزان تجاري مستدام. وفقًا للأرقام الرسمية، شهدت صادرات الجزائر نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث تركزت معظم الصادرات على قطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الأكبر. في عام 2024، بلغت صادرات الجزائر نحو 53 مليار دولار، مع العلم أن

⁹ بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات 2012-2022.

صادرات النفط والغاز تمثل حوالي 95% من إجمالي الصادرات، مما يبرز مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على هذه الموارد الطبيعية واستمرار دورها الحيوي في الميزان التجاري.

على الرغم من هذا التركيز على المحروقات، عملت الحكومة الجزائرية على تنمية قطاعات أخرى ذات أهمية مثل الزراعة والصناعات الغذائية. في هذا السياق، اندلعت المبادرات المختلفة لتعزيز الصادرات غير النفطية، حيث بلغ إجمالي صادرات المواد الغذائية والمشروبات حوالي 1.2 مليار دولار في نفس العام. هذه الجهود تعتبر نقطة تحول تهدف إلى تحقيق تنوع اقتصادي وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

تسهم التقلبات في أسعار البترول، بشكل ملحوظ، في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وأثرها على الميزان التجاري. يرتبط ذلك بشكل وثيق بتغييرات سعر الدولار وعرض الدينار، إذ يؤثر انخفاض قيمة الدينار على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية. على سبيل المثال، في حال خفض الدينار، تصبح الصادرات الجزائرية أقل تكلفة للمشتريين الأجانب، مما قد يسهم في تعزيز الحركة التجارية عبر زيادة الطلب. ولكن في الوقت نفسه، قد يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة تكاليف الواردات، مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري. لذلك، تحتاج الجزائر إلى استراتيجيات فعالة تدعم هذا الاتجاه وتجعل الصادرات الجزائرية أكثر تنوعاً وقدرة على المنافسة في السوق العالمي.

المطلب الثاني: البيانات والإحصائيات المتعلقة بالواردات الجزائرية

تُعدّ البيانات والإحصائيات المتعلقة بالواردات الجزائرية من الأدوات الحيوية لرسم صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي الكلي في البلاد. على مدار السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تغييرات جوهرية في هيكل وارداتها، مدفوعةً بعدة عوامل بما في ذلك تقلبات أسعار الدولار وقرارات تخفيض الدينار. ووفقاً للإحصائيات الرسمية، فإن الواردات الجزائرية قد تركزت بشكل متزايد على السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة، بالإضافة إلى المنتجات الغذائية، بحيث أصبح يمثل هذا القطاع جزءاً كبيراً من الإنفاق العام، مما يعكس اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج لتلبية احتياجات السوق المحلية.

بيانات وزارة التجارة الجزائرية تشير إلى أن إجمالي قيمة الواردات بلغ مستويات تاريخية، حيث تسجل أرقام تخطت 50 مليار دولار في بعض السنوات. تضع التحليلات الاقتصادية هذه الأرقام في إطار أهداف التنمية الجزائرية، التي تسعى لتحقيق التوازن التجاري من خلال تحسين الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد

على السلع المصنعة محلياً. الجدير بالذكر أن الواردات من المعدات والآلات كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، وهو ما يدل على التوجه نحو تحديث البنية التحتية وتحسين الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، تعكس إحصائيات الواردات الجزائرية توجهات الأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال، ومع تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار، شهدت الجزائر ارتفاعاً في تكاليف الواردات، مما أثر سلباً على العجز التجاري. تتنوع مصادر الواردات، حيث تستورد الجزائر من العديد من الدول، ولكن تظل أوروبا وآسيا في مقدمة هذه الدول. تتطلب الحالة الراهنة استراتيجيات فعالة لتحفيز الصناعات المحلية وتقليص الاعتماد على الاستيراد، وهي خطوة أساسية لضمان استدامة الاقتصاد الجزائري وتوسيع نطاقه في المستقبل.

المبحث السادس: السياسات الحكومية والميزان التجاري

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية وتأثيرها على الميزان التجاري

تُعتبر السياسات الاقتصادية أداة أساسية تؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري¹⁰، وخصوصاً في السياق الجزائري الذي يواجه تحديات مُعقدة بفعل تقلبات سعر صرف الدولار وتخفيضات الدينار. تنعكس توجهات الحكومة الجزائرية في هذا الخصوص من خلال استراتيجيات متكاملة تهدف إلى تعزيز الصادرات وتقليص الواردات، مما يسهم في تحسين الميزان التجاري. في السنوات الأخيرة، اعتمدت الحكومة مجموعة من السياسات التي تستهدف تنمية القطاعات الإنتاجية المحلية، مثل الزراعة والصناعة، من خلال دعم الابتكار وتسهيل التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز برامج استثمارية تهدف إلى تكثيف الإنتاج المحلي للسلع الأساسية، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الواردات.

لم يكن دور البنك المركزي الجزائري أقل أهمية في التأثير على الميزان التجاري، إذ يقوم على إدارتين رئيسيتين: استقرار الدينار والتحكم في السياسة النقدية. إن استقرار سعر الصرف يسهم في تقليل التقلبات التي قد تُعطل التجارة الخارجية، مما يزيد من جاذبية الصادرات الجزائرية. وفي سياق التحديات المتزايدة، وضع البنك المركزي سياسات تهدف إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية، موجهة بصفة خاصة نحو القطاعات القابلة للنمو. يُعزز ذلك من إدراك الأهمية الاقتصادية للموازنة بين دعم الصادرات وتحفيز الطلب المحلي.

¹⁰ عبد اللطيف بن اشنهو، الاقتصاد الجزائري: من التخطيط إلى السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 165-190

عبر تدخلات مدروسة في سوق العملات، يعزز البنك المركزي ديناميكية الأسعار، مما يقلل حجم المخاطر التي قد تلحق بالتجارة الخارجية.

وبهذه الطريقة، تُمكن السياسات الاقتصادية المدروسة أن تعود بالفائدة على الميزان التجاري من خلال تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، والذي يُعزّز بدوره من الاستقرار النقدي. لكن التحديات لا تزال قائمة، حيث يتطلب الوضع الاقتصادي الحالي مزيداً من الإصلاحات لضمان تحقيق التوازن المنشود، وتفايدي التأثيرات السلبية للتغيرات الخارجية. تحليل سياسات الحكومة والبنك المركزي يكشف عن استراتيجيات متداخلة، حيث تعمل على تجسير الفجوة بين النمو الاقتصادي المتزايد والتحديات المستمرة، لتأمين مستقبل تجاري أكثر استقراراً.

1/ السياسات الحكومية الجزائرية في التعامل مع الميزان التجاري

تعتبر السياسات الحكومية الجزائرية في التعامل مع الميزان التجاري من العناصر الأساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد. في سياق تقلبات أسعار الدولار وضعف الدينار، استجابت الحكومة الجزائرية بتبني مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية إلى تقليل العجز التجاري وتعزيز الصادرات. من بين هذه السياسات، تمثل تعزيز الإنتاج المحلي والرشد بالتكنولوجيا الحديثة استراتيجيات محورية. إذ تواجه الجزائر تحديات دائمة ناتجة عن اعتمادها الكبير على صادرات الطاقة، مما يبرز أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة الأنشطة الصناعية والزراعية.

أيضاً، تبرز سياسة الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية كوسيلة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية. وذلك من خلال خلق بيئة اقتصادية مشجعة يمكنها تحفيز الشركات على زيادة إنتاجها وتوجيه المنتجات نحو الأسواق الدولية. في هذا الإطار، انطلقت مجموعة من البرامج الحكومية، مثل برنامج دعم الصادرات، الذي يهدف إلى تعزيز حضور السلع الجزائرية في الأسواق العالمية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

إلى جانب ذلك، يعد التحكم في الاستيراد من العناصر الحاسمة في السياسة التجارية الجزائرية. فقد عملت الحكومة على فرض قيود على الواردات لمنتجات معينة من أجل حماية الصناعة المحلية، مع التركيز على تعزيز الإنتاج الوطني. يشكل هذا التحرك استجابة مرنة لتقلبات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية،

حيث تسعى الجزائر إلى تحسين ميزانها التجاري عن طريق تقليل الاعتماد على الواردات. وبهذا الشكل، تظهر السياسات الحكومية الجزائرية كإطار متكامل يتجه نحو التنمية المستدامة، مستندة في ذلك إلى مفاهيم التنوع وتعزيز الإنتاجية، مما يعكس الوعي بأهمية تحقيق توازن تجاري في ظل تحديات اقتصادية داخلية وخارجية معقدة.

2/ دور البنك المركزي الجزائري في استقرار الدينار

يلعب البنك المركزي الجزائري، الذي يتمثل في بنك الجزائر، دوراً محورياً في استقرار الدينار¹¹، من خلال تنفيذ سياسات نقدية فعّالة تهدف إلى مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد. تعتمد هذه السياسات على مجموعة من الآليات، مثل التحكم في أسعار الفائدة وتعزيز الاحتياطيات النقدية وتوجيه التدفقات المالية. من خلال تعديل أسعار الفائدة، يتمكن البنك المركزي من التأثير على مستويات الاستثمار والاستهلاك، مما يؤثر بالتالي على الطلب المحلي ويعمل على كبح التضخم الذي قد يؤدي إلى ضعف العملة المحلية.

علاوة على ذلك، يتولى البنك المركزي مسؤولية الحفاظ على استقرار سعر الصرف، حيث يتم استخدام الاحتياطيات النقدية لدعم الدينار في مواجهة أي تقلبات حادة قد تنجم عن تغييرات مفاجئة في السوق العالمية. ومع التحديات المرتبطة بتقلبات الدولار، الذي يُعتبر العملة الرئيسية في التجارة الدولية، فإن البنك المركزي يعمل على إنشاء آليات تتماشى مع الظروف الراهنة، مثل تعزيز الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وزيادة فعالية أدوات التحوط المالي. هذه الاستراتيجية تعتبر ضرورية لسد الفجوة بين عرض وطلب الدينار واستعادة الثقة في الاقتصاد الوطني.

علاوة على ذلك، يساهم البنك المركزي في إرساء استقرار العملة من خلال التنسيق مع الحكومة لحماية القطاع المصرفي وتعزيز الشفافية في السوق. يزداد التركيز على تطوير البنية التحتية المالية والنقدية لدعم النمو المستدام، حيث يتم تحديد أهداف واضحة لمدى توازن الدينار وتحمل الصدمات الاقتصادية. لا يقتصر دور البنك المركزي على التفاعل مع التحديات الداخلية فحسب، بل يمتد أيضاً إلى رصد المؤشرات

¹¹ عبد المجيد قدي، السياسة النقدية وسعر الصرف في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 185.

الاقتصادية العالمية وتحليل تأثيراتها على الاقتصاد المحلي، مما يعزز رؤية شاملة حول كيفية تحقيق استقرار الدينار على المدى البعيد.

المطلب الثاني: التحديات المستقبلية للميزان التجاري الجزائري

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات المستقبلية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على ميزانها التجاري، مما يستدعي تحليلاً دقيقاً لتغيرات البيئة الاقتصادية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لتحسين الأداء التجاري. في المقام الأول، يشكل تقلب أسعار صرف الدولار وارتفاع تكاليف الاستيراد عوامل رئيسية تلقي بظلالها على المبادلات التجارية للجزائر. إن الاعتماد الكبير على السلع الأساسية مثل النفط والغاز يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتغيرات المفاجئة في الأسعار في الأسواق العالمية، مما يؤثر سلباً على تدفق العملات الأجنبية ويحد من القدرة على تمويل العجز التجاري.

يضاف إلى ذلك التأثيرات المرتبطة بالتغيرات المناخية والطاقية، حيث إن السعي العالمي نحو الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة يشكل ضغطاً على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الطاقة. في هذا السياق، يعتبر التنوع الاقتصادي ضرورة ملحة تعزز من موقف الجزائر في السوق العالمية. تحتاج الحكومة إلى تنفيذ سياسات فاعلة تدعم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة، وذلك لتعزيز النمو المستدام وتقليل الاعتماد على استيراد السلع.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التحديات المستقبلية مواجهة قضايا مثل السياسات التجارية الدولية، حيث تلعب الاتفاقيات التجارية وتوتر العلاقات الدبلوماسية دوراً في مقدار الوصول إلى الأسواق العالمية. لذا، يتعين على الجزائر أن تتبنى استراتيجيات جديدة لتعزيز التعاون مع البلدان الأخرى. يجب التركيز على تحسين بيئة الأعمال من خلال تقليص البيروقراطية وتعزيز الابتكار لجذب الاستثمارات الأجنبية.

كما يجب أن تأخذ الجزائر في الاعتبار التغيرات الديموغرافية والاقتصادية العالمية وكيفية تفاعلها مع الاقتصاد الوطني. لقد أظهرت التحولات التقنية الزلزالية أهمية الاستجابة السريعة للابتكارات الرقمية والتجارة الإلكترونية، حيث يمكن أن تمثل هذه المجالات فرصة لتعزيز صادرات الجزائر. من خلال وضع استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار هذه التحديات، يمكن للجزائر أن تسعى لضمان ميزان تجاري أكثر استقراراً وقوة في المستقبل.

1/ التغيرات العالمية وتأثيرها على الجزائر

تعتبر التغيرات العالمية أحد العناصر الحاسمة التي تؤثر في الميزان التجاري الجزائري، حيث تلعب العوامل الاقتصادية والسياسية في الساحة العالمية دورًا محوريًا في تحديد النجاح أو الفشل في إدارة التبادلات التجارية. تعاني الجزائر من تزايد التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار الدولار الأمريكي، حيث تعتبر العملة الأمريكية واحدة من العوامل المحددة الأساسية في تسعير الصادرات والواردات الجزائرية، وخاصة تلك المتعلقة بالطاقة. علاوة على ذلك، تؤثر التغيرات في أسواق النفط العالمية بشكل كبير على العائدات المالية للبلاد، إذ أن الجزائر تعتمد على النفط والغاز بشكل أساسي لتحصيل العوائد المالية اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني.

تتضح آثار هذه التغيرات أيضًا من خلال تأثيرها على قيمة الدينار الجزائري، والذي شهد بدوره تخفيضات متكررة نتيجة لتراجع العائدات النفطية وضغوط التضخم. تؤدي تلك التخفيضات إلى ارتفاع تكلفة الواردات، مما يعمق الفجوة التجارية ويزيد من الأعباء الاقتصادية على المواطنين. وبالاستناد إلى هذا السياق، نجد أن السياسات الاقتصادية العالمية، مثل تلك المرتبطة بالأسعار والسيطرة على الأسواق، تزداد تعقيدًا، مما يدفع الجزائر إلى البحث عن استراتيجيات جديدة لتقوية مركزها التجاري وتقليل الاعتماد على ضغوط العوامل الخارجية.

أيضًا، في ظل الاعتبارات الجيوسياسية المتغيرة، تصبح الجزائر أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مما يستدعي الحاجة إلى تطوير استراتيجيات مرنة تعزز من التنوع في الصادرات وتعتمد على مصادر بديلة من الطاقة غير التقليدية. هذا التنوع ليس فقط من أجل مواجهة التقلبات الدورية للأسواق، بل يهدف أيضًا إلى خلق بيئة استثمارية جذبة مواكبة للعصر الحديث. إن كل هذه العوامل تجعل التغيرات العالمية تمثل في نفس الوقت مخاطر وفرصًا، الأمر الذي يتطلب من الجزائر استشراق آفاق جديدة في سياساتها التجارية لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحسين الميزان التجاري.

2/ استراتيجيات تحسين الميزان التجاري

تواجه الجزائر تحديات مقلقة فيما يتعلق بميزانها التجاري، مما يتطلب استراتيجيات فعّالة لتحسين هذا الميزان وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. تتعدد الاستراتيجيات المحتملة، ولكن يبقى التركيز على تعزيز الإنتاج المحلي

وتتويع الصادرات أحد أبرز الحلول¹². من خلال دفع القطاع الصناعي إلى تجاوز الاعتماد على النفط والغاز، يمكن توسيع القاعدة الإنتاجية لتشمل مجالات زراعية وصناعية أخرى. تدعم الحكومة الجزائرية مثل هذه الجهود من خلال تقديم حوافز للمستثمرين في القطاعات البديلة، ما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز القدرات المحلية.

علاوة على ذلك، من المهم تحسين جودة المنتجات الجزائرية لتكون أكثر تنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. من خلال اعتماد معايير جودة صارمة وتطوير الابتكار، يمكن للمنتجات الجزائرية جذب أسواق جديدة وتحقيق أرباح أكبر. من جهة أخرى، يجب تحسين العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات تجارية وتحقيق شراكات استراتيجية تعزز من النفاذ إلى الأسواق العالمية. هذه الخطوات من شأنها تنويع الشركاء التجاريين وتقليل الاعتماد على الدول التقليدية التي قد تتعرض لتقلبات في الطلب أو الأسعار.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً محورياً في تحسين الميزان التجاري. يمكن استغلال تقنية المعلومات لتحسين إدارة سلاسل الإمداد وتعزيز الكفاءة اللوجستية، مما يخفض التكاليف ويزيد من القدرة التنافسية. كما أن الرقمنة قادرة على فتح آفاق جديدة للتجارة الإلكترونية، وهو ما قد يوفر فرصاً للصادرات الجزائرية للوصول إلى أسواق أوسع بكثير. بالتوازي مع ذلك، يجب تعزيز التعليم والتدريب المهني، مما يسهم في تأهيل الجيل الجديد من العمالة الماهرة القادرة على التكيف مع متطلبات السوق الحديثة. جميع هذه الاستراتيجيات تتكامل فيما بينها لتشكيل رؤية شاملة تهدف إلى تحسين الميزان التجاري الجزائري وضمان استدامته في المستقبل.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية لتحسين الميزان التجاري

تعتبر سياسات تحسين الميزان التجاري في الجزائر أداة حيوية لتعزيز الأداء الاقتصادي والمساهمة في تحسين الأمور المالية العامة، خاصةً في ظل التغيرات الحادة في أسعار الدولار وتخفيضات الدينار. من بين الاستراتيجيات الأساسية، تكمن أهمية تعزيز الصادرات غير النفطية، حيث أن الاعتماد على صادرات النفط وحده يعرض الاقتصاد لمخاطر كبيرة تتعلق بتقلبات الأسعار العالمية. يتطلب التحول نحو تصنيع

¹² عبد المجيد قدي، السياسة النقدية وسعر الصرف في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 245.

فعال وزيادة القيمة المضافة في المنتجات المحلية تعزيز الابتكار ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق الخارجية.

تستند سياسات تحسين الميزان التجاري أيضاً إلى أهمية تحسين الميزان الكمي والنوعي للصادرات والواردات. يجب أن تشمل هذه السياسات تنفيذ إجراءات تحفيزية موجهة إلى القطاعات الإنتاجية المبتكرة، مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات. النتائج المتوقعة من هذه السياسات تشمل تحسين تكامل سلسلة القيمة وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، وهو ما يمكن أن يساعد في تقليل الاعتماد على الواردات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع استراتيجيات للتفاوض مع الشركاء التجاريين لتقليل القيود، مثل التعريفات الجمركية، مما يمهّد الطريق لدخول المنتجات الجزائرية بأسعار منافسة.

علاوة على ذلك، تلعب السياسات النقدية والمالية دوراً مهماً في تحسين الميزان التجاري. ينبغي أن تعزز هذه السياسات استقرار الدينار من خلال مراقبة الجودة النقدية وإدارة التضخم بشكل فعال، مما يساهم في تعزيز الثقة في العملة المحلية ويساعد في استقرار الأسعار. علاوة على ذلك، يجب أن يتوافق ذلك مع السياسات الضريبية التي تروج للاستثمار وتعزز البنية التحتية اللازمة لتطوير القطاعات الإنتاجية. بتوجيه السياسات التجارية بشكل مدروس نحو تحقيق التوازن المطلوب، يمكن للجزائر أن تخلق بيئة تجارية مناسبة تحفز على ازدهار الصادرات ويوفر استدامة اقتصادية في وجه المتغيرات الخارجية.

المطلب الرابع: أهمية التنوع الاقتصادي في تعزيز الميزان التجاري

يعتبر التنوع الاقتصادي أحد المحاور الأساسية التي تعتمد عليها البلدان في تعزيز استقرارها المالي وتقليل تبعيتها لعوامل خارجية مثل تقلبات أسعار العملات. في حالة الجزائر، حيث تحتل الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز موقع الصدارة، قد يؤدي الاعتماد المفرط على هذه الموارد إلى ضعف في الميزان التجاري عند حدوث أي تغيرات غير متوقعة في السوق العالمية. ومن هنا تبرز أهمية التنوع الاقتصادي كوسيلة لمواجهة هذه التحديات، مما يتيح تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي يمكن تصديرها أو استهلاكها محلياً، وبالتالي تعزيز القوة الاقتصادية للبلاد.

يمتد تأثير التنوع الاقتصادي ليشمل تحسين البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات. هذه القطاعات ليست فقط مصدر مهم لتنويع الإيرادات،

بل تساهم أيضاً في خلق فرص العمل، مما يقلل من معدلات البطالة ويساهم في تحسين مستوى المعيشة. علاوة على ذلك، يدفع هذا التنوع نحو الابتكار وزيادة الكفاءة، حيث يتطلب تطوير هذه القطاعات استثماراً في التكنولوجيا وتعليم القوى العاملة. ومن خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، تتمكن الجزائر من إعداد جيل جديد من المهارات القادرة على المنافسة في بيئة اقتصادية عالمية معقدة.

التنوع الاقتصادي لا ينطوي فقط على تنمية القدرة الإنتاجية بل يعزز أيضاً من مرونة الاقتصاد الوطني. إذ يمكن أن تساهم قدرة الجزائر على التنقل بين مجالات اقتصادية مختلفة في مواجهة التحديات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط والغاز، مما يؤدي إلى التخفيف من التأثيرات السلبية على الميزان التجاري. علاوة على ذلك، فإن التنوع يعزز من القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق الدولية، حيث يساهم دخول منتجات جديدة إلى السوق في فتح آفاق جديدة للتصدير وتعزيز موقف الجزائر في الاقتصاد العالمي. في الختام، يعتبر التنوع الاقتصادي أداة استراتيجية تضمن استدامة النمو الاقتصادي وتقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الأحادي على قطاع معين.

خلاصة:

يستعرض هذا الفصل المسار التنموي للاقتصاد الجزائري بين عامي 2000 و2022، مبرزاً التبعية الهيكلية المفرطة لقطاع المحروقات الذي يهيمن على الصادرات بنسبة تتجاوز 90%، مما جعل الميزان التجاري رهينة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية ولتذبذبات العملات الصعبة كالดอลลาร์ واليورو؛ حيث يوضح النص أن الجزائر مرت بتحويلات نقدية هامة من نظام الصرف الثابت إلى التسيير الديناميكي وصولاً إلى خيار "التعويم الموجه" وتخفيض قيمة الدينار لامتناس الأزمات المالية وتحسين التنافسية الخارجية، مع الإشارة إلى أن استدامة التوازن التجاري تتوقف على الانتقال من "الاقتصاد الريعي" إلى "التنوع الإنتاجي" في قطاعات الصناعة والزراعة، لتقليل فاتورة الواردات وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية:

نمذجة تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر
خلال الفترة (2000-2024)

الفصل الرابع

الدراسة القياسية:

نمذجة تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

تمهيد:

بعد الدراسة الوصفية السابقة لتقلبات أسعار الصرف على التوازن التجاري في الجزائر، نتطرق في هذا الفصل الى قياس تأثير تقلبات أسعار الصرف على التوازن التجاري، باستخدام أدوات القياس الاقتصادي وتحديد النموذج المفسر لهذه الظاهرة، وهذا بالاعتماد على النماذج القياسية المستخرجة من النظرية الاقتصادية واسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2022، وذلك ابتداء بدراسة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، وتحديد طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الاجل الطويل والقصير .

المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية

ل للوصول الى نتائج دقيقة وواقعية، وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية من أجل اتخاذ قرارات رشيدة يجب اللجوء الى الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرار للمتغيرات والتكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، وذلك لتجنب النتائج المضللة التي يتم التوصل اليها عن طريق التقدير التقليدي في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية، والذي يؤدي الى الانحدار الزائف، لذا سنتطرق في هذا المبحث الى أهم الأساليب القياسية التي نستخدمها في النمذجة وتحليل النتائج.

المطلب الأول: استخدام نماذج المدى الطويل

نستخدم في هذه الدراسة النماذج القياسية للمدى الطويل (بصفة خاصة نماذج ARDL) من أجل الوصول إلى العلاقة النهائية بين متغيرات نموذج الدراسة، ذلك أن طبيعة هذه العلاقة ستاتيكي قد لا

تتحقق إلا في المدى الطويل (الذي يعني مستوى بطيء في معدلات نمو المتغيرات بما يقارب الصفر)، مما يجعل العلاقة الرياضية المباشرة (النموذج) بين هذه المتغيرات لا تسمح لنا بالوصول إلى العلاقة المرغوب فيها، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الديناميكية الناتجة عن طبيعة العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، سيما "متغيرات المراقبة" (الكتلة النقدية، الانفاق الحكومي، الضرائب،) التي تعتبر أدوات السياسة الاقتصادية الحكومية مع المتغيرات المحددة للمنظومة الاقتصادية بحيث غالبا ما نجد نتيجة تغير أحد هذه المتغيرات في فترة زمنية معينة يكون أثره على متغيرات المنظومة الاقتصادية في فترة زمنية مختلفة، مما يعني غياب التزامن بين التغير و أثره. والواقع يثبت أنّ هذه الآثار تكون موزعة في الزمن، الشيء الذي يعني ضرورة تحديد العلاقة الديناميكية فيما بين متغيرات النموذج قبل النموذج الستاتيكي المرغوب فيه ثم البحث في طبيعة تفاعلها مع بعضها من خلال الزمن وتحديد شروط وفترة استقرارها، الشيء الذي حتم علينا استعمال هذا النوع من النماذج في دراستنا هذه والذي يفى بالغرض المطلوب.

المطلب الثاني: دراسة استقرار السلاسل الزمنية

1/ السلاسل المستقرة: نقول عن السلسلة الزمنية $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$ أنها مستقرة أو ساكنة إذا تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت وتباين ليست له علاقة بالزمن¹ ، ويمكن صياغة ذلك كالتالي:
نقول عن السلسلة الزمنية $(X_{t=1,2,\dots,T})$ أنها مستقرة إذا تحققت الشروط التالي:

$$P(X_t) = P(X_{t+m}) \dots\dots\dots (1)$$

$$P(X_{t,\dots,t+m}) = P(X_{t+m,\dots,t+k+m}) \dots\dots\dots (2)$$

حيث: $P(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$ قانون التوزيع الاحتمالي للسلسلة الزمنية $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$

هذا يعني أن قانون توزيع الاحتمالي للمتغير (X) في الفترة (t) هو نفسه في الفترة $(t + m)$ رغم امتداد الفترة الزمنية للسلسلة.

2/ السلاسل غير مستقرة: تتميز السلاسل غير مستقرة بمسارات ذات عزوم من الدرجة الأولى والثانية (التوقع الرياضي والتباين) بدلالة الزمن، ونفرق بين مسارين وهما:

¹-Sandrine Lardic & Valérie Mignon ; << Économétrie Des Séries Temporelles Macroéconomique Et Financière >> , Ed Economica .Année 2002 , pp11-15.

المسار الأول: يكون حول اتجاه عام (Trend stationary) (TS) ويعبر عن ذلك بواسطة العلاقة التالية:

$$X_t = a + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

حيث: ε_t يدعى بمتغير العشوائي. وعند حساب المميزات العددية للنموذج السابق نحصل على النتائج التالية²:

$$V(X) = \delta^2, \quad E(X) = a + bt \dots\dots\dots (4)$$

المسار الثاني: هو المسار المستقر بفروقات من الدرجة الأولى (Différence Stationary) (DS) ويعبر عنه بواسطة العلاقة التالية:

$$X_t - X_{t-1} = a + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5)$$

بعد إجراء بعض التعديلات والتحويلات على النموذج السابق مع افتراض أن X متغير عشوائي نحصل على العلاقة النهائية التالية:

$$X_t - X_0 = at + \sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_{t-i} \dots\dots\dots (6)$$

حيث: $E(X) = X_0 + at$ و $V(X_t) = V[\sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_{t-i}]$

نلاحظ من خلال المميزات العددية السابقة أن التباين هو دالة للزمن، فإذا كان المتغير ε صخب أبيض

تصبح ذات مسار عشوائي منزلق نحو التباين التالي: $V(X_t) = t\delta^2$

كما يمكن تلخيص المسارين السابقين (DS) و (TS) في صياغة واحدة وهي كالتالي:

$$X_t - \phi X_{t-1} - 1 = a + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (7)$$

حيث: ε_t مسار مستقر بتوقع رياضي معدوم ($E(X_t) = 0$)

²- Bresson A, Pirot, << Econométrie Des Série Temporelles.>> Ed PUF, Année 1985, p280.

وبذلك لدينا ما يلي:

- $\varphi=1$: في هذه الحالة المسار (DS)
- $|\varphi| < 1$: في هذه الحالة المسار (TS)
- $|\varphi| > 1$: في هذه الحالة مسار منفجر (Explosif)

المطلب الثالث: اختبار سكون واستقرار السلسلة الزمنية:

1/ اختبارات الجذر الأحادي (The Unit Root Test Of Stationarity) :

يتم استخدام اختبار الجذر الأحادي للتأكد من استقرار البواقي $\hat{\varepsilon}_t$ ، وقد عرف اختبار الجذر الأحادي من قبل ديكي فولر (Dickey-Fuller (DF) في عام 1970، والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF) حيث استلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق الأول للمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل إضافة إلى تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة، ويمكن توضيح ذلك كالتالي³:

2/ اختبار (DF) Dickey-Fuller: يعتمد هذا الاختبار على المعادلة (3.4) التي تمثل نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى:

$$X_t - \varphi X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (8)$$

حيث إذا كان:

- $|\varphi| < 1$ و $b=0$ فهذا يعني أن المسار X_t مستقر بدون اتجاه عام.
- $|\varphi| < 1$ و $b \neq 0$ فهذا يعني أن المسار X_t غير مستقر ويبقى مستقر حول الاتجاه العام من النوع (TS)
- $\varphi=1$ و $b \neq 0$ في هذه الحالة يوجد مشكلة الجذر الأحادي، وبالتالي عدم استقرار (سكون) السلسلة الزمنية X_t وهي من النوع DS، حيث يوجد اتجاه عام في البيانات وتأخذ الصيغة التالية:

$$X_t - X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (9)$$

³ James D. Hamilton ; <<Times Série Analysis >>; Prenceton ; Université Press ; USA ; 1994 ; PP 501-502

إن ميكانيزم اختبار Dickey-Fuller يتمحور حول اختبار الفرضية $\phi=1$ ، ضد الفرضية:

$$(\phi \neq 1) \text{ أي: } (|\phi| < 1)$$

وذلك من خلال تقدير المعادلات الثلاثة الآتية بطريقة المربعات الصغرى وفق الحالات الثلاثة السابقة:

$$\phi = \phi - 1 \text{ حيث: } \Delta X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad -$$

$$\phi = \phi - 1 \text{ حيث: } \Delta X_t = \mu_t + \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad -$$

$$\phi = \phi - 1 \text{ حيث: } \Delta X_t = \mu_t + \beta \left(t - 1 - \frac{T}{2} \right) + \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad -$$

بعد التقدير نحصل على قيم ستودنت (t) للمعادلة المقدرة ، ثم نقوم بعملية مقارنة قيمة t_{cal} المحسوبة بقيمة t_{tab} الموجودة حسب الجداول التي قدمها Dickey-Fuller ، حيث من خلالها نستطيع إجراء اختبار الاستقرار و تكون السلسلة غير مستقرة إذا كانت $(\phi=1)$ أو $\phi = 0$: H_0 أي تأكيد فرضية العدم ووجود الجذر الأحادي، في حين تكون السلسلة مستقرة إذا كانت $(\phi \neq 1)$ أو $\phi \neq 0$: H_1 وفي حالة قبول فرضية العدم فإن السلسلة غير مستقرة بعد أخذ فرق الأول أو الثاني ، وتمثل (d) عدد الفروق و عليه نقول بأن السلسلة متكاملة من الدرجة (d).

أما إذا كانت السلسلة الأساسية مستقرة في المستوى level فإنها تكون متكاملة من الدرجة الصفر ويمكن إجراء اختبار (DF) باستخدام عدد من الصيغ، وذلك بإضافة الحد الثابت وحد الاتجاه العام، أو دراسة مختلف المستويات الثلاثة السابقة.

3/ اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) :

يمثل اختبار الجذر الأحادي الموسع ADF في تقدير المعادلات التالية مع إضافة متغيرات متباطئة $AR(p)$ $p \geq 2$ ، لإزالة مشكلة الارتباط الذاتي:

$$\phi = \phi - 1 \text{ حيث: } \Delta X_t = \phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad -$$

$$\phi = \phi - 1 \text{ حيث: } \Delta X_t = \mu_{1+} + \phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad -$$

$$\phi = \phi - 1 \text{ حيث: } \Delta X_t = \mu_{1+} + \beta \left(t - p - \frac{t-p+1}{2} \right) + \phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad -$$

هذه صيغة ديكي فولر ال موسع ADF الذي يحمل نفس خصائص ديكي فولر DF.

4/ اختبار Phillips-Perron: لتصحيح غير برامتري لإحصائيات Dickey-Filler البسيطة من أجل معالجة مشكلة الارتباط الذاتي (PP) : اقترح كل من Phillips و Perron (1988) اختبار آخر والتجانس للأخطاء يتم إجرائه في مرحلتين هما ⁴:

- تقدير المعادلات الأساسية الثلاثة السابقة لاختبار DF بواسطة المربعات الصغرى العادية وحساب الإحصائيات المرافقة لها.

- تقدير معالم تصحيح يعتمد على هيكل العدد (L) للتباينات المشتركة للأخطاء النماذج السابقة، حيث يؤدي التحويل إلى الحصول على توزيعات احتمالية مطابقة لتوزيعات DF إذا كان لدينا النموذج (1) معطى كالتالي:

$$\Delta\gamma_t = \phi\gamma_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (10)$$

إذا كان لدينا النموذج (2) معطى على الشكل التالي:

$$\Delta\gamma_t = \mu_1 + \phi\gamma_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (11)$$

إذا كان لدينا النموذج (3) معطى كالتالي (بوجود الثابت والاتجاه العام):

$$\Delta\gamma_t = \mu_1 + \beta t + \phi\gamma_{t-1} + \varepsilon_t \dots (12)$$

مع العلم أن: إحصائيات (t.Student) الناتجة عن تطبيق المربعات الصغرى العادية النماذج (1)، (2)، (3) على التوالي.

المطلب الرابع: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة

ARDL

يمثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autorégressive Distributed Lag Model) ، أهم الطرق القياسية التي لقيت رواجاً في أدبيات القياس الاقتصادي، إذ تم تطويره من قبل Pesaran سنة 2001 حيث جاء هذا النموذج لسد الفجوة التي تعاني منها النماذج المقترحة من طرف Engel and Granger (1987) و Johansen (1991) ، تتميز عن باقي أساليب التكامل المشترك حيث يمكن

⁴ Régis Bourbonnais, << Econométrie – Manuel Et Exercices Corrigés >> , Deuxième Edition : Dunod , Paris Année 1998 ,P226.

تطبيقها سواء كانت متغيرات النموذج مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو مزيج بينهما⁵.

يتم اختبار التكامل المشترك بواسطة نموذج (ARDL) باستخدام أسلوب اختبار الحدود (Bound Test) ذلك بدمج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة ((Distributed Lag Model))، حيث تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر. يعد نموذج (ARDL) متطور كونه يتميز عن غيره من النماذج المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بالمميزات التالية:

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة الاستقرار بين المتغيرات سواء كانت بالمستوى أو بالفروق.
- يأخذ النموذج العدد الكافي من فترات التأخر الزمني من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتجاه العام.
- يمكننا الحصول على نموذج تصحيح الخطأ باستخدام التحويل الخطي البسيط، إذ أن نموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وبالتالي له القدرة على قياس المعلمات في الأجلين القصير والطويل في وقت واحد.
- بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير نموذج المدى الطويل، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ المقيد وذلك لتحديد الآثار قصيرة المدى ومعامل حد تصحيح الخطأ، وأيضاً التأكد من المعنوية الإحصائية لمقدرات العلاقة طويلة الأجل، والتأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وفي حالة وجوده ينبغي زيادة فترات الإبطاء حتى يختفي، وينبغي أيضاً التأكد من ثبات تباين حد الخطأ والتوزيع الطبيعي للبقاقي.
- اختبار السببية المدى القصير والطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المقيد كما يلي:

○ تحديد العلاقة السببية في المدى الطويل عن طريق اختبار تصحيح الخطأ، يجب أن يكون معامل ECT_{t-1} سالب الإشارة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

⁵ Hatice Pehlivan Jenkins and salih Turan Katircioglu , The Bounds Test Approach for Coitegration and Causality between Financial Development , International Trade and Economic Growth : The Case of Cypurs , Journal Applied Economics , Routledge , Volume 42 issue 13, 2010 , p 1706.

○ تحديد السببية على المدى القصير بين المتغير التابع وكل المتغيرات التفسيرية وهذا بالاعتماد على إحصائية فيشر في إطار Wald test، بحيث إذا كانت $F_{cal} > F_{tab}$ ، فهذا يعني عدم إمكانية قبول الفرضية الصفرية و من ثم قبول الفرضية البديلة، أي توجد سببية غرانجر من المتغير المستقل اتجاه المتغير التابع في الأجل القصير.

- ثم دراسة مدى تحقيق خاصية الاستقرار الهيكلي لمقدرات الأجلين القصير والطويل وفق اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ). فإذا أظهرت النتائج أن كلا منحنيين يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% فهذا يعني أن مقدرات النموذج تتميز بخاصية الاستقرار الهيكلي.

يأخذ هذا النموذج الصيغة الرياضية التالية⁶:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (14)$$

حيث:

λ_1 و λ_2 معاملات الأجل الطويل (Long-run Relationship)

β_i و θ_i فهي تمثل معاملات الأجل القصير (Short-run Relationship)

Δ : الفروقات.

n و m : تشيران إلى درجة التأخير.

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي

بعد تقدير هذا النموذج يقوم الباحث بالتحقق من وجود علاقة في المدى الطويل (تكامل مشترك) باستخدام اختبار الحدود الذي يستند على اختبار Wald، وتكون الفرضية المراد اختبارها وفق الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0 \\ H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0 \end{cases}$$

⁶ عبدلي ادريس، مداخلة حول العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة: ARDL دراسة تحليلية قياسية للفترة (1987-2018) الملتقى العلمي الوطني الأول حول استشراف التنمية الاقتصادية في ظل النمو السكاني في الجزائر 12 نوفمبر 2019، جامعة البليدة 2 - لونيبي على، ص ص 7-8.

فرضية العدم تنص على عدم وجود تكامل مشترك، أما الفرضية البديلة فتتص على وجود تكامل مشترك.

في حالة وجود تكامل مشترك ينتقل الباحث إلى تقدير معادلة الأجل الطويل الموضحة كما يلي:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q \delta_i X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots (15)$$

حيث يتم تحديد فترات الإبطاء اعتماداً على معايير المعلومات الشهيرة. بعد تقدير العلاقة في الأجل الطويل ننتقل إلى تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والذي يفيدنا في قياس سرعة التعديل في النموذج الديناميكي لإعادة التوازن على المدى البعيد، تأخذ هذه العلاقة الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_i \Delta X_{t-i} + ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (16)$$

حيث أن: ECT معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل أو التكيف التي بها تعديل الاختلال في التوازن في المدى القصير باتجاه التوازن في المدى الطويل.

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة واختبار استقرارها

سنحاول في هذا المبحث تحديد متغيرات الدراسة ووصف النموذج وكذا دراسة استقرارية المتغيرات ومعالجتها، بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة وتطور هذه المتغيرات باستعمال البيانات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الدولية كالبنك العالمي (WDI) ويرتكز تحليلنا في هذه الدراسة على سلسلة بيانات سنوية للفترة 2000-2024.

المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة ووصف النموذج

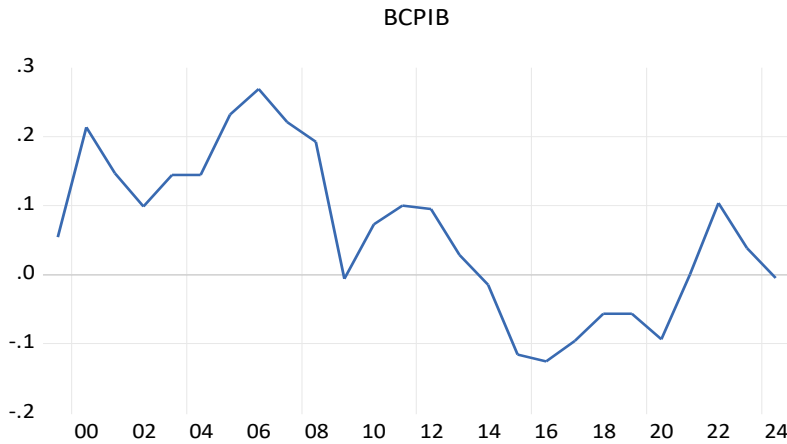
1/ المتغير التابع: رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (BCPIB): أظهرت النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة أن رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر نسبي يقيس الفائض أو العجز في الميزان التجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة، ويعبر عن مدى مساهمة صافي الصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي التوازن الخارجي

للاقتصاد، ويستعمل لقياس درجة الاعتماد على التجارة الخارجية وكذا لتقييم وضعية التوازن أو الاختلال في الحسابات الخارجية للدولة، ويحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$BCPIB = \frac{X-M}{PIB} \times 100 \dots\dots\dots (17)$$

والشكل التالي يوضح لنا تطور رصيد الميزان التجاري بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج Eviews 13.

الشكل رقم (01): تطور رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews13.

يتضح من خلال الشكل البياني وجود تقلبات واضحة خلال الفترة 2000-2022، ففي البداية كانت النسبة عند مستويات منخفضة نسبياً وقريبة من الصفر، ثم عرفت ارتفاعاً تدريجياً خلال السنوات اللاحقة لتبلغ في بعض السنوات مستويات مرتفعة قاربت حوالي 0,4 إلى 0,5، وهو ما يعكس تحقيق فوائض تجارية معتبرة نتيجة تحسن عائدات الصادرات الطاقية وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، غير أن هذا لم يستمر بشكل مستقر، حيث شهدت بعد ذلك تراجعاً ملحوظاً في عدة سنوات لينخفض إلى مستويات تقارب 0,1 أو أقل من ذلك، وهو ما يعكس تأثر الميزان التجاري الجزائري بالصدمات الخارجية خاصة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع الواردات، كل هذا يعكس الارتباط الوثيق بين

الميزان التجاري وتطورات سوق الطاقة العالمية، ويبرز ذلك درجة اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات في تحقيق التوازن الخارجي.

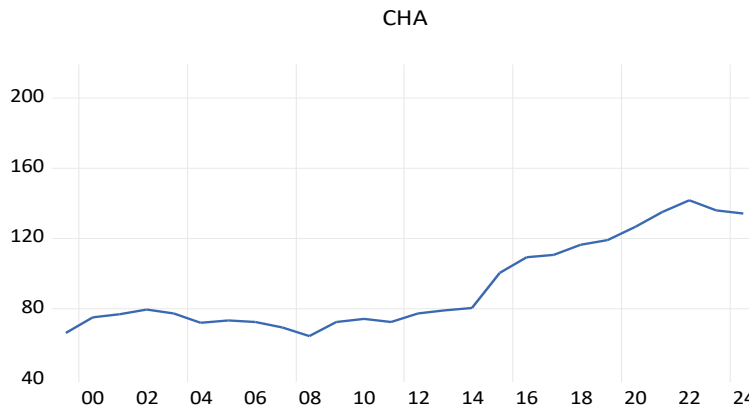
2/ المتغيرات المفسرة: تكمن فيما يلي:

1.2/ معدل سعر الصرف (CHA): يعرف سعر الصرف على أنه الثمن النسبي الذي تقوم به عملة أجنبية، ويعد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الذي يعكس وضعية الاقتصاد الوطني ومدى توازنه الداخلي والخارجي، ويتحدد وفق قوى العرض والطلب في سوق الصرف إلى جانب تأثير السياسات النقدية والمالية، وتبرز أهميته من خلال علاقته الوثيقة برصيد الميزان التجاري، حيث يؤثر تقلبه بشكل مباشر على القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية، إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى تعزيز الصادرات نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة للأجانب، وفي المقابل يحد من الواردات لارتفاع تكلفتها، مما يساهم في تحسين رصيد الميزان التجاري، أما ارتفاع قيمة العملة فيؤدي إلى نتيجة عكسية، حيث تتراجع الصادرات وتزيد الواردات وهذا مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري. والشكل التالي يوضح لنا تطور معدل

سعر الصرف باستخدام برنامج Eviews 13

الشكل رقم (02): تطور معدل سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة: الدولار مقابل الدينار الجزائري



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews13.

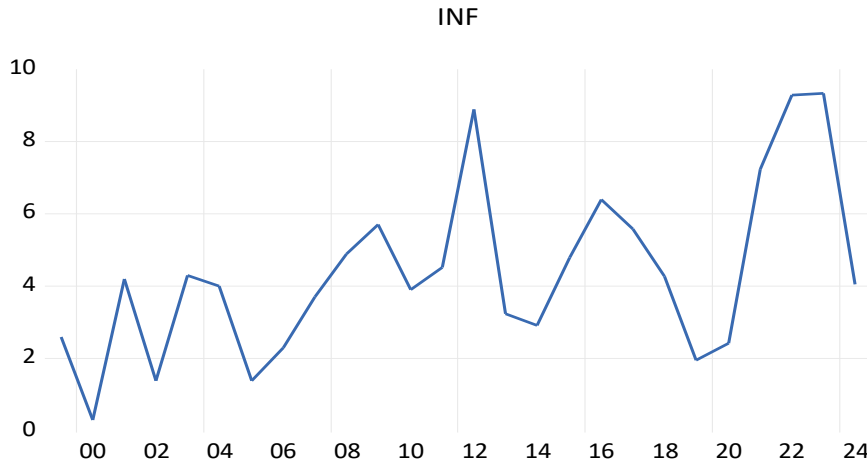
يتضح من خلال الشكل السابق أن معدل سعر الصرف (الدولار مقابل الدينار الجزائري) للفترة 2000-2024 أخذ اتجاها تصاعديا والذي يعكس تراجع في قيمة الدينار، وهو ما يرتبط مباشرة بوضعية رصيد الميزان التجاري ومكوناته، فعندما تتراجع عائدات الصادرات خاصة المحروقات ينخفض عرض

العملة الصعبة في مقابل استمرار الطلب المرتفع على الدولار لتمويل الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع سعره، وبالتالي فإن العجز في الميزان التجاري يشكل عامل ضغط أساسي على سعر الصرف، في حين أن تحسن رصيد الميزان عبر زيادة الصادرات أو تقليص الواردات يساهم في استقرار العملة وعليه فإن سعر الصرف يعد انعكاساً مباشراً لاختلال هيكل المبادلات الخارجية، خاصة ضعف تنوع الصادرات واعتمادها على قطاع واحد.

2.2/ معدل التضخم (INF): يعرف معدل التضخم بأنه نسبة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، وهو مؤشر يعكس انخفاض القدرة الشرائية، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً برصيد الميزان التجاري من خلال تأثيرها على تنافسية الاقتصاد، إذ يؤدي ارتفاع معدل التضخم محلياً إلى زيادة أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية، مما يقلل من الصادرات ويشجع على زيادة الواردات وبالتالي يتجه الميزان التجاري نحو العجز، أما في حالة استقرار أو انخفاض التضخم فإن ذلك يعزز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مما يساهم في تحسين رصيد الميزان التجاري عبر دعم الصادرات والحد من الواردات. والشكل التالي يوضح لنا تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج

Eviews 13

الشكل رقم (03): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews13.

عرف معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) تذبذباً عاماً مع اتجاهات مختلفة عبر الزمن، حيث سجل في بداية الألفية مستويات متوسطة ثم سجل استقراراً نسبياً خلال الفترة 2006-

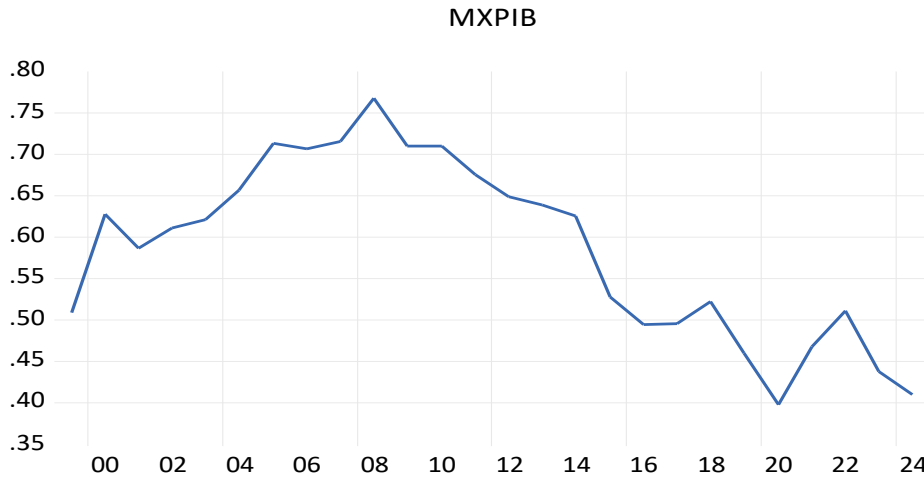
2013 بفضل وفرة العائدات النفطية والسياسات النقدية، قبل أن يشهد ارتفاعاً تدريجياً ابتداءً من 2014 نتيجة تراجع أسعار النفط وتأثيره على سعر الصرف وتكاليف الاستيراد، مع بلوغ مستويات أعلى خلال 2018-2020، ثم استمرار الضغوط التضخمية في السنوات الأخيرة (2021-2024) بفعل عوامل داخلية وخارجية مثل اضطراب الأسواق العالمية وزيادة الطلب المحلي، مما يعكس ارتباط التضخم في الجزائر بتقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف والظروف الاقتصادية العالمية.

3.2/ الانفتاح الاقتصادي (MXPIB): توصلت بعض الدراسات الميدانية في هذا الشأن على أنه يمكن قياس درجة الانفتاح الاقتصادي باستعمال مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقيس درجة الانكشاف الاقتصادي لدولة ما على العالم الخارجي أو درجة. ومن المعلوم أن اقتصاديات الدول المنفتحة على العالم تستقطب أكبر عدد من المستثمرين خاصة انفتاحه عليه في القطاع التجاري، مما يزيد من معدل الإنتاج والتنافسية. ومن الممكن أن يؤدي هذا الانفتاح إلى منافسة غير متوقعة لبعض القطاعات الأخرى، مما يجعلها أقل جاذبية لتدفقات رؤوس الأموال الجديدة. ويحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$MXPIB = \frac{M+X}{PIB} \dots\dots\dots (18)$$

والشكل التالي يوضح لنا تطور نسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج Eviews 13

الشكل رقم (04): تطور نسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews13.

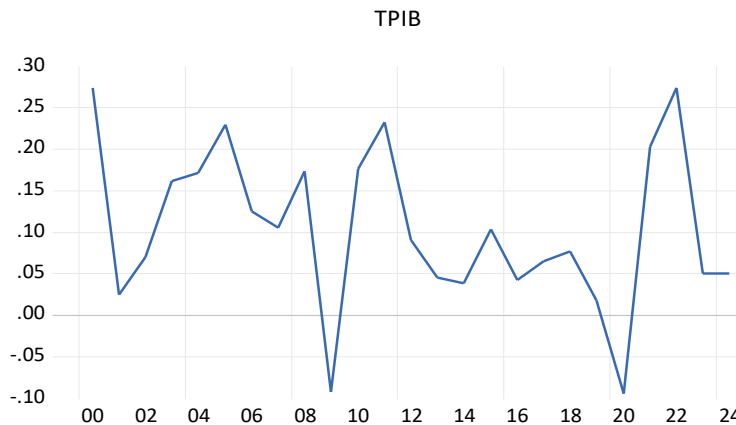
يبين الشكل (04) درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر على العالم الخارجي للفترة (2000-2024) ومن الملاحظ حسب الشكل يوضح لنا مدى انفتاح الاقتصاد وتأثره بتقلبات التجارة الخارجية، حيث عرفت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترات ارتفاع أسعار المحروقات في بداية الألفية، نتيجة زيادة قيمة الصادرات النفطية، ثم شهدت بعض التراجع أو الاستقرار خلال فترات لاحقة، خاصة بعد 2014 مع انخفاض أسعار النفط، مما أثر سلباً على الصادرات وأدى إلى تقلص مساهمتها في الناتج المحلي، في حين بقيت الواردات في مستويات معتبرة لتلبية الطلب الداخلي، وهو ما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على الواردات، مع تسجيل بعض التحسن أو التذبذب في السنوات الأخيرة (2021-2024) تبعاً للتقلبات الاقتصادية العالمية وسياسات التحكم في الواردات، مما يدل على أن هذه النسبة ترتبط بشكل كبير بتطور أسعار النفط وسعر الصرف وهيكل الاقتصاد الوطني.

4.2/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (TPIB): يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن TPIB يعد أحد المحددات الأساسية لرصيد الميزان التجاري، حيث يؤدي ارتفاع النمو الاقتصادي عادة إلى زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي، وهو ما ينعكس في ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$TPIB = \frac{TPIB_t - TPIB_{t-1}}{TPIB_{t-1}} \dots \dots \dots (19)$$

والشكل التالي يوضح لنا تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج Eviews 13

الشكل رقم (05): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews13.

يتضح من خلال الشكل السابق أن تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة عرف تذبذبات كثيرة تعكس عدم استقرار الأداء الاقتصادي، فقد عرفت بداية الألفية معدلات نمو مرتفعة وذلك بفعل الإصلاحات التي شهدتها الجزائر ما بعد التسعينيات والمتمثلة في البرامج المنتهجة آنذاك من الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، تلتها مرحلة تراجع حاد سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، ثم عاد الاقتصاد إلى التعافي خلال السنوات اللاحقة لكن بوتيرة غير منتظمة، ومع انخفاض أسعار النفط بعد سنة 2014 دخل النمو في حالة تباطؤ نسبي، قبل أن يتعرض لانكماش قوي سنة 2020 بفعل جائحة كوفيد-19، بعد ذلك شهدت الفترة 2021 - 2022 انتعاشا ملحوظا نتيجة تحسن أسعار الطاقة، غير أن هذا الانتعاش لم يستمر طويلا، حيث عاد النمو إلى مستويات معتدلة في 2023-2024، بصفة عامة يعكس هذا التطور ارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بالتقلبات الخارجية خاصة أسعار المحروقات، مما يبرز محدودية التنوع الاقتصادي.

3/ تحديد نموذج الدراسة: بعد تحديد متغيرات الدراسة، تم إجراء عدة محاولات تقديرية باستخدام مجموعة من الأساليب القياسية، بهدف التوصل إلى النموذج الأكثر ملاءمة من حيث الدقة التفسيرية والملاءمة الإحصائية، والذي يمكن الاعتماد عليه في تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري. وقد أفضت هذه المحاولات إلى اعتماد النموذج التالي:

$$BCPIB = \beta_0 + \beta_1CHA + \beta_2INF + \beta_3MXPB + \beta_4TPB + \varepsilon \dots \dots \dots (20)$$

حيث:

- **BCPIB** رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعكس وضعية التوازن الخارجي للاقتصاد.
- **CHA** معدل سعر الصرف الاسمي ويمثل الأثر المرتبط بتقلبات قيمة العملة الوطنية على الصادرات والواردات.
- **INF** معدل التضخم ويعكس تأثير التغيرات في المستوى العام للأسعار على القدرة التنافسية للاقتصاد.

- $MXPIB$ نسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد

- $TPIB$ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويعكس الديناميكية الاقتصادية ومستوى النشاط الكلي

- ε حد الخطأ العشوائي، ويشمل العوامل غير المدرجة في النموذج.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

1/ نتائج اختبار ADF : يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات*

الفروق الأولى/1St differ			المستوى/Level			المستوى المتغير
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
ϕ	ϕ	-4.43	ϕ	ϕ	ϕ	D(BCPIB)
ϕ	ϕ	-3.15	ϕ	ϕ	ϕ	D(CHA)
-4.18	ϕ	ϕ	ϕ	ϕ	ϕ	INF
ϕ	-4.38	ϕ	ϕ	ϕ	ϕ	TPIB
ϕ	ϕ	-4.31	ϕ	ϕ	ϕ	D(MXPIB)

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews.

ϕ تشير الى عدم معنوية معامل الاتجاه العام أو الثابت حسب القيم الحرجة ل ديكي - فلر المتعلقة باختبار معنوية الاتجاه العام والثابت، أو الثابت فقط للنموذج المقدر.

بينت نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أن معظم معاملاتها لها جذر وحدة عند مستوى معنوية 5%، أي جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى دون اتجاه عام ولا ثابت، وهذا ما دفعنا الى القيام باختبار الفروق، لتصبح السلاسل تتصف بالسكون في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%.

* نقصد ب (1): اختبار استقرار السلسلة الزمنية في المستوى بدون اتجاه عام ولا ثابت، (2): وجود الثابت، (3): وجود ثابت واتجاه عام. أما بالنسبة ل (4): اختبار السلسلة الزمنية عند الفروق الأولى بدون ثابت ولا اتجاه عام، (5): وجود الثابت، (6): وجود ثابت واتجاه عام.

2/ نتائج اختبار PP: نقوم بواسطة هذا الاختبار تعديل معلمي لتباين النموذج، اذ يأخذ في الاعتبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، أي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية مع معالجة مشكلة الارتباط الذاتي والتجانس للأخطاء.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات

الفروق الأولى/1St differ			المستوى/Level			المستوى المتغير
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
Φ	Φ	-4.43	Φ	Φ	Φ	D(BCPIB)
Φ	Φ	-3.10	Φ	Φ	Φ	D(CHA)
Φ	Φ	Φ	Φ	-3.55	2.40	INF
Φ	Φ	Φ	Φ	-5.16	Φ	TPIB
Φ	Φ	-4.31	Φ	Φ	Φ	D(MXPIB)

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews.

Φ تشير الى عدم معنوية معامل الاتجاه العام أو الثابت حسب القيم الحرجة ل ديكي - فلر المتعلقة باختبار معنوية الاتجاه العام والثابت، أو الثابت فقط للنموذج المقدر.

نستخلص من نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية بواسطة اختبار PP على أن التضخم ومعدل النمو مستقرة في المستوى عند معنوية 5%، اما بقية المتغيرات ساكنة في الفرق الأولى عند مستوى معنوية 5%.

المبحث الثالث: قياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري

سنحاول في هذا المبحث الأخير دراسة قياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري، باستخدام نماذج تصحيح الخطأ، للوصول الى العلاقة طويلة الاجل المفسرة للظاهرة الاقتصادية المطروحة، وذلك بالاعتماد على الطرح النظري السابق وكذا الدراسات التجريبية السابقة.

المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

يتضمن اختبار نموذج ARDL اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، بعد التأكد من وجود هذه العلاقة نقوم بعدها بتقدير معاملات الاجل الطويل وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الاجل القصير، ولهذا السبب نقوم بحساب إحصائية F من خلال اختبار Bound test حيث يتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين النمو سعر الصرف والميزان التجاري.

الجدول رقم (03) : تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BCPIB(-1)	0.311699	0.119298	2.612771	0.0215
CHA	-0.001821	0.001323	-1.376942	0.1918
CHA(-1)	0.004401	0.001211	3.633249	0.0030
INF	-0.005717	0.003224	-1.773060	0.0996
INF(-1)	-0.014830	0.003557	-4.169450	0.0011
MXPIB	0.624643	0.203234	3.073514	0.0089
TPIB	0.529903	0.081148	6.530046	0.0000
TPIB(-1)	0.242574	0.091725	2.644574	0.0202
TPIB(-2)	0.292987	0.093553	3.131759	0.0079
C	-0.584238	0.180352	-3.239438	0.0065
R-squared	0.971339	Mean dependent var	0.050857	
Adjusted R-squared	0.951497	S.D. dependent var	0.115677	
S.E. of regression	0.025476	Akaike info criterion	-4.203128	
Sum squared resid	0.008437	Schwarz criterion	-3.709435	
Log likelihood	58.33598	Hannan-Quinn criter.	-4.078966	
F-statistic	48.95286	Durbin-Watson stat	1.888753	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.

تظهر النتائج الإحصائية المقدره أن معظم متغيرات النموذج وإبطاءاتها تمتلك معنوية إحصائية قوية تؤثر مباشرة على المتغير التابع (الميزان التجاري)، حيث حقق معدل نمو الناتج TPIB معنوية عالية جداً عند مستوى 1% في الفترة الحالية وكافة فترات الإبطاء الأولى والثانية بإشارات موجبة متنسقة. كما أظهرت النتائج أن سعر الصرف CHA ومعدل التضخم INF يظهر أثرهما المعنوي القوي (عند مستوى 1%) بعد فترة إبطاء واحدة (-1) وCHA(-1) و INF(-1)، مما يشير إلى وجود فجوة زمنية حتى تتجلى آثار السياسات النقدية والمالية على الميزان التجاري. وفي المقابل، تبيّن أن الأثر الآني (في الفترة الحالية) لكل من سعر الصرف والتضخم غير معنوي إحصائياً عند المستويات القياسية (5%). وأخيراً، جاءت المعالم المقدره لكل من المتغير التابع المتباطئ (-1) BCPIB ومتغير MXPIB معنوية وإيجابية، مما يعزز الاستقرار الديناميكي للنموذج.

المطلب الثاني: التوازن في المدى الطويل والقصير الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين درجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم ومعدل النمو الاقتصادي على سعر الصرف، حيث قدرت قيمة $F=4.98$ أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات معنوية 10%، 5%، 1%، مما يجعلنا نقبل الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، بين جميع متغيرات الدراسة، وعليه يتم تقدير هذه العلاقة ثم اختبار جودة النموذج المتحصل عليه.

1/ نتائج تقدير نموذج طويل الأجل وقصير الأجل:

الجدول التالي يوضح لنا نتائج تقدير نموذج طويل المدى وقصير الأجل:

الجدول رقم (04): مقدرات معلمات الاجل الطويل والقصير

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHA)	-0.001821	0.001323	-1.376942	0.1918
D(INF)	-0.005717	0.003224	-1.773060	0.0996
D(MXPIB)	0.624643	0.203234	3.073514	0.0089
D(TPIB)	0.529903	0.081148	6.530046	0.0000
D(TPIB(-1))	-0.292987	0.093553	-3.131759	0.0079
CointEq(-1)	-0.688301	0.119298	-5.769583	0.0001
Cointeq = BCPIB - (0.0037*CHA - 0.0299*INF + 0.9075*MXPIB + 1.5480 *TPIB - 0.8488)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHA	0.003748	0.001165	3.217931	0.0067
INF	-0.029852	0.006166	-4.841320	0.0003
MXPIB	0.907514	0.256768	3.534372	0.0037
TPIB	1.547962	0.255660	6.054763	0.0000
C	-0.848812	0.241172	-3.519531	0.0038

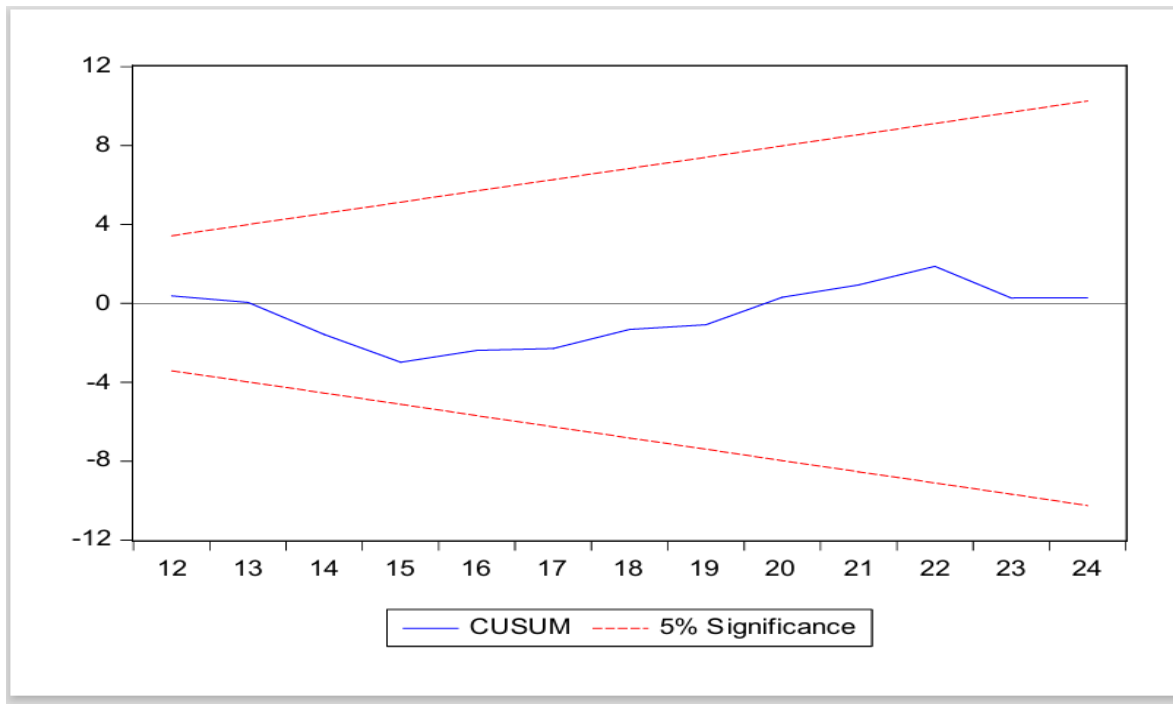
المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.

نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ E قد بلغت -0.68 عند مستوى معنوية 5% والاشارة السالبة تدل على وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج، تقدر نسبتها بـ 68%، وهي تمثل سرعة التعديل للتوازن وهي بطيئة جداً، بمعنى أن اختلال التوازن في الفترة الماضية لا يتم تصحيحه بالكامل خلال السنة، وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الجزائري المبني على الصادرات النفطية.

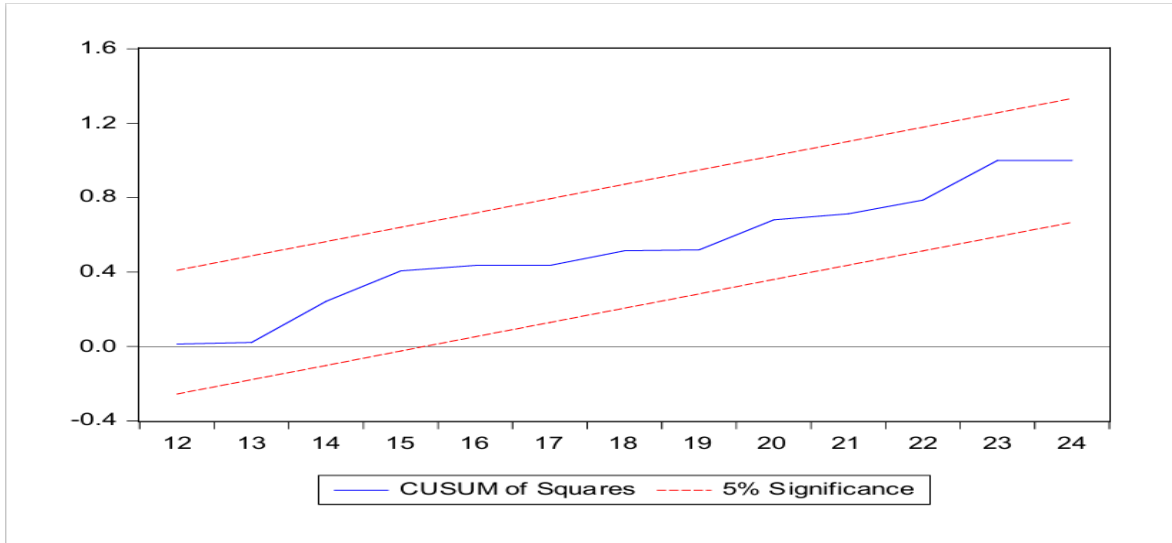
2/ اختبار جودة النموذج (Stabilité Test):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارين (cusumQ, cusum)، حيث يعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال.

الشكل رقم (06): نتيجة استقرار معادلة النموذج



الشكل رقم (07): نتيجة استقرار بواقي تقدير النموذج



من خلال الرسم البياني نلاحظ ان اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum) يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا الى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %، نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CusumQ)، ويتضح من هذين الاختبارين ان هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

بينت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، كما هو موضح في الجدول (04)، إلى وجود علاقة ديناميكية بين رصيد الميزان التجاري ومجموعة من المتغيرات التفسيرية وذلك على مستويين الأجل القصير والطويل.

بالنسبة لمستوى قصير الأجل، يتضح أن بعض المتغيرات لم تظهر دلالة إحصائية قوية، خاصة معدل سعر الصرف (CHA) ومعدل التضخم (INF)، حيث بينت نتائج التقدير أن معاملات الفروق الأولى لهذه المتغيرات غير معنوية إحصائياً، وهو ما يعكس محدودية تأثيرها المباشر على الميزان التجاري في الأجل القصير. ويمكن تفسير ذلك أن الاقتصاد الجزائري لا يستجيب بسرعة لتقلبات سعر الصرف، نظراً لطبيعة هيكله المعتمد على الصادرات النفطية التي تسعر بالدولار.

كما أظهرت النتائج أن متغيرات درجة الانفتاح الاقتصادي (MXPIB) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (TPIB) لها دلالة إحصائية معتبرة في الأجل القصير، مما يدل على أن التغيرات في النشاط الاقتصادي والانفتاح التجاري تؤثر بشكل مباشر وسريع على وضعية الميزان التجاري.

أما على مستوى الأجل الطويل، فقد بينت النتائج أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد المحدد الأكثر تأثيراً على رصيد الميزان التجاري، حيث جاء بمعامل موجب ومعنوي إحصائياً، وهو ما يعكس العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي وتحسن الميزان التجاري، خاصة في ظل تحسن عائدات الصادرات. كما تبين أن درجة الانفتاح الاقتصادي لها تأثير معنوي كذلك، مما يؤكد أهمية التجارة الخارجية في تحديد وضعية الميزان التجاري في الجزائر. في حين أن تأثير كل من سعر الصرف ومعدل التضخم في الأجل الطويل جاء ضعيفاً نسبياً، رغم توافق إشارتهما مع النظرية الاقتصادية، وهو ما يمكن تفسيره بضعف مرونة الصادرات والواردات تجاه تغيرات الأسعار وسعر الصرف، نتيجة ضعف تنوع القاعدة الإنتاجية.

من جهة أخرى، أظهر معامل تصحيح الخطأ (ECT) قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً (حوالي -0.68)، مما يدل على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما يعكس وجود آلية تصحيح للاختلالات قصيرة الأجل، حيث يتم تصحيح نحو 68% من الانحرافات عن التوازن خلال فترة واحدة وهي سرعة تعديل متوسطة تعكس استجابة تدريجية للاقتصاد الجزائري نحو التوازن.

على العموم، تؤكد هذه النتائج أن العوامل الحقيقية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي والانفتاح التجاري تلعب دوراً أكبر في تفسير سلوك الميزان التجاري مقارنة بالعوامل النقدية مثل سعر الصرف والتضخم.

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى تحليل قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، الذي يسمح بدراسة العلاقات في الأجلين القصير والطويل. وقد أظهرت نتائج اختبارات الاستقرار أن المتغيرات متكاملة من درجات مختلفة، مما يبرر استخدام منهجية ARDL كما بين اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وهو ما تم تأكيده من خلال معنوية معامل تصحيح الخطأ وسالبية إشارته.

وعلى مستوى النتائج، تبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي يمثلان المحددين الأساسيين لسلوك الميزان التجاري في الجزائر، سواء في الأجل القصير أو الطويل، في حين كان تأثير كل من سعر الصرف ومعدل التضخم محدوداً نسبياً، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات وضعف تنوع الصادرات. كما أظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري يتميز بسرعة تعديل متوسطة نحو التوازن في الأجل الطويل، مما يدل على وجود آلية تصحيح تدريجية للاختلالات التي قد تطرأ على الميزان التجاري.

وبناءً على ذلك، يمكن التأكيد على أن تحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر لا يعتمد فقط على أدوات السياسة النقدية، بل يتطلب بالدرجة الأولى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية وتقوية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، بما يساهم في تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وتحقيق توازن خارجي مستدام.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة نمذجة تأثير سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 بغرض تحليل وتحديد النموذج القياسي المفسر لهذه الظاهرة، باستخدام مختلف مناهج البحث العلمية، توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

نتائج اختبار الفرضيات

بعد دراسة موضوع البحث، وبمختلف جوانبه النظرية والقياسية، تمكنا من التأكد من صحة الفرضيات المقدمة، وكانت النتائج كالتالي:

❖ **الفرضية الأولى:** تفترض هذه الفرضية أن تقلبات أسعار الصرف لها انعكاسات على مختلف القطاعات الاقتصادية الكلية، وبصفة مباشرة على قطاع التجارة الخارجية. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد الجانب النظري، وقد أظهرت نتائج التحليل النظري صحة هذه الفرضية، حيث يتضح أن سعر الصرف يمثل أحد أهم المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الكلي، إذ يؤثر بشكل مباشر على الصادرات والواردات من خلال آلية الأسعار والقدرة التنافسية، كما أن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى تحفيز الصادرات وارتفاع تكلفة الواردات، وهو ما ينعكس على الميزان التجاري. وتتوافق هذه النتيجة مع الطروحات النظرية.

❖ **الفرضية الثانية:** تنص هذه الفرضية على أن سعر الصرف يتأثر بعدة متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية، وأن الحكومات تسعى إلى اختيار نظام صرف يتماشى مع أهدافها الكلية. وقد تم التحقق منها باستخدام الجانب النظري وتحليل واقع سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري في الجزائر، حيث بين التحليل أن سعر الصرف يتحدد وفق عوامل عديدة مثل: التضخم، أسعار الفائدة، وميزان المدفوعات، إضافة إلى تدخلات الدولة. وعليه، تم تأكيد هذه الفرضية نظرياً، خاصة في الحالة الجزائرية التي تعتمد نظام صرف مدار لمواجهة التقلبات الاقتصادية الخارجية.

❖ **الفرضية الثالثة:** تفترض هذه الفرضية وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين تغيرات سعر الصرف (الدولار) ورصيد الميزان التجاري، تم اختبارها باستخدام نموذج ARDL وقد أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، مما يؤكد وجود تكامل مشترك بينهما. كما بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن الاختلالات قصيرة

الأجل يتم تصحيحها تدريجيًا نحو التوازن، وهو ما يعكس ديناميكية العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري. وتتوافق هذه النتائج مع النظريات الحديثة في الاقتصاد الكلي التي تؤكد وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، رغم التقلبات في الأجل القصير. كما تعكس هذه النتيجة خصوصية الاقتصاد الجزائري، حيث يتأثر الميزان التجاري بشكل كبير بتقلبات سعر صرف الدولار، نظرًا لاعتماد الصادرات بشكل أساسي على المحروقات المسعرة بالدولار، مما يجعل العلاقة بين المتغيرين أكثر وضوحًا في المدى الطويل.

نتائج الدراسة

❖ أظهرت النتائج النظرية أن سعر الصرف يُعد من أهم المتغيرات المؤثرة في الميزان التجاري، حيث تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن تغيراته تنعكس بشكل مباشر على الصادرات والواردات من خلال آلية الأسعار والقدرة التنافسية. وتتوافق هذه النتيجة مع النظريات الاقتصادية، خاصة شرط مارشال-لينر، اللذين يفسران طبيعة استجابة الميزان التجاري لتقلبات سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل.

❖ أما من الناحية القياسية، فقد بينت نتائج اختبار الاستقرارية (ADF) أن المتغيرات المدروسة تتكامل عند درجات مختلفة $I(0)$ و $I(1)$ ، وهو ما يبرر استخدام نموذج ARDL كأداة مناسبة لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري. كما أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بينهما.

❖ كما أثبتت نتائج تقدير نموذج ARDL وجود تأثير معنوي لتقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في المدى الطويل، مع اختلاف في طبيعة هذا التأثير، حيث يتسم بعدم الاستقرار في الأجل القصير نتيجة الصدمات والتقلبات، في حين يميل إلى الاستقرار في الأجل الطويل. كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن معامل التصحيح كان سالبًا ومعنويًا، مما يشير إلى وجود آلية تصحيح تلقائي تعمل على إعادة التوازن في حالة حدوث اختلالات قصيرة الأجل.

❖ كما أكدت اختبارات الاستقرار CUSUM و CUSUMQ أن النموذج القياسي المستخدم يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار، مما يعزز موثوقية النتائج المتوصل إليها. وتدل هذه النتائج مجتمعة على وجود علاقة ديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري، تتغير حسب الأفق الزمني.

❖ أظهرت النتائج وجود تأثير قوي ومعنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري، وهو ما يتماشى مع العديد من الدراسات التطبيقية التي تؤكد أن النشاط الاقتصادي يمثل محدداً أساسياً للتجارة الخارجية. فارتفاع النمو الاقتصادي في الجزائر غالباً ما يكون مرتبطاً بارتفاع عائدات قطاع المحروقات، مما ينعكس إيجابياً على رصيد الميزان التجاري.

❖ كما تشير النتائج بالنسبة لدرجة الانفتاح الاقتصادي لها تأثير معنوي على الميزان التجاري، وهو ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية التي ترى أن زيادة الانفتاح تعزز حجم المبادلات التجارية، إلا أن أثرها قد يكون مزدوجاً، إذ يمكن أن يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري أو تفاقم العجز حسب هيكل الاقتصاد.

ويمكن استخلاص كنتيجة عامة أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، مع تأثير محدود نسبياً لسعر الصرف مقارنة بالنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري. ويعكس ذلك طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على المحروقات، مما يبرز أهمية تنوع القاعدة الإنتاجية بهدف تحسين الميزان التجاري.

التوصيات والسياسات المقترحة

تُعدّ التوصيات والسياسات المقترحة لدعم الميزان التجاري الجزائري ضرورة ملحة، إذ تواجه البلاد تحديات متزايدة بفعل تقلبات سعر الدولار وخفض قيمة الدينار. تُشير التحليلات إلى أهمية اعتماد سياسات متكاملة تسعى إلى تحسين الميزان التجاري، من خلال تطوير آليات فعّالة تجعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية. في هذا الإطار، يُنصح بتوفير حوافز للشركات الوطنية لزيادة إنتاج السلع القابلة للتصدير، إلى جانب تشجيع الابتكار والبحوث في القطاعات الأساسية مثل الزراعة والصناعات التحويلية. كما يجب أن يُعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص، من خلال صياغة أطر قانونية تدعم الاستثمار في تلك المجالات الحيوية.

بالإضافة إلى السياسات المباشرة المتعلقة بالتجارة، ينبغي أن تكون هناك جهود متواصلة لتنوع الاقتصاد الجزائري، من خلال تقليل الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات. يتطلب هذا التنوع تطوير قطاعات جديدة، مثل السياحة، التكنولوجيا، والخدمات المالية، والتي يمكن أن تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز حقوق الملكية الفكرية. كما أن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني يُعدّ عنصرًا أساسيًا لتزويد السوق باليد العاملة المؤهلة. يتطلب هذا التنوع أيضًا توجّهًا استراتيجيًا نحو الشراكات الدولية، مما يسهل دخول الأسواق العالمية وتبادل الخبرات.

أخيرًا، من المهم أن تتم العملية التشريعية بصفة دائمة لتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتجارة والاستثمار. يجب أن تتضافر هذه الجهود لتحقيق توازن أكثر إيجابية في الميزان التجاري، مما يمكّن الجزائر من مواجهة الصعوبات المستقبلية وزيادة قوة عملتها الوطنية. التزام الحكومة بتنفيذ هذه السياسات والتوصيات سيكون له تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني، مما يساهم في تحقيق استقرار طويل الأمد وازدهار مستدام.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، 2013.
2. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى - 2009.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
4. زينب حسين وعوض الله، الاقتصاد الدولي. العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية. الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال. اتفاقيات التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة الأزريطية، 2005.
5. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
6. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري- عمان - الأردن، 2011.
7. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
8. صلاح الدين وحسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو -) السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتاب، القاهرة، 2003.
9. عبد الحسين جليل وعبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية دار صفاء للنشر والتوزيع عمان - الأردن، 2011.
10. عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
11. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
12. كامل علاوي وكاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي - النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011.

13. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان. 2010
14. ماهر كنج شكري ومروان عوض المالية الدولية - العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، معهد دراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004.
15. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دون دار النشر، 2003.
16. محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية - مدخل حديث باستخدام Spss، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر، 2009.
17. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، 1997.

المذكرات والأطروحات:

1. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 3، 2011.
2. بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة 1990-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004.
3. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2013.
4. بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1998-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2013.
5. بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010.
6. بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف - الدولار والأورو - وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2009.
7. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1999 - 2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.
8. جموح سهيلة، الوحدة النقدية الأوروبية، الانعكاسات الراهنة والمستقبلية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.

9. حراد مريم، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر-1970-2007- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3 2012.
10. رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل - دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015.
11. رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.
12. السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها - حالة مؤسسة الملح بسكرة - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2006.
13. سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
14. سمير أيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - شعبة: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014.
15. سي محمد كمال، التقييم الكمي لأثر الأورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ل م د " فرع: مالية ومؤسسات، جامعة تلمسان، 2014.
16. معزوز لقمان، انعكاسات تقلبات أسعار صرف العملات الارتكازية على الموازين التجارية لدول شمال إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف، 2012.

المقالات والملتقيات:

1. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، الكويت، 2003.
2. خالد خديجة، موساوي زهية وبن منصور عبد الله، تطور ومكانة الأورو في النظام الاقتصادي العالمي، مداخلة في الملتقى الدولي حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط 18-20 أفريل 2005.
3. سليمان ناصر، اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط 18-20 أفريل 2005.
4. عية عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي - حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية أيام 19-20 ديسمبر، 2009 بيروت - لبنان
5. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرنات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات مجال إفريقيا، عدد 04.

6. معزي لقمان وبريش عبد القادر، التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية جامعة سكيكدة، العدد 09-2014.

7. مفتاح صالح، الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، مداخلة في الملتقى الدولي حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages

- 1- Agnès Bénass et Quéré Benoit Cœuré, Economie de l'euro, la découverte, Paris, 2010.
- 2- ANDRE Dumas, l'économie mondiale – commerce, monnaie, finance, de boeck, 2006.
- 3- Gérard Marie HENRY, dollar : la monnaie international – histoire, mécanismes et enjeux, stydyram, France, 2004, p : 89.
- 4- Hamdy Ben Salah, L'impact de la volatilité des taux de change sur le commerce international, Essai de validation empirique désagrégée des exportations sectorielles canadiennes vers les Etats-Unis via une approche d'estimation VAR, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures et postdoctorales En vue de l'obtention du grade de Maitrise (M.sc.) En Sciences économiques, option : Economie et finances internationales, Université Montréal, 2010.
- 5- Jean-Pierre Patat, histoire de l'Europe monétaire, la découverte, Paris, 2005.
- 6- Patrice FONTAINE, gestion du risque de change, Economica - Paris, 1996.
- 7- Patrice FONTAINE, marchés des changes, pearson education France, 2008.
- 8- Ramkishen S.Rajan and Jose Kiran, the US Dollar and the Euro as international currencies, intereconomics, May/June 2006.

Articles

- 1- Christian AUBIN, Jean-Pierre BERDOT, Daniel GOYEAU et Jacques LEONARD, L'EURO COMME MONNAIE D'ENDETTEMENT INTERNATIONAL, Communication au 55ème Congrès de l'AIELF Varsovie, 21-23 mai 2007.

Rapports

- 1- Banque d'Algérie, bulletins statistique trimestriels N° (01 – 31).
- 2- Banque d'Algérie, rapport 2002, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2003.
- 3- Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2005.
- 4- Banque d'Algérie, Rapport 2005, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2006.
- 5- Banque d'Algérie, Rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2015.
- 6- Banque des Règlements International (BRI), 85e rapport, 2015.
- 7- Direction générale des douanes, Rapport annuelle de l'année 2014.
- 8- European Central Bank (ECB), The international rôle of the euro, July 2015.
- 9- Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, période : (1993 -2010), centre nationale d'informatique et des statistiques (CNIS), sans d'année de publication.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. الدولار والاقتصاد العالمي، تم التصفح بتاريخ: 12 /05 /2024 على الرابط:

http://www.startimes.com/f.aspx?t=32247021_116.html

2. صلاح الصيفي، انخفاض قيمة الدولار وتأثيره على الاقتصاد الدولي، تم التصفح بتاريخ: 10 جوان 2024.

<http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-58-11075.html>

3. محمد إبراهيم السقا، هل يجب تخفيض العملة؟، تم التصفح بتاريخ 22 /02 /2025 على الرابط:

http://www.aleqt.com/2011/03/25/article_518740.html

4. مقبل صالح أحمد الزكير، واقع الدولار الأمريكي، تاريخ الاطلاع 30/07/2025 على الرابط:

www.aleqt.com/2010/02/27/article_355627.html

5. ممدوح الولي، آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي، تاريخ الاطلاع 15 أوت 2025 على

الرابط :

www.aljazeera.net/NR/exeres995/C1CFE069-D4-D-8878-50_C90CDE734DCE.html

الملاحق

الملحق رقم 01:

دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BCPIB)

Null Hypothesis: D(BCPIB) has a unit root Exogenous: None					
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)					
		t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.439802	0.0001		
Test critical values:		1% level	-2.669359		
		5% level	-1.956406		
		10% level	-1.608495		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(BCPIB,2) Method: Least Squares					
Date: 09/12/25 Time: 17:47 Sample (adjusted): 2002 2024					
Included observations: 23 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(BCPIB(-1))	-0.933321	0.210217	-4.439802	0.0002	
R-squared	0.472509	Mean dependent var		0.001035	
Adjusted R-squared	0.472509	S.D. dependent var		0.096652	
S.E. of regression	0.070197	Akaike info criterion		-2.432511	
Sum squared resid	0.108408	Schwarz criterion		-2.383142	
Log likelihood	28.97388	Hannan-Quinn criter.		-2.420095	
Durbin-Watson stat	2.001884				

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CHA)

Null Hypothesis: D(CHA) has a unit root Exogenous: None					
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)					
		t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.154267	0.0030		
Test critical values:		1% level	-2.669359		
		5% level	-1.956406		
		10% level	-1.608495		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(CHA,2) Method: Least Squares					
Date: 09/12/25 Time: 17:43 Sample (adjusted): 2002 2024					
Included observations: 23 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(CHA(-1))	-0.622373	0.197312	-3.154267	0.0046	
R-squared	0.311030	Mean dependent var		-0.164974	
Adjusted R-squared	0.311030	S.D. dependent var		7.167447	
S.E. of regression	5.949285	Akaike info criterion		6.446924	
Sum squared resid	778.6677	Schwarz criterion		6.496293	
Log likelihood	-73.13962	Hannan-Quinn criter.		6.459340	

Durbin-Watson stat	2.00934
--------------------	---------

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.183919	0.0162	
Test critical values:	1% level		-4.416345		
	5% level		-3.622033		
	10% level		-3.248592		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(INF) Method: Least Squares Date: 09/12/25 Time: 17:48 Sample (adjusted): 2002 2024 Included observations: 23 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	INF(-1)	-1.150221	0.274915	-4.183919	0.0005
	D(INF(-1))	0.414099	0.223090	1.856201	0.0790
	C	2.789739	1.112311	2.508057	0.0214
	@TREND("2000")	0.182472	0.078162	2.334525	0.0307
R-squared	0.494608	Mean dependent var		-0.006691	
Adjusted R-squared	0.414810	S.D. dependent var		2.626738	
S.E. of regression	2.009395	Akaike info criterion		4.390315	
Sum squared resid	76.71571	Schwarz criterion		4.587793	
Log likelihood	-46.48863	Hannan-Quinn criter.		4.439980	
F-statistic	6.198200	Durbin-Watson stat		1.952219	
Prob(F-statistic)	0.004067				

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TPIB

Null Hypothesis: TPIB has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.380484	0.0024	
Test critical values:	1% level		-3.752946		
	5% level		-2.998064		
	10% level		-2.638752		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TPIB) Method: Least Squares Date: 09/12/25 Time: 17:52 Sample (adjusted): 2002 2024 Included observations: 23 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	TPIB(-1)	-1.255017	0.286502	-4.380484	0.0003
	D(TPIB(-1))	0.320705	0.195558	1.639949	0.1167
	C	0.129165	0.035564	3.631927	0.0017
R-squared	0.532618	Mean dependent var		0.001109	
Adjusted R-squared	0.485880	S.D. dependent var		0.129181	
S.E. of regression	0.092626	Akaike info criterion		- 1.799389	
Sum squared resid	0.171591	Schwarz criterion		- 1.651281	
Log likelihood	23.69297	Hannan-Quinn criter.		- 1.762140	
F-statistic	11.39580	Durbin-Watson stat		1.898599	
Prob(F-statistic)	0.000497				

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MXPIB)

Null Hypothesis: D(MXPIB) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)					
			t-Statistic	Prob.*	
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>			-4.316057	0.0001	
Test critical values:	1% level		-2.669359		
	5% level		-1.956406		
	10% level		-1.608495		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(MXPIB,2) Method: Least Squares Date: 09/12/25 Time: 17:51 Sample (adjusted): 2002 2024 Included observations: 23 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	D(MXPIB(-1))	-0.907112	0.210171	-4.316057	0.0003
	R-squared	0.458457	Mean dependent var		0.000570
	Adjusted R-squared	0.458457	S.D. dependent var		0.061308
	S.E. of regression	0.045116	Akaike info criterion		-3.316650
	Sum squared resid	0.044780	Schwarz criterion		-3.267281
	Log likelihood	39.14148	Hannan-Quinn criter.		-3.304234
	Durbin-Watson stat	1.873204			

نتائج اختبار PP لاستقرارية السلاسل الزمنية

Phillips-Perron Unit Root Test on D(BCPIB)

Null Hypothesis: D(BCPIB) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
<u>Phillips-Perron test statistic</u>			-4.430921	0.0001
Test critical values:	1% level		-2.669359	
	5% level		-1.956406	
	10% level		-1.608495	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.004713
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.004267
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(BCPIB,2) Method: Least Squares Date: 09/14/25 Time: 17:58 Sample (adjusted): 2002 2024 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BCPIB(-1))	-0.933321	0.210217	-4.439802	0.0002
R-squared	0.472509	Mean dependent var		0.001035
Adjusted R-squared	0.472509	S.D. dependent var		0.096652
S.E. of regression	0.070197	Akaike info criterion		-2.432511
Sum squared resid	0.108408	Schwarz criterion		-2.383142
Log likelihood	28.97388	Hannan-Quinn criter.		-2.420095
Durbin-Watson stat	2.001884			

Phillips-Perron Unit Root Test on D(CHA)

Null Hypothesis: D(CHA) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
<u>Phillips-Perron test statistic</u>			<u>-3.103057</u>	<u>0.0034</u>
Test critical values:	1% level		-2.669359	
	5% level		-1.956406	
	10% level		-1.608495	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)			33.85513	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			31.12519	
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(CHA,2) Method: Least Squares Date: 09/14/25 Time: 18:00 Sample (adjusted): 2002 2024 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHA(-1))	-0.622373	0.197312	-3.154267	0.0046
R-squared	0.311030	Mean dependent var		-0.164974
Adjusted R-squared	0.311030	S.D. dependent var		7.167449
S.E. of regression	5.949286	Akaike info criterion		6.446924
Sum squared resid	778.6680	Schwarz criterion		6.496293
Log likelihood	-73.13963	Hannan-Quinn criter.		6.459340
Durbin-Watson stat	2.009934			

Phillips-Perron Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					
			Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic			-3.552659	0.0151	
Test critical values:	1% level		-3.737853		
	5% level		-2.991878		
	10% level		-2.635542		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Residual variance (no correction)				4.359544	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				3.514991	
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(INF) Method: Least Squares Date: 09/14/25 Time: 18:03 Sample (adjusted): 2001 2024 Included observations: 24 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	INF(-1)	-0.671300	0.186237	-3.604546	0.0016
	C	3.146153	0.941422	3.341917	0.0030
R-squared	0.371298	Mean dependent var		0.156088	
Adjusted R-squared	0.342721	S.D. dependent var		2.689924	
S.E. of regression	2.180795	Akaike info criterion		4.476911	
Sum squared resid	104.6291	Schwarz criterion		4.575082	
Log likelihood	-51.72294	Hannan-Quinn criter.		4.502956	
F-statistic	12.99275	Durbin-Watson stat		1.746563	
Prob(F-statistic)	0.001574				

Phillips-Perron Unit Root Test on TPIB

Null Hypothesis: TPIB has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					
			Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic			-5.165422	0.0004	
Test critical values:	1% level		-3.737853		
	5% level		-2.991878		
	10% level		-2.635542		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Residual variance (no correction)				0.008378	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.005438	
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(TPIB) Method: Least Squares Date: 09/14/25 Time: 18:09 Sample (adjusted): 2001 2024 Included observations: 24 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	TPIB(-1)	-0.995474	0.200327	-4.969236	0.0001
	C	0.097029	0.028957	3.350788	0.0029
R-squared	0.528840	Mean dependent var		-0.009283	
Adjusted R-squared	0.507424	S.D. dependent var		0.136214	
S.E. of regression	0.095600	Akaike info criterion		-1.777636	
Sum squared resid	0.201065	Schwarz criterion		-1.679465	
Log likelihood	23.33163	Hannan-Quinn criter.		-1.751591	
F-statistic	24.69331	Durbin-Watson stat		1.831304	
Prob(F-statistic)	0.000057				

Phillips-Perron Unit Root Test on D(MXPIB)

Null Hypothesis: D(MXPIB) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.327266	0.0001
Test critical values:	1% level		-2.669359	
	5% level		-1.956406	
	10% level		-1.608495	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.001947
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.002043
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(MXPIB,2) Method: Least Squares Date: 09/14/25 Time: 18:11 Sample (adjusted): 2002 2024 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MXPIB(-1))	-0.907112	0.210171	-4.316057	0.0003
R-squared	0.458457	Mean dependent var		0.000570
Adjusted R-squared	0.458457	S.D. dependent var		0.061308
S.E. of regression	0.045116	Akaike info criterion		-3.316650
Sum squared resid	0.044780	Schwarz criterion		-3.267281
Log likelihood	39.14148	Hannan-Quinn criter.		-3.304234
Durbin-Watson stat	1.873204			

الملحق رقم 02:

تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة
المتباطئة

Dependent Variable: BCPIB
 Method: ARDL
 Date: 09/14/25 Time: 17:03
 Sample (adjusted): 2002 2024
 Included observations: 23 after adjustments
 Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): CHA INF MXPIB TPIB
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 768
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 2)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BCPIB(-1)	0.311699	0.119298	2.612771	0.0215
CHA	-0.001821	0.001323	-1.376942	0.1918
CHA(-1)	0.004401	0.001211	3.633249	0.0030
INF	-0.005717	0.003224	-1.773060	0.0996
INF(-1)	-0.014830	0.003557	-4.169450	0.0011
MXPIB	0.624643	0.203234	3.073514	0.0089
TPIB	0.529903	0.081148	6.530046	0.0000
TPIB(-1)	0.242574	0.091725	2.644574	0.0202
TPIB(-2)	0.292987	0.093553	3.131759	0.0079
C	-0.584238	0.180352	-3.239438	0.0065
R-squared	0.971339	Mean dependent var		0.050857
Adjusted R-squared	0.951497	S.D. dependent var		0.115677
S.E. of regression	0.025476	Akaike info criterion		-4.203128
Sum squared resid	0.008437	Schwarz criterion		-3.709435
Log likelihood	58.33598	Hannan-Quinn criter.		-4.078966
F-statistic	48.95286	Durbin-Watson stat		1.888753
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 03:

التوازن في المدى الطويل والقصير الأجل

نتائج اختبار Bound test

ARDL Bounds Test				
Date: 09/14/25 Time: 17:13				
Sample: 2002 2024				
Included observations: 23				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	4.981661	4		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	2.45	3.52		
5%	2.86	4.01		
2.5%	3.25	4.49		
1%	3.74	5.06		
Test Equation:				
Dependent Variable: D(BCPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 09/14/25 Time: 17:13				
Sample: 2002 2024				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHA)	-0.003207	0.001626	-1.972316	0.0702
D(INF)	0.012102	0.004754	2.545387	0.0244
D(TPIB)	0.657827	0.096699	6.802826	0.0000
D(TPIB(-1))	-0.233829	0.124222	-1.882344	0.0824
C	-0.111948	0.221817	-0.504686	0.6222
CHA(-1)	0.000643	0.000986	0.652414	0.5255
INF	-0.015858	0.005673	-2.795327	0.0152
MXPIB(-1)	0.080427	0.241357	0.333230	0.7443
TPIB(-1)	1.067306	0.262049	4.072929	0.0013
BCPIB(-1)	-0.526934	0.148540	-3.547429	0.0036
R-squared	0.866139	Mean dependent var	-0.006570	
Adjusted R-square	0.773466	S.D. dependent var	0.070036	
S.E. of regression	0.033334	Akaike info criterion	-3.665449	
Sum squared resid	0.014445	Schwarz criterion	-3.171756	
Log likelihood	52.15266	Hannan-Quinn criter.	-3.541286	
F-statistic	9.346177	Durbin-Watson stat	2.018331	
Prob(F-statistic)	0.000228			

نتائج تقدير نموذج قصير وطويل الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form Dependent Variable: BCPIB Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 2) Date: 09/14/25 Time: 17:15 Sample: 2000 2024 Included observations: 23				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHA)	-0.001821	0.001323	-1.376942	0.1918
D(INF)	-0.005717	0.003224	-1.773060	0.0996
D(MXPIB)	0.624643	0.203234	3.073514	0.0089
D(TPIB)	0.529903	0.081148	6.530046	0.0000
D(TPIB(-1))	-0.292987	0.093553	-3.131759	0.0079
CointEq(-1)	-0.688301	0.119298	-5.769583	0.0001
Cointeq = BCPIB - (0.0037*CHA -0.0299*INF + 0.9075*MXPIB + 1.5480 *TPIB -0.8488)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHA	0.003748	0.001165	3.217931	0.0067
INF	-0.029852	0.006166	-4.841320	0.0003
MXPIB	0.907514	0.256768	3.534372	0.0037
TPIB	1.547962	0.255660	6.054763	0.0000
C	-0.848812	0.241172	-3.519531	0.0038